التعليق العقدي

لفضيلة الشيخ

أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار حفظه الله

جمع لمقولاته مجملة وبيان المآخذ العقدية عليها

تأليف

سجى ديولي الديولي

التعليق العقدي

لفضيلة الشيخ

أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار حفظه الله

جمع لمقولات مجملة وبيان المآخذ العقدية عليها

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

التعليق العقدي

لفضيلة الشيخ

أ. د. فلاح بن إسماعيل مندكار حفظه الله

جمع لمقولات مجملة وبيان المآخذ العقدية عليها

تأليف

سجى ديولي الديولي

إهداء

للذين يرون الإبكار إلى مجلس الذكر ألذ من إغفاءة الفجر.

تقديم فضيلة الشيخ أ.د. فلاح مندكار حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه وآله ومن والاه وبعد،

عرضت على الطالبة، والبنت العزيزة حجي ديوي الديولي ما اعتنت به وجمعته من فوائد وفرائد عقدية من خلال التعليقات العلمية والمناقشات أثناء التدريس وغيره، وقد أوضحت كثيراً من الشبهات التي يتعلل بها أهل البدع والأهواء في عرض مذاهبهم، وتزيينها بالاعتماد على الإجمال في المصطلحات، وما يتفرع عنه من لبس الحق بالباطل، واختفاء الحقائق المرادة من الألفاظ الشرعية حتى بلغ بكثير منهم وصف السنة بالبدعة، والبدعة بالسنة، والأصل في التعليم، والواجب على الطلاب العلم والعلماء تحرير تلك المصطلحات وتحقيقها بعرضها على الأوصاف الشرعية وهي اعتماد الألفاظ وأوصاف أهل البدع، فإنه الاعتماد في الألفاظ لا يلزم منه الاعتماد في المعاني، والأصل في الألفاظ والمصطلحات تحريرها وبيان مدى مطابقتها للأوصاف الشرعية.

- قال الله تعالى: "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"

فكم من البدع والضلالات والشركيات تستتر خلف الألفاظ المجملة التي يقبلها الناس اعتماداً على حسن ظنهم بالمتكلم؛ فكم روّجوا وزيّنوا التعطيل في أسماء الله وصفاته باسم التنزيه والتعظيم لله تعالى، ونفي شابهة لخلقه. وآخرون منهم زيّنوا الخروج والاغتيالات - حتى قتلوا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وطعنوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه - باسم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكم زيّنوا أصولهم التي خالفوا بها أصول أهل الحق بالاستعانة في الاصطلاح، وغير ذلك

www.ku.edu.kw

من تلبيسات وتزيينه الباطل، وتشويه الحق مثل وصف من وقف حيث أمره الله ورسوله ﷺ فأثبت كل ما أثبته الله ورسوله، ونفى ما نفاه الله ورسوله، وقدم ما قدمه الله ورسوله بأنه الهوى ومشابه لله تعالى بخلقه، وهكذا حتى بلغني بهم أمر وصفوا ما كان عليه النبي والصحابة في القرن الأول بأنه أقل علما وحكمة مما هم عليه من أصول وقواعد في أبواب التوحيد والاعتقاد.

وطالب العلم، والله ليعجب من أمة تركها إمام الأنبياء على المحجة البيضاء وليلها كنهارها ولا يزيغ عنها إلا هالك مغرور، كيف تتحسر لنفسها لما لم يأت به رسول الله ولم يلتزمه خير القرون من الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان، تركوا الآيات البينات والحجة الرسالية، وتعلقوا بأسراب القواعد الفلسفية والاختيارات العقلية بحجة المشاركة في الاصطلاح تارة، وبحجة التجديد تارة أخرى، وبحجة جمع الأمة بفرقها على أصول وقواعد يرضاها أهل العقل والنظر. هكذا بدأوا ثم عصفت بهم البدع والأهواء حتى راحوا يصفون ما هم عليه بالمقارنة مع ما كان عليه إمام الأنبياء وصفوة خلق الله من الصحابة والتابعين بأنه أعلم وأحكم. وهكذا والله تعصف البدع بأهلها مع مرور الأيام والدهور، كما قيل إنها تبدأ بالمخالفة يسيرا ثم لا تلبث أن تصير بابا ثم ذرائع ثم تصير فراسخ فيثقل حمل أهلها، فتراهم يقولون ما لا يقبله عقل فضلا عن أصل الديانة والإخلاص.

فالشاهد أن الطالبة العزيزة قد جمعت كثيرا من التعليقات على تلك الممارسات التي سلكها أهل البدع والأهواء، وكشفتها بكل دقة ووضوح لكل طالب علم، فجزاها الله خير الجزاء، ونفع بجهدها طلاب العلم

www.ku.edu.kw

وأخيرا أتوجه بعد شكر الله تعالى على توفيقه وهدايته لنا
صيرنا وجعلنا من أهل السنة والاتباع، بالشكر الجزيل
والامتنان للأخت الغالية على جمعها هذه الفرائد والفوائد، والتي لا
وقت لنا نمل على جمعه ملازمتها وتلمذتها وانتفاعنا وجهها لإيصال النفع
للغير؛ فكيف والحمد أن جمعت من أخص طالباتي وأكثرهن عناية بنشر
وإيصال العلم لأهله وطلابه.

أسأل الله التوفيق والسداد للجميع، ولأهل البدع والأهواء الهداية والرجوع
إلى ما كان عليه النبي وأصحابه.

د.فلاح إسماعيل مندكار
مدير برنامج ماجستير العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة
كلية الشريعة - جامعة الكويت

الثالث من ذي الحجة ١٤٤١هـ
٢٠٢٠/٧/٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه.

وبعد:

عرضت عليَّ الطالبة والابنة العزيزة: **(سجى ديولي الديولي)**، ما اعتنت به وجمعته من فوائد وفرائد عقدية من خلال التعليقات العلمية والمناقشات أثناء التدريس وغيره، وقد أوضحت كثيرًا من الشبهات التي يتعلق بها أهل البدع والأهواء في عرض مذاهبهم، وتزيينها بالاعتماد على الإجمال في المصطلحات، وما يتفرع عنه من لبس الحق بالباطل، وإخفاء الحقائق المرادة من الألفاظ الشرعية، حتى بلغ بكثير منهم وصف السنة بالبدعة، والبدعة بالسنة، والأصل في التعليم، والواجب على طلاب العلم والعلماء تحرير تلك المصطلحات وتحقيقها بعرضها على الأوصاف الشرعية دون اعتماد ألفاظ وأوصاف أهل البدع، فإن الاتفاق في الألفاظ لا يلزم منه الاتفاق في المعاني والأصل في الألفاظ والمصطلحات تحريرها وبيان مدى مطابقتها للأوصاف الشرعية.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

فكم من البدع والضلالات والشركيات تتستر خلف الألفاظ المجملة التي يقبلها الناس اعتمادًا على حسن ظنهم بالمتكلم، فكم روَّجوا وزينوا التعطيل في أسماء الله وصفاته باسم التنزيه والتعظيم لله تعالى، ونفي

مشابهته لخلقه، وآخرون منهم زينوا الخروج والاغتيالات- حتى قتلهم لعثمان بن عفان ﷺ، وطعنهم لعلي بن أبي طالب ﷺ- باسم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكم زينوا أصولهم التي خالفوا به أصول أهل الحق بأن لا مشاحة في الاصطلاح، وغير ذلك من تلبيسات وتزيين الباطل، وتشويه الحق، مثل وصف من وقف حيث أمره الله ورسوله، فأثبت كل ما أثبته الله ورسوله، ونفى ما نفاه الله ورسوله، وقدم ما قدمه الله ورسوله؛ بأنه حشوي ومشبه لله تعالى بخلقه، وهكذا، حتى بلغ بهم أن وصفوا ما كان عليه النبي والصحابة في القرن الأول بأنه أقل علمًا وحكمة مما هم عليه من أصول وقواعد في أبواب الدين والاعتقاد.

وطالب الحق، والله ليعجب من أمة تركها إمام الأنبياء على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها ولا يزيغ عنها إلا هالك مغرور؛ كيف تستحسن لنفسها ما لم يأتِ به رسول الله ولم يلتزمه خير الأمم وخير القرون من الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان، تركوا الآيات البينات والحجة الرسالية، وتعلقوا بأسراب القواعد الفلسفية والاختيارات العقلية، بحجة أن لا مشاحة في الاصطلاح تارة، وبحجة التجديد تارة أخرى، وبحجة جمع الأمة بفرقها على أصول وقواعد يرضاها أهل العقل والمنطق.

هكذا بدءوا، ثم عصفت بهم البدع والأهواء حتى راحوا يصفون ما هم عليه بالمقارنة مع ما كان عليه إمام الأنبياء وصفوة خلق الله من الصحابة والتابعين بأنه أعلم وأحكم. وهكذا والله تعصف البدع بأهلها

مع مرور الأيام والدهور، كما قيل أنها تبدأ بالمخالفة شبرًا، ثم لا تلبث أن تصير باعًا، ثم ذراعًا، ثم تصير فراسخ، فيقل حياء أهلها، فتراهم يقولون ما لا يقبله عقل، فضلًا عن أهل الديانة والأخلاق.

فالشاهد.. أن الطالبة العزيزة قد جمعت كثيرًا من التعليقات على تلك الممارسات التي سلكها أهل البدع والأهواء، وكشفتها بكل دقة ووضوح لكل طالب حق، فجزاها الله خير الجزاء، ونفع بجهودها طلاب العلم.

وأخيرًا.. أتوجه- بعد شكر الله تعالى على توفيقه وهدايته أن صيرنا وجعلنا من أهل السنة والاتباع- بالشكر الجزيل، والامتنان للأخت الغالية على جمعها هذه الفرائد والفوائد، والتي إن دلت فإنما تدل على حسن ملازمتها وتتلمذها وانتفاعها وحبها لإيصال النفع للغير، كيف والحق أن (**سجى**) هي أخص طالباتي وأكثرهن عناية بنشر وإيصال الحق لأهله وطلابه.

أسأل الله التوفيق والسداد للجميع، ولأهل البدع والأهواء الهداية والرجوع إلى ما كان عليه النبي وأصحابه.

د. فلاح إسماعيل مندكار
مدير برنامج ماجستير العقيدة
والمذاهب الفكرية المعاصرة
كلية الشريعة- جامعة الكويت
الثاني من ذي الحجة ١٤٤١هـ
٢٣- ٧- ٢٠٢٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فقد بعث الله ﷻ الأنبياء -عليهم السلام- رحمة للعالمين، لتهدي أُمماً اجتالتها الشياطين عن الدين إلى عتمة الجهالة وغيهب الضلالة، فتواترت الرسالات بأسمى المهمات، داعيةً الخلائق بشموس الحقائق، إلى الإسلام والسلام، ولَما كان محمد ﷺ خاتم المبعوثين، أورث لصحابته حبل الله ﷻ المتين، الذي تُكُفِّلَ بحفظه، وأوصاهم بالإعتصام به: (فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاءِ المهديّين الراشدين، تمسّكوا بها، وعَضّوا عليها بالنواجذِ، وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) رواه أبو داود، وبذاك الإيصاء إشارة لظهور منازعات دهماء، من الفتن والأهواء، ما يعترض المرء دون الاحتذاء بأمره ﷺ.

وقد كانت الأمة على وحدتها إلى أن كُسر الباب بمقتل خليفتها -عمر

الفاروق رضي الله عنه-، فأُذن للفتنة أن تطل برأسها، ومزقت الأمة بفأس بأسها؛ وبعدها غابت وصية النبي ﷺ عن فِرق عديدة، فاختلفت مشاربهم في تلقي العقيدة؛ منهم المستدل بالموضوعات، والمتتبع للمتشابهات، والمُحكم بالمعقولات، والمُشرعِ بالكشوفات، والمستحسن بالموجِدات، وصار كل فرقة ترى مذهبها بالاتباع جدير، حتى أن من قتل عثمان رضي الله عنه صدح بالتكبير، ورُمي علي رضي الله عنه بقوس التكفير، وتُعبد الله سبحانه وتعالى بالتغبير، وغير ذلك من الشر المستطير، وبقي المتمسكون بالوصية النبوية قلةٌ غرباء من بين أهل الآراء والأهواء، كشعرة بيضاء على ظهر ثور أسود. فما أجلَّ رزية من لم يتخذ من الوحي مصباحاً، يستبصر به ليوم الظلمة، وما أعظم مصيبة من ظن حمى الدين مباحاً ولم يقتد بسلف الأمة. رُوي عن الحسن[1]: (إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق، فأولوا الآثار، وقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا).

وزادت الخلطة بين أهل الحق وأهل الرأي وتعقدت، حين فتحت اليونان خزائن علوم الفلسفة وترجمت، فزُين لقوم مسك العصا من الوسط للتوفيق، فانتهجوا التلفيق، وأنشأوا المدرسة الكلامية، التي زبرت الكتب الشرعية بالقضايا العقلية، عادلةً عن فهم السلف الصالح للوحي، إلى تخيُّر الراجح بالرأي، ومتذرعة بأوجه اللغة المحتملة والمقاصد المستملحة، وقد انبثقت تحت مظلتها مذاهب عدة، تحسبهم جميعاً وأفهامهم شتى؛ فأدى ذلك إلى اتساع دائرة الإسلام بتعدد الفِرق المنتسبة

(١) جامع بيان العلم ٢/ ١٣٧

له، ولما كان شعار كل فرقة «**الكتاب والسنة**» خُيّلَ لكثير من الناس أن الحق بتلك السعة، وأن الاختلاف في العقيدة أمر لا إنكار معه، والحق أن هذا ممتنع، وما أُحدث في الدين فمبتدع؛ قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ الأنعام: ١٥٣

ولهذا كان من أهم ما ينبه عليه الشيخ أ.د. **فلاح بن إسماعيل مندكار** حفظه الله طلبةَ العلم وسط نداءات التأليف ونبذ التصنيف بين فِرَق الأمة؛ هو الدعوة لتفحص المعاني المرعية وراء الألفاظ الشرعية؛ كي يتميز المتبع عن المبتدع، فخصصتُ هذا الكتاب لإعداد تعليقات عقدية مستفادة من شروحه، يتجاوز فيها العناوين الموهمة على الاتفاق، إلى فقه المضامين الموضحة لمواطن الافتراق، يفتق ما رتقه الإجمال بفرقان النبي ﷺ إذ قال -في صفة الفرقة الناجية-: (من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي) رواه الترمذي. وقد بين الإمام ابن القيم رحمه الله أن منشأ الضلال هو **الإجمال** في المقال المؤدي إلى اتباع بلا استفصال، قال رحمه الله:

(إن هؤلاء المعارضين للكتاب والسنة بعقلياتهم التي هي في الحقيقة جهليات، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال متشابهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ يوجب تأويلا بحق وباطل، فبما فيها من الحق يَقبل من لم يحط بها علماً بما فيها من الباطل لأجل الالتباس والاشتباه، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء.

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع كلها، فإن البدع لو كانت باطلاً محضاً لما قُبلت، ولبادر كل واحد إلى ردها وإنكارها. ولو كانت حقاً محضاً لم تكن بدعة وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على الحق والباطل ويلتبس فيها الحق والباطل كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ آل عمران: ٧١ فنهى عن لبس الحق بالباطل، ولبسه به هو خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر. ومنه التلبيس، وهو التدليس والغش الذي باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق وتكلم بلفظ له معنيان، معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح، ومراده باطل، فهذا من الاجمال في اللفظ.

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان، هو حق من أحدهما، وباطل من الآخر. فيوهم إرادة الوجه الصحيح، ويكون غرضه الباطل، فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً سقيمة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب؟ فنسأل الله مثبت القلوب أن يثبت قلوبنا على دينه)[١].

- **سبب الكتابة:**

حُبِّب إليَّ مذ نفث قلمي في بث فوائد الشيخ أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار حفظه الله، أن أزيد نقل ما لم يسعه المؤلف الأول[٢]، متخذةً من

(١) الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧، مختصر الصواعق ١٠٥

(٢) كتاب: الادكار لفوائد فضيلة الشيخ فلاح بن إسماعيل مندكار.

التلمذة عنده مغنماً، ومن توثيق بعض علمه مطلباً، فتوردتُ مواردهُ لتَصَيُّد شوارده، ولتقديم النصيحة بأدلةٍ صحيحة، وحسبي أن يسري للشيخ عند الله ﷻ أجرها، وقد شادني استحثاث طلبته ومحبيه، وما يؤنس من الحاجة إلى التنويه، على بدعٍ ناجمة ومسائل مستعجمة، اختلطتْ وانخرطتْ بعقيدتنا الإسلامية.

- **منهج الكتاب:**

استحسنتُ استلهام فكرة الكتاب من نماذج اختبارات الشيخ الجامعية[1]؛ حيث يُحدد قسماً للتعليقات العقدية، يُعدد فيه عبارات **مُجملة** قد يُتوهم سلامتها من القدح، تتطلب من الطالب تمييز الصحيح منها بمزيد شرح، والخاطئ بالمناقشة والطرح، مُعززاً بالاستدلال والتعليل، فاخترت الإنشاء على هذا السبيل؛ لأنه يمضخ زبدة فوائده، ويختزلها باحدى شواهده، ولأنه ينبه على الفروقات الدقيقة، التي تميز الشوائب عن الحقيقة.

وقد حافظتُ على تعبير الشيخ ما استطعت لإدلاء تعليقاتٍ مُثلى، يُميط فيها اللثام عن أوجه الخطأ بدلالات العبارات الآتي ذكرها -إن

(١) يصدف عديد من الطلاب عن تسجيل مقرر عند الشيخ اتقاء هذه الإختبارات، فيعتاضون بالحضور اِستماعاً للفائدة؛ خوفاً على معدلاتهم، فكان الشيخ يكثر التعليق حين يرى الغالب مستمعين: (لا أشهد لأحد بفهم ولا تلمذة ولو طال حضوره، حتى يخضع لهذه الاختبارات، فكم من كثير المشاركة في القاعة، ضعيف الحجة في النقاش، لا يجيد الإصابة في الرد على الشبه الواردة، وقد قيل فيما غبر من الزمان: عند الإمتحان يكرم المرء أو يهان).

كان ثَم-؛ مُجلياً ما التبس واشتبه، وموشحاً بالآيات والأحاديث، جمعتها مما اقتطفت من أكمام مذكراته، ولمعتها بما اغترفت من شروحه بمحاضراته، مع إضافات يسيرة لائقة بمواضعها، وعولتُ فيه على الاختصار ليكون أبعث على الاستحضار، ثم عرضته عليه مؤلفاً فسُرَّ به وأجازه وقدَّمه، آملُ أن يكون فيه تبصرة بالسُنة وتذكرة، وأن يدخر الله ﷻ ثوابه للشيخ في الآخرة.

الشكر

ليت شعري أي شكر سيفي ما يسره الله ﷻ لي من العكوف في مجالس أهل العلم والاغتراف من سيل واديهم، فأشكره ﷻ على إنعامه وتقديره.

ثم أشكر والديّ الكريمين لمعاهدتي بالدعوات الطيبات، والرجاءات الرائقات، اللهم اضفِ عليهم البركات، وأثقل لهم كفة الحسنات.

وأشكر شيخي الفاضل أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار حفظه الله؛ قد كان لي من مواعظه مآدب تغذي النفس، ومن علومه إضاءات تنير الغلس، فالخير منه معهود، والفضل عنه مشهود.

اللهم أعِني على برهم ورد جميلهم.

التعليق العقدي

لفضيلة الشيخ أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار

حفظه الله تعالى

❖ العقل مناط التكليف والفقه عن الله ﷻ؛ فواجبٌ تقديمه مطلقاً:

العقل هو أعظم المزايا التي فضل الله ﷻ بها بني آدم على بقية الخلق؛ ولا شك أنه **مناط التكليف**؛ فكيف يفقه عن الله ﷻ ويفهم مراده من لا عقل له، وفاقد العقل غير مكلف أصلاً ولا مُعرضٍ للحساب، قال الرسول ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل) رواه الترمذي، والعاقل لا يحاسب إن لم تبلغه الرسالة، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ الإسراء: ١٥، وقد سيقت الآيات لبيان أهمية إعمال هذه الآلة في فهم الحق منها: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ الروم: ٢٨، فهذه المقدمة صحيحة.

أما عن (**تقديم العقل مطلقاً**) فهي شبهة أهل الكلام[١]؛ إذ علقوا هذه

(١) عَرَّف ابن خلدون علم الكلام: (هو علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية). وذكر الطوفي رحمه الله في مُقدمة الإشارات الإلهية: (وعلم الكلام محمود باعتبار ومذموم باعتبار، «كالجدل» ورد الشرع بمدحه وذمه باعتبارين: فمن حيث يستعمل لتحقيق الحق وإبطال الباطل هو محمود، ومن حيث يستعمل لعكس ذلك فهو مذموم). وقال: (إنما ذموا علم الكلام المذكور لوجوه: أولها: أنه كما ذكرنا فضولٌ في الدين. وثانيها: أنَّ العقل بمجرده لا يستقل بدرك الحقائق؛ لأنه إنما جعل لإقامة رسم العبودية، لا لإدراك حقيقة الربوبية، فربما زلَّ فضَلَّ كما جرى لأكثر الفلاسفة والمتكلّمين في غالب أحكامهم. وثالثها: أنَّ صاحبه صار كالمزاحم لله ﷻ في الاطلاع على حقائق الموجودات، ودقائق المصنوعات، فذمّوه لذلك كما ذموا النظر في أحكام النجوم).

النتيجة على تلك المقدمة -ولا علاقة بينهما أبداً ولا تلازم-، لقد أرادوا بادئ الأمر الاستفادة من العلوم الفلسفية لكسب منافذ علمية تمكنهم من تطوير قدرتهم على محاججة الطوائف التي لا تؤمن بحجية الوحي، على وجهٍ لا يغير ماهية الدين الإسلامي، لكن الأمر أفضى بكثير منهم إلى الحيد عن نهج السلف الصالح، واعتقاد أحقية تفسير الوحي لغيرهم، ثم نحى بهم الأمر إلى إخضاع الوحي لاستحسانات العقول ورد ما لم تقبله، فجانبوا الحق بخوضهم بما لم يخض به الأولون حتى جاءوا بالبدع المنكرة. قال الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: (فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً)[١].

- **العقل عند علماء أهل الكلام :**

حكم العقل مقدمٌ على حكم النقل -النص الشرعي-؛ وذاك حين افترضوا وقوع تعارض بينهما، فالنص عندهم متردد بين ظنية الثبوت وظنية الدلالة والقاطع في ذلك العقل، فما قبلته عقولهم أثبتوه سنداً ومعنىً، وما لم تقبله عقولهم ردوه سنداً إن كان آحاداً، أو أولوه معنىً إن كان متواتراً، حتى لو كان النقل في مسائل الغيب التي لا دخل للعقل بها[٢]، وقد صرح **بإيجاب تقديم العقل على النقل** علماء الكلام من أئمة الأشاعرة[٣] عند ما

(١) الاعتصام للشاطبي ١/ ٤٩

(٢) وهذا لأن العقل يستمد علومه من منافذ الحواس الخمس، لذا فهو يقصر عن إدارك حقائق الغيب بنفسه.

(٣) كالجويني والرازي وعبدالقاهر البغدادي وأبو حامد الغزالي والآمدي والقاضي الإيجي وابن فورك والسنوسي وللقاني وغيرهم.

توهموه تعارضاً، وإليك شيئاً من أقوالهم:

- قال إمامهم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ في تقديم العقل: (أن البراهين[١] العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية: . . . لم يبقَ إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية، القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية، إما أن يقال أنها غير صحيحة، أو يقال أنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها. ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق)[٢].
- قرر إمامهم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ إفادة الأدلة النقلية للظن: (الاستدلال بالأدلة اللفظية مبني على مقدمات ظنية، والمبني على المقدمات الظنية ظني، فالاستدلال بالخطاب لا يفيد إلا الظن)[٣]. ومع إفادة الأدلة النقلية عندهم للظن في المسائل العقدية، تراهم يتمسكون بها في الأحكام الشرعية الفرعية وقصص القرآن الكريم[٤].
- قال إمامهم الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا ورد الدليل السمعي مخالفاً لقضية العقل فهو مردود قطعاً)[٥].

---

(١) سموا حكم العقل «البرهان»، والبرهان: هو الحجة القاطعة المفيدة للعلم. أما حكم النقل فسموه «دليلاً» ظاهراً أي أقل رتبه من البرهان ومفيد للظن.

(٢) أساس التقديس ١٥٨

(٣) المحصول ١/ ٥٤٧-٥٤٨

(٤) إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي ٤٧-٤٨

(٥) الإرشاد ٣٥٩-٣٦٠

- قال إمامهم الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أمر الظواهر هين، فإن تأويلها ممكن، والبرهان القاطع لا يُدرأ بالظواهر، بل يتسلط على تأويل الظواهر، كما في ظواهر الآيات المتشابهات في حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). (١)
- اشترط إمامهم الإيجي رَحِمَهُ اللَّهُ للعمل بالأدلة النقلية: (.. لابد من العلم بعدم المعارض العقلي، إذ لو وجد لقُدم على الدليل النقلي قطعاً، إذ لا يمكن العمل بهما ولا بنقيضهما)(٢).
- غلا بعضهم فزعم أن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من **أصول الكفر**؛ قال إمامهم السنوسي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح السنوسية الكبرى(٣): (أصول الكفر ستة . . . السادس : التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية)(٤) سمى النص الشرعي ظواهر ظنية، ثم حكم على المعتقد به **بالكفر!**

ورد على ذلك الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: (ذهب بعض المتأخرين والمتقدمين من المتكلمين إلى أن من لم يعرف الله بالطرق التي طرقوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه وهو كافر، فيلزم على هذا تكفير أكثر المسلمين، وأول من يبدأ بتكفيره آباؤه وأسلافه وجيرانه.

(١) معارج القدس ٩٢

(٢) المواقف ٤٠١٢٩

(٣) كان الشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ كلما مر اسم الإمام أو كتابه «السنوسية الكبرى» يتبعه بتعليق: هذا السنوسية التي سوست العقيدة السلفية تسويسا.

(٤) شرح أم البراهين ٣١٧

وقد أورد على بعضهم هذا فقال: لا تشنع عليّ بكثرة أهل النار)[١].

- ومن أشهر تعليلاتهم ما ذكره الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أن العقل هو الأصل الذي جعلنا نؤمن بحجية النقل، فالنقل متفرع عن إقرار العقل به، فإذا أبطلنا حكم العقل فإننا نبطل تبعاً حكمه بحجية النقل، قال: (النقليات بأسرها مستندة إلى صدق الرسول، فكل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به، لا يمكن إثباته بالنقل وإلا لزم الدور)[٢]. ونقله عنه من بعده.
- للأشاعرة قاعدة يتناقلونها في كتبهم: إن الحكم موقوف حتى يرد النقل[٣]. وقد قال إمامهم اللقاني في جوهرته:

«فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف»

ولكنهم في التطبيق مقلدةٌ للمعتزلة، فكتبوا حقاً، وخالفوا تطبيقاً وعملاً، يقولون بتحكيم النقل والشرع ثم لا يؤمنون بالصفات الخبرية التي جاءت بطرق متواترة بحجة عقلية واهية، وبلوازم ليست لازمة، وقلما تجد في كتبهم استدلالاً بآية أو حديث بينما يغلب عليها: قال المعلم الأول، قال الفلاسفة، قال فلان، وقال فلان...

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (سورة الأعراف) ٤/ ٢٣٧-٢٣٨. ومع ذلك يتهمون القرطبي بالأشعرية! وذا ديدنهم التكثر بالأئمة الاعلام.

(٢) المحصل ٣١

(٣) انظر التمهيد للأسنوي ١٠٩-١١٠

- **العقل عند علماء السلف** :

يجدر التقديم بدفع تهمة تعطيل أتباع السلف للعقل وإهماله، والتي وجهت إليهم لمجرد إيمانهم بدلالة الوحي الظاهرة المأثورة عن السلف الصالح! بينما اعتُذِرَ للسلف الصالح انصرافهم عن التوغل في المعاني والتصريح بتأويلها باعتذارات منها:

- ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثم إن هؤلاء مع هذا لما لم يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نقل ذلك عن النبي ﷺ؛ صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة، ويقولون أيضاً أن الرسول ﷺ لم يعلمهم هذه؛ لئلا يشتغلوا به عن الجهاد، وأهل السيف قد يظن من يظن منهم أن لهم من الجهاد وقتال الأعداء ما لم يكن مثله للصحابة، وأن الصحابة كانوا مشغولين بالعلم، والعبادة عن مثل جهادهم)[1]
- وما ذكره إمامهم الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لما كان زمان السلف الأول زمان سكون القلب، بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب، فمن خالفهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى الشكوك في القلوب، مع الاستغناء عنه، فباء بالإثم. أما الآن فقد فشا ذلك، فالعذر في إظهار شيء من ذلك، رجاء لإماطة الأوهام الباطلة عن القلوب أظهر، واللوم

(١) النبوات ٢٢١

عن قائله أقل)[١].

وقد لُمِزَ أتباع السلف المنتهجين نهج السلف الصالح بألقاب قبيحة على ذلك كالنابتة والحشوية[٢] وغيرها! لعدم انشغالهم بما يزعمونه تفسيراً أعلم وأحكم، والمعتزلة هي من أطلقت تلك الألقاب ابتداءً على أتباع السلف؛ لتنفير الناس عن متابعتهم، ولما رأى الأشاعرة أنهم وسط بين طرفين ألزموا السلف بالتفريط في العقل كما أفرطت المعتزلة فيه، قال إمامهم الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: (من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وإن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر؛ فميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط)[٣]. لكن ترجحت كفة العقل في أحكامهم وتزايدت بالميل إليه تدريجياً حتى قدموه على النقل.

والحق في مذهب السلف: هو إنزال العقل منزلته، وجعله تابعاً محكوماً بالنقل لا حاكماً عليه، وبيانه فيما يلي:

- اتباع ما أفادت النصوص، يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ

(١) إلجام العوام عن علم الكلام ٢٤٠

(٢) نسْبة إلى الحشو، أو الحشا؛ والمراد رُذالة الناس وأقلهم منزلة ومكانة ومن لا فهم لهم ولا معرفة. والحشوية لقب أطلقته المعتزلة على السلف ثم تلقفه الأشاعرة وأكثروا من ذكره في مؤلفاتهم، لما رأوا تصدي السلف بالرد على أصحاب المدرسة العقلية.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ٩

﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ سبأ: ٦ إذ الأصل في الشرع هو التلقي عن الله ﷻ ورسوله ﷺ، فما جاء عنه من خبر وجب تصديقه، وما جاء عنه من أمر وجب العمل بمقتضاه، دور العقل في ذلك هو **فهم مراد** الوحي، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ النور: ٥١ وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ الحجرات: ١.

- يعد السلف العقل من جملة الأدلة على **وجود الله** ﷻ، كما استدل الأعرابي الذي سئل: بِمَ عرفتَ ربك؟ فقال: (البَعرةُ تدل على البعير، والأثَر يدل على المسير، ليل داجٍ، ونهار ساجٍ، وسماء ذات أبراج، أفلا تدل على الصانع الخبير؟!)[1].

أما **أسماؤه وصفاته وأفعاله وأوامره** فإنها لا تُدرك إلا بأخبار المرسلين، ولا تقف صحتها على تعليلات العقول واستحساناتها؛ قالت معاذة بنت عبدالله رضي الله عنها: سألتُ عائشة رضي الله عنها فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: (أحرورية أنت؟) فقلت: لستُ بحرورية، لكني أسأل. فقالت: (كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة). رواه مسلم

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١/ ١٦٣

فالخضوع لأمر الله في الصلاة لا يختلف عن إخباره بالصفات، وجب التسليم بالكل على سواء. يقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ لو كان كيف يكون، فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى)[1].

- لو كان العقل يستقل بالحكم بنفسه لكان من لم تبلغه رسالة الأنبياء -عليهم السلام- مؤاخذاً على عدم إيمانه؛ لقيام الحجة عليه بآلة العقل التي لديه، والتي تستطيع بزعمهم التوصل للحق بمفردها، لكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يجعل الأمر للعقل لقصورة، فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ الإسراء: ١٥، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يترك ما تستقيم عليه الأمة للعقل، بل جاء بالشرع نوراً يهدي به الناس، والعاقل هو من ينتفع بالذي أوحي إليه: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ الزخرف: ٤٣.

- الشرع يشترط لصحة اجتهاد العقل في الأحكام أن يستند لنص شرعي، وأن يكون المجتهد مُلماً بآيات وأحاديث الأحكام، وليس مجاله الغيبيات -كما يدَّعون-، وبهذا يتضح أن العقل وسيلة يُستعان بها على فهم النقل، وليس مستقلاً، ذكر الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (العقل

(١) الاعتصام ٣/٢١٦

سلطان، ولى الرسول ثم عزل نفسه)[١].

- يقر السلف أن للعقل حظاً من الإعمال في مناقشة غير المؤمنين بحجية النصوص الشرعية من الملاحدة وغيرهم. كما أن الشرع خاطب بالحجج العقلية: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ الطور: ٣٥-٣٦.

- وإن وجهنا سؤالاً لأهل الكلام: أي عقل تعتبرونه الحَكم؟ هل العقل الذي يحكم هو عقل المعتزلة أم عقل شيوخهم الجهمية أم عقل تلاميذهم الأشاعرة؟ أم عقل من تقدمهم من فلاسفة اليونان والهند؟ لا جواب؛ فمعلوم أن الناس تتفاوت في عقولها، إذ ما تستنكره طائفة قد ترضاه أُخرى، بل الانسان نفسه يتغير رأيه من زمن لآخر ويستنكر ما كان يرتضيه، كأنهم كما قال ﷻ: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ الروم: ٣٢ . قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (فإن قلتم: «ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه». قيل لكم: «وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله ﷻ، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به ﷻ، وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام»)[٢].

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٨٧

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٥٧

وقال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (أُفٍ لكل عقل يقوم فيه حاكماً على خالقه ومحدثه بعد أن لم يكن، ومرتبه على ما هو ومصرفه على ما يشاء)[١].

- قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (الصحابة كانوا يستشكلون بعض النصوص فيه، فيوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها، وكانوا يسألونه عن الجمع بين النصوص التي يوهم **ظاهرها** التعارض، ولم يكن أحد منهم يورد عليه **معقولاً** يعارض النص ألبتة، ولا عرف فيهم أحد -وهم أكمل الأمم عقولاً- عارض نصاً بعقله يوماً من الدهر، وإنما حكى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذلك عن الكفار)[٢].
- أكد علماء السلف -رحمهم الله- أن العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح، ولا يكون صريحاً إلا إذا كان صحيحاً، قد بين ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[٣] أن التعارض لا يتحقق بين الدين والعقل إلا بتوافر شرطين معاً: أن يكون الدين قطعياً في ثبوته ودلالته، وأن يكون العقل قطعياً في دلالته. وهذا لا يكون بحال؛ فالشرع وحي الله والعقل خلق الله. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فيأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها وليس ذلك مخالفا للعقل الصريح فإن ما خالف العقل

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ١٣٢

(٢) الصواعق المرسلة ١٠٥١

(٣) درء التعارض١/ ٩٧

الصريح فهو باطل وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس أو يفهمون منها معنى باطلاً، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة)[1].

- أما التعليل الذي يتمسكون به من أن العقل أصل والشرع فرع، وفي تقديم الشرع إبطال عائد على الأصل، فيُجاب عليه: بل إن في تقديم العقل على النقل قدح عائدٌ عليه؛ لأن العقل أوجب ابتداءً كمال التسليم والإيمان بالنقل الذي لا يأتيه الباطل، ولا يتطرق إليه شك وتناقض، فكيف يشكك بحكمه بعد ذلك؟

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ جواب حسن: (والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة، وهذا كما أن العامي إذا علم أن فلاناً هو المفتي ودل غيره عليه وبيَّن له أن فلاناً عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الذي دل على المفتي مع ذلك المفتي، وجب على المستفتي أن يُقدم المفتي.

فإذا قال ذلك العامي للمستفتي: «أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض قدحتَ في الأصل الذي به علمت أنه مفتٍ».

قال له المستفتي: «أنت لما شهدت بأنه مفت ودللت على ذلك، شهدتَ بوجوب تقليده دون تقليدك كما شهد به دليلك، وموافقتي لك في

(١) مجموع الفتاوى ٤٩٠

هذا العلم المعين لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، وخطؤك فيما خالفك فيه المفتي لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ».

هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ. أما الرسول ﷺ فإنه معصوم في خبره عن الله ﷻ، لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول المعصوم على ما يخالفه من استدلال عقلي أولىٰ من تقديم العامي قول المفتي على قول الذي يخالفه)[١].

- **ختاماً هذه آثار واردة في تعظيم أدلة الوحي، والتحذير من الرأي في الدين [٢]:**
  - أثر ابن عباس رضي الله عنه: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء؛ أقول لكم قال: قال رسول الله ﷺ، وتقولون قال أبو بكر وعمر!).
  - عن نوح الجامع رحمه الله قال: قلت لأبي حنيفة رحمه الله: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: (مقالات الفلاسفة! عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة).
  - قال الإمام مالك رحمه الله: (إنما أنا بشر أُصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة).
  - قال الإمام مالك رحمه الله: (إياكم والبدع)، فقيل: يا أبا عبد الله،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٨٠

(٢) أحاديث في ذم الكلام وأهله، انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ. - وهو مرجع الآثار التالية -.

وما البدع؟ قال: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان).

- قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام).
- قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (من طلب الكلام فآخر أمره الزندقة).
- قال الإمام الجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ: (أقل ما في الكلام سقوط هيبة الرب من القلب، والقلب إذا عري عن الهيبة من الله فقد عري من الإيمان).
- قال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: (وقد تدبرت رحمك الله مقالة أهل الكلام، فوجدتهم: يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل. ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة، لا يُدرَكُ بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية.

ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما، وضح لهم المنهج

(١) تأويل مختلف الحديث ١/ ١٣

واتسع لهم المخرج. ولكن يمنع من ذلك: طلب الرياسة وحب الأتباع واعتقاد الإخوان بالمقالات. والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضاً. ولو ظهر لهم من يدعي النبوة -مع معرفتهم بأن رسول الله خاتم الأنبياء- أو من يدعي الربوبية، لوجد على ذلك أتباعاً وأشياعاً.

وقد كان يجب مع ما يدَّعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر، أن لا يختلفوا، كما لا يختلف الحُسّاب والمُسّاح والمهندسون، لأن آلتهم لا تدل إلا على عددٍ واحِدٍ، وإلا على شكلٍ واحدٍ. وكما لا يختلف حُذّاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق، لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمرٍ واحدٍ. فما بالهم أكثر الناس اختلافاً؟ لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين! فأبو الهذيل العلاف يخالف النّظّام. والنجار يخالفهما. وهشام بن الحكم يخالفهم. وكذلك ثمامة ومويس وهاشم الأوقص وعبيد الله بن الحسن وبكر العمى وحفص وقبة وفلان وفلان. ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يدان برأيه، وله عليه تبع.

ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن، لاتسع لهم العذر عندنا. وإن كان لا عذر لهم مع ما يدعونه لأنفسهم، كما اتسع لأهل الفقه ووقعت لهم الأسوة بهم. ولكن اختلافهم في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وغير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله (سبحانه وتعالى).

وسيأتي في آخر تعليق بيان تراجع أساطين أئمة الأشاعرة عن هذا المذهب العقلي؛ إذ كتبوا في أخريات حياتهم اعترافاً بالحيرة والاضطراب بسبب البعد عما كان عليه السلف الصالح، نسأل الله الهداية للجميع.

❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة:

الأحاديث الصحيحة عند المتكلمين:

التفريق في قبول ما صح من الأحاديث؛ فقبلوا ما جاء في مسائل الأحكام الشرعية، وتوقفوا عند ما جاء في مسائل الاعتقاد وقرروا:

١- إذا كان الحديث متواتراً: فإنهم يحرفون معناه باسم التأويل إذا عارض معقولاتهم؛ بحجة اخترعوها «وجوب التأويل لأنه أعلم وأحكم» وبدعوى التنزيه، فجعلوا إفادته للظن سبباً لرد معناه الظاهر على مقتضى لسان العرب.

٢- إذا كان الحديث آحاداً: فإنهم يردونه مباشرةً؛ بحجة اخترعوها «أحاديث الآحاد لا يجوز الاحتجاج بها في الإعتقاد». فجعلوا ثبوته الظني سبباً لرده جملة، والظنية التي عنوها هي التي لا تفيد علماً[١] يقول إمامهم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فغير جائز؛ لأن أخبار الآحاد مظنونة، ولم يجز التمسك بالمظنون في معرفة صفات الله وأسمائه، وإنما قلنا أنها مظنونة وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة غير معصومين... ولقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ يونس: ٣٦، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ

(١) هي خلاف الظن الذي عناه بعض أتباع مذهب السلف في الآحاد

إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ الأنعام:١١٦)[١]. وجزم أن رواية الصحابة ﷺ مظنونة رغم عدالتهم وحفظهم. وقال إمام المعتزلة القاضي عبد الجبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن خبر الآحاد: (أما قبوله فيما طريقه الاعتقادات: فلا)[٢].

فانظر كيف أن الإمام الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نهج أهل الكلام الذين يُقعدون القواعد ثم يختارون من الأدلة ما يعززها، ويعرضون عن الباقي، فقد ورد الظن بمعنى اليقين في عشرة مواضع منها قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾: الحاقة:٢٠، ثم انظر كيف أنهم بذلك يقدمون ما بلغهم من أقوال أئمتهم وقواعدهم التي لم تخضع للجرح والتعديل على قول النبي ﷺ الذي ثبت صحته! فهل أئمتهم معصومون؟

ورد خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد من شبهات أهل الكلام؛ وقال بعض أتباعهم المعاصرين أنهم يتحرزون به عن تكفير من أنكر حديثاً منها، لكنهم في ذلك أيضاً سوغوا إنكار عدد من مسائل الإعتقاد كأحاديث عذاب القبر والصراط والميزان وغيرها من الصفات التي ذكرها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن نفسه كالفرح والرجل والأصابع، وهذا يُفضي إلى ترك العمل بالأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، والتي رواها البخاري ومسلم وغيرهما، قال إمامهم الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما الصفات التي يتمسكون بها فآحاد لا تُفضي إلى العلم، ولو أضربنا عنها جميعها لكان

(١) أساس التقديس ٢٠٤

(٢) شرح الأصول الخمسة ٧٦٩

سائغاً، لكنا نؤمى إلى تأويل ما دون منها في الصحاح)[١].

وكما أن ادعاء هذا التحرز باطل؛ لأن الأشاعرة يرون أن كل من يخالفهم في أصولهم وقواعدهم التي اخترعوها «كافر»[٢]، كيف يتورعون عن تكفير المنكر لحديث صح عن النبي ﷺ ولا يتورعون عن تكفير المخالف لقواعدهم؟!

أما خلاصة مذهب أتباع السلف :

قبول جميع الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ والعمل بها، لا يفرقون بين المتواتر والآحاد[٣]، كما لا يفرقون بالاحتجاج بها بين العقائد والأحكام، وبيان ذلك فيما يلي:

- اعتنى السلف الصالح بالاهتمام في معرفة ثبوت الحديث من عدمه بعد الفتنة، قال الإمام ابن سيرين رحمه الله: (لم يكونوا -أي الصحابة- يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[٤]. ولم يرد منهم تفصيل في قبول الأحاديث الصحيحة بين مسائل العقائد والأحكام، وما أُحدث اصطلاح "المتواتر والآحاد"

---

(١) الإرشاد ١٦١

(٢) سيأتي بيانه في تعليق التكفير والخروج.

(٣) اختلف العلماء في (إفادة) خبر الآحاد بين العلم والظن، لكنهم لم يختلفوا في قبوله وهو ما نعنيه في هذا الموضع.

(٤) مسلم في مُقدمة صحيحة ١/ ١٥

إلا من بعدهم؛ قرره العلماء للترجيح إذا تعارضت الأدلة؛ إذاً فالتفريق في العمل بدعيٌّ من عند أنفسهم، ظهر بعد السلف الصالح الذين جرى عملهم على تقديم خبر الآحاد على القياس والنسخ والتخصيص به، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند الجمهور من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفرائيني وابن فورك..)[1].

- الوحي لم يفرق في المسائل من عقيدة وأحكام، ولا في طريق الوصول من متواتر وآحاد:
  - قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الحشر: ٧.
  - قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ الأحزاب: ٣٦.
  - قول الرسول ﷺ: (نَضَّرَ الله امرأً سَمِعَ منا شيئاً فبلغه كما سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغ أَوْعَى من سامع) رواه الترمذي
  - وقوله ﷺ: (... ليبلغ الشَّاهِد الْغَائِب، فَإِن الشَّاهِد عَسى أَن يبلغ من هُوَ أوعى لَهُ مِنْه). متفق عليه
- الناظر في السير يعرف أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعث الأنبياء آحاداً، كذا الأنبياء -عليهم السلام- بعثوا رسلهم للدعوة آحاداً، وكذلك فعل نبينا ﷺ بعث الرسل من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فرادى وحملهم العقيدة والأحكام،

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٦

وقال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: (وهو مجمع عليه -أي قبول خبر الآحاد- من السلف معلوم بالتواتر من عادة النبي ﷺ في توجيهه ولاته ورسله آحاداً للأفاق ليعلموا الناس دينهم، فيبلغوهم سنة رسولهم ﷺ من الأوامر والنواهي)[1]، ومن ذلك:

- لما بعث النبي ﷺ معاذاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن: (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله). متفق عليه
- لما كانوا في الصلاة تجاه بيت المقدس وأخبرهم عباد بن بشر الأنصاري[2] أن القبلة تحوَّلت إلى الكعبة، فتحولوا وهم في الصلاة، على خبره وحده. قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في القبلة إلا بما تقوم عليهم به الحجة، ولم يلقوا رسول الله ﷺ، ولم يسمعوا ما أنزل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليه في تحويل القبلة، فيكونوا مستقبلين بكتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أو سنة نبيه ﷺ سماعا من رسول الله ﷺ ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحد، إذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة)، وقال: (ولم يكونوا ليفعلوه إن

(١) تفسير القرطبي ٢/ ١٥٢

(٢) اختلف في اسمه، والمكتوب هو الراجح من أقوال أهل العلم.

شاء الله ﷻ بخبر واحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق، ولا ليحدثوا أيضاً مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه، ولا يدعون أن يخبروا رسول الله ﷺ بما صنعوا منه، ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله ﷺ في تحويل القبلة، وهو فرض مما لا يجوز، لقال لهم إن شاء الله ﷻ، قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم به عليكم حجة من سماعكم مني، أو خبر عام، أو أكثر من خبر واحد عني)[1].

- إن في التفريق بالاحتجاج بين أحاديث العقائد والأحكام تفريق بين أمرين متلازمين؛ فالعقيدة تتضمن حكماً، والحكم يتضمن عقيدة، قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

(وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة؛ فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات، كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته. ولم تزل الصحابة وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم يُنقل عن أحد منهم ألبتة أنه جوز الإحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته. فأين سلف المفرقين في البابين؟ فهم سلفهم بعض متأخري

(١) الرسالة ٤٠٦-٤٠٧

المتكلمين الذي لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله والصحابة، ويميلون على آراء المتكلمين وقواعد المتكلفين..)[١].

- للجواب على استدلال إمامهم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ المتقدم في إفادة دلالة الظن، فيقال أن الظن في اللغة يأتي على معان منها:

١- ظن مرجوح: كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ يونس: ٣٦ وهذا لا يجوز اعتباره في أحاديث الآحاد؛ هو الظن المذموم الذي لا يجوز الأخذ به والتعويل عليه واتباعه في العقائد والأحكام على السواء، فهو الظن اللغوي المرادف للخرص والتخمين والقول بلا علم. وقد قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إتهموا الرأي في الدين فإن الراي عن رسول الله، إنما كان صواباً لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كان يريه، وهو منا تكلف وظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً)[٢].

٢- ظن راجح: وهو ما يعتقده العقل ويجب العمل به وبمقتضاه، كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾ الحاقة: ٢٠-٢١ وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ التوبة: ١١٨، وهذا المعنى الذي يُقبل في ما يفيده حديث الآحاد فواجب الأخذ به؛ لأنه ظن ينتهي إلى قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعصوم، والأمة بعده

---

(١) الصواعق المرسلة ٤٨٩

(٢) مناقب الشافعي للرازي ٢٥٣

قد تلقته بالقبول، والأمة معصومة عن الخطأ أيضاً.

❑ **ختاماً هذه بعض الآثار الواردة في قبول مطلق الأحاديث الصحيحة، ووصايا الأئمة بالتعويل على الأدلة لا الأقوال:**

- قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي)[١].
- جاء رجل إلى الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فسأله عن مسالة فأجابه مالك بحديث، فأراد الرجل أن يورد على الحديث إيرادا، فقطع مالك قوله وقرأ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ النور: ٦٣ [٢].
- يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه - بأنه لم يعلم من فقهاء المسملين أحد إلا وقد ثبته- جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسملين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد)[٣].
- جاء رجل إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ فسأله عن مسألة، فقال الشافعي: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا)، فقال الرجل: ما تقول أنت؟ فقال: (سبحان الله! تراني في كنيسة؟ تراني في بيعة؟ ترى على وسطي زناراً؟ أقول قضي رسول الله ﷺ كذا وكذا، وأنت

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/ ٦٧

(٢) التمهيد ٨/ ٤١١

(٣) الرسالة ٤٥٧، النص ١٢٤٨.

تقول لي ما تقول أنت!)[١].

- عن الربيع: سأل رجل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة، فقال له: (يروى عن النبي ﷺ فيها كذا وكذا). فقال له السائل: تقول به؟ فرأيته أرعد وانتفض، وقال: (أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني إذا رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلم أقل به؟! نعم على السمع والبصر)[٢].
- قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لم أسمع أحداً ينسبه عامةً إلى علم أو ينسب نفسه إلى علم يُخالف في أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فرض اتباع أثر رسوله والتسليم لحكمه، لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ وأن ما سواهما تبعٌ لهما، وإنما فرض الله علينا وعلى من قبلنا وبعدنا قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، ولا يختلف فيه أحد أنه فرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ)[٣].
- قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ، فمهما قلتُ من قول أو أصّلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ لخلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي)[٤].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ٥٤٤

(٢) صفة الصفوة ١/ ٤٣٨

(٣) الصواعق المرسلة ١/ ٥٤٤

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥/ ١/ ٣، إعلام الموقعين ٢/ ٣٦٣، الإيقاظ ١٠٠

- قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب)[١].
- قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: (من ردّ حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة)[٢].
- ذكر الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض القواعد التي تخالف الحديث ثم قال: (فلعمر الله لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله أفرض علينا من رد حديث واحد)[٣].
- قال الإمام ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار على قبول خبر العدل وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافاً)[٤]. وقال أيضاً: (الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده. على ذلك جماعة أهل السنة).
- قال الإمام الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: (وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة

---

(١) صفة الصفوة ١/ ٤٣٨

(٢) المناقب لابن الجوزي ١٨٢

(٣) إعلام الموقعين ٢/ ٣٦٨

(٤) التمهيد ١/ ٢

التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد إنكار لذلك ولا اعتراض عليه؛ فثبت أن من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به؛ لنقل إلينا الخبر بمذهبه فيه)[1].

(١) الكفاية ١/ ١٢٩

❖ التوحيد الواجب لله ﷻ هو الاعتقاد بأنه: (واحدٌ في ذاته لا قسيم له، وواحدٌ في صفاته لا شبيه له، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له):

الأصل في التوحيد الواجب لله ﷻ أن يتضمن أنواعه الثلاثة:

١- توحيد الأولوهية: **هو إفراده بالعبادة**. -حقه على العباد-

٢- توحيد الربوبية: **هو إفراده بأفعاله**؛ الخلق والتدبير والملك.

٣- توحيد الأسماء والصفات: **هو إفراده بالكمال والجمال والجلال**.

وأما التعريف التوحيد المذكور في العنوان ذكره إمام الأشاعرة الشهرستاني رحمه الله[(١)]، وهو مقتصر على التوحيد العلمي الذي يشمل (الربوبية والأسماء والصفات)، فإن غالب أهل الكلام يعرفون «لا إله إلا الله» بـ: لا رب إلا الله[(٢)]، ويحتجون بما يذكرونه من دلالة التمانع فيحسبونه توحيداً، قال إمامهم الشهرستاني: (ودلالة التمانع في القرآن مسرودة على من يثبت خالقاً من دون الله ﷻ وقال الله ﷻ: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ المؤمنون: ٩١ وعن هذا صار أبو الحسن رحمه الله إلى أن

(١) نهاية الإقدام للشهرستاني ٩٠

(٢) وينظر في لمع الأدلة للجويني ٩٨، الشامل في أصول الدين للجويني ٢٤٥، أصول الدين للبغدادي ٦٤، لوامع البينات للرازي ٢٢٩، شرح أسماء الله الحسنى للقشيري ٢١٥، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ٦٠-٦٤

أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع، فلا يشاركه فيه غيره، ومن ثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين. . .)[١].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على دلالة التمانع التي استدلوا بها أيضاً في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء: ٢٢ بقوله: (دلت على ما هو أكمل وأعظم من هذا -أي: من دليل التمانع- وأن إثبات ربين للعالم لم يذهب إليه أحد من بني آدم . . . ولكن الإشراك الذي وقع في العالم إنما وقع بجعل بعض المخلوقات مخلوقة لغير الله وفي الإلهية بعبادة غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، واتخاذ الوسائط ودعائها والتقرب إليها . . . فإما إثبات خالقين لعالم متماثلين فلم يذهب إليه أحد من الآدميين، وقد قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ لقمان: ٢٥)[٢].

ومن أقوال علماء الكلام أيضاً:

- قال إمامهم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القول السابع: الإله من له الإلهية، وهي القدرة على الإختراع، والدليل عليه أن فرعون لما قال: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ الشعراء: ٢٣ قال موسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجواب: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الشعراء: ٢٤. فذكر في الجواب عن السؤال الطالب لماهية الإله: القدرة على الاختراع،

(١) نهاية الإقدام ٩٠

(٢) درء تعارض العقل مع النقل ٩/ ٣٤٤-٣٧٨

ولولا أن حقيقة الإلهية هي القدرة على الاختراع لم يكن هذا الجواب مطابقاً لذلك السؤال)[١].

يجاب عليه: أن فرعون كان متظاهراً بإنكار وجود رب العالمين؛ فكان يدعي الربوبية ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ النازعات: ٢٤، ثم إن سؤاله لم يكن عن حقيقة الإلهية وإنما عن وصف الرب الذي يتظاهر بإنكاره؛ وتوضحه آية أخرى ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ طه: ٤٩. وذلك من خلط الإمام واضطرابه بين توحيد الألوهية والربوبية.

- قال إمامهم السنوسي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح «لا إله إلا الله» بقوله: (لا مستغني عن كل ما سواه، ومفتقَراً إليه كل ما عداه إلا الله تعالى).

يجاب عليه: هذا تفسير باللازم، ولا يجوز تفسير الشيء بغير معناه، فما قاله هو توحيد الربوبية فقط، والصواب: لا تعبد إلا الله؛ لأنه مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه.

- ذكر إمامهم ابن فورك رَحِمَهُ اللَّهُ: (واختلف وجه حكايته -الأشعري- عن أصحابنا عن معنى الإله في كتاب التفسير، فقال: «منهم من قال: أن معناه أنه الغالب الذي ليس بمغلوب، والقاهر الذي ليس بمقهور، الذي لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يريد كون الشيء إلا كان كما أراد. وحكى عن بعضهم أن معنى وصفنا له بأنه إله أن له الإلهية، وفسر الإلهية بأنها هي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض، وذكر

(١) شرح لأسماء الله الحسنى ١٢٤

أن ذلك أسد الأقاويل المقولة في معنى الإله)[١].

جعلوا **توحيد الربوبية** هو غاية المطالب التي جاءت بها الرسل وقررت بها الكتب، وقد جانبوا الحق بذاك، لأن تعريفهم ينقصه أعظم أنواع التوحيد وهو «**توحيد الألوهية**»، بل هو أصل دعوة الرسل -عليهم السلام-، قال الله ﷻ: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾﴾ المؤمنون: ٣٢ وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ النحل: ٣٦.

وما نعتقده أن الخصومة العظمى بين الأنبياء -عليهم السلام- وأقوامهم هي في باب الألوهية، ومن الخلط العظيم عند الأشاعرة في أنواع التوحيد قولهم أنها في الربوبية، بل هي في باب العبادة كما قيل: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ الأعراف: ٥٩، تلك دعوة الأنبياء -عليهم السلام- جميعاً، وقال نبينا محمد ﷺ: (يا أيها الناس، قولوا: لا إله إلا الله؛ تفلحوا) فكيف يفسر الإله بالخالق والرازق والصانع.. والمشركون لا يجدون حرجاً في النطق والاعتراف بهذا، فهم يقرون ويصرحون: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ العنكبوت: ٦١، لكنهم امتنعوا من النطق بكلمة لعلمهم أن المراد توحيد المعبود؛ فأنكروه: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ ص: ٥ روي عن الصحابي ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ يوسف: ١٠٦ (من إيمانهم إذا قيل

(١) مجرد مقالات الأشعري لابن فورك ٤٨

لهم: مَن خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون)[١]. وقد انتشر عن عدد من شراح كلمة التوحيد وتلاميذ الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أن العرب في الجاهلية كانوا أفقه من كثير من النُّظار في معرفة توحيد الألوهية الذي جاءت به الأنبياء، إلا ما كان من معاندة ومكابرة فرعون والنمرود والذان ادعياها واستيقنتها نفساهما: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل: ١٤.

هذا وإن توحيد الربوبية يعد دليلاً على المطلوب الأعظم «توحيد الألوهية»؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ البقرة: ٢١، ثم استدل بالربوبية على الوحدانية ﴿... ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ البقرة: ٢١ -٢٢ ثم رتّبَ عليه اللازم وهو توحيد الألوهية: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٢. فالألوهية تقتضي الربوبية، والربوبية تستلزم الألوهية.

ثم إنهم لم يجدوا في كتب اللغة ما يستندون إليه في تفسيرهم الألوهية بالربوبية، فالإله لغة المعبود. ومن لازم القول: أن توحيد الألوهية هو توحيد العبادة والقصد والطلب -أفعال العبد لله-، ومن عرف كلمة التوحيد بإفراد الربوبية وهي المعرفة والإثبات فقط شابه غلاة مرجئة الذين يفسرون الإيمان بالمعرفة والإثبات الذي محله القلب فقط، فلا يشمل النطق باللسان والعمل والجوارح، وقد نُسبوا للكفر لقصرهم الإيمان

(١) تفسير الطبري ٢٤٨

بالقلب دون العمل، قال الإمام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ عن المرجئة: (ويقال لهم: أليس الفرق بين الإسلام وبين الكفر العمل؟ وقد علمنا أن أهل الكفر والشرك قد عرفوا بعقولهم أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما ولا ينجيهم في ظلمات البر والبحر إلا الله وَجَلَّ وإذا أصابتهم الشدائد لا يدعون إلا الله، فعلى قولهم أن الإيمان المعرفة كل هؤلاء مثل من قال: الإيمان: المعرفة -على قائل هذه المقالة الوحشية لعنة الله-، بل نقول والحمد لله قولاً يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يستوحش من ذكرهم وقد تقدم ذكرنا لهم: أن الإيمان معرفة بالقلب تصديقا يقينا وقول باللسان وعمل بالجوارح ولا يكون مؤمنا إلا بهذه الثلاثة لا يجزئ بعضها عن بعض والحمد لله على ذلك)[1].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أقوال موضحة:

١- (ولما كان توحيد الألوهية هو مناط الإيمان بالله ورسله: كان لا بد أن يعنى القرآن بتقريره والبرهنة عليه بالأدلة العقلية والبراهين الصحيحة؛ لأن الشرك الذي وقع عليه جميع الأمم: كان في هذا النوع، فإن عامة مشركي الأمم كانوا مقرين بالصانع، ويعترفون بتوحيد الربوبية، لكنهم مع إقرارهم بربوبيته قد أشركوا بعبادته غيره، وكان ما عابه مشركو العرب على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ ص: ٥، وقالوا له: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ ص: ٥، ولا شك في وجوب الإيمان بتوحيد الربوبية إلا أنه ليس كل

(١) الشريعة ٢/ ٦٨٤

الواجب، وليس هو مناط الإيمان والكفر، ولا مناط التوحيد والشرك، وليس بمجرد الإقرار به يكون الفرد موحداً). [١]

٢- (وهذا التوحيد -الألوهية- هو الفارق بين الموحدين والمشركين، وعليه يقع الجزاء والثواب في الأولى والآخرة، فمن لم يأت به كان من المشركين الخالدين؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)[٢].

٣- (وهذا التوحيد -الربوبية- هو من التوحيد الواجب، لكن لا يتحصل به الواجب، ولا يخلص بمجرده عن الإشراك الذي هو أكبر الكبائر، الذي لا يغفره الله، بل لا بد أن يخلص لله الدين، فلا يعبد إلا إياه، فيكون دينه كله لله ﷻ)[٣].

٤- وقد ناقش شيخ الإسلام تعريفهم المتقدم[٤]:

- قولهم «**واحد في ذاته لا قسيم له**»:

ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض، وأنه لا يكون إلهين اثنين، ونحو ذلك مما يقول نحواً منه النصارى والمشركون، فإن هذا مما لا ينازعهم فيه المسلمون، وهو حق لا ريب فيه، وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعيض عن الله بهذا المعنى، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يشهد ولا يرى منه شيء دون شيء، ولا يدرك

(١) منهاج السنة ٢/ ٦٢

(٢) راجع مجموع الفتاوى ٣/ ١٠٤

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٥٤

(٤) الفتاوى الكبرى ١/ ١٧٨-١٨١

منه شيء دون شيء، بحيث إنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها، يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء، أو يرى عباده منها شيئاً دون شيء، بحيث إذا تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء، فإن ذلك غير ممكن عندهم، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيته، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم، ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون، ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلاً، ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد أو يصل إليه أو يدنو منه أو يقرب إليه في الحقيقة، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم، ويسمون ذلك نفي التجسيم، إذ كل ما ثبت له ذلك كان مجسماً منقسماً مركباً، والبارئ منزه عندهم عن هذه المعاني.

- قولهم «**واحد في صفاته لا شبيه له**»:

وهذه الكلمة أقرب إلى الإسلام لكنهم أجملوها، فجعلوا نفي الصفات أو بعضها داخلاً في نفي التشبيه، واضطربوا في ذلك على درجات لا نتضبط. والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد، ونفي التجسيم والتشبيه، والصفاتية تقول ليس ذلك من التوحيد، ونفي التجسيم والتشبيه، ثم هم مضطربون فيما ينفونه من ذلك، لكن وافقوا أولئك على أن ما نفوه من التشبيه وما نفوه من المعنى الذي سموه تجسيماً هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم. وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست

مما بعث الله به رسوله، ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الأمور.

- قولهم «**واحدٌ في أفعاله لا شريك له**»:

هو أنه سبحانه لا شريك له في الملك بل هو رب كل شيء، وهذا معنى صحيح، وهو حق، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم، حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء.

❖ الشفاعة حقٌ، وجعلها الله للأولياء والصالحين:

نعم، الشفاعة[١] حق يجب الإيمان بأنه محض **حق** الله ﷻ وحده ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ الزمر: ٤٤؛ أوجبها على نفسه ﷻ، ولا موجب على الله ﷻ من أحد أبداً، كما يعتقد أهل البدع الذين يقولون أن الشفاعة محض حق الأولياء يشفعون لأتباعهم ومريديهم، ليس الأمر كذلك، واحذر يا عبد الله من هذه الدعاوى الزائفة.

وقد شرع الله ﷻ الشفاعة لغايتين:

- تكريم للأنبياء والأولياء والصالحين؛ فجعلها ﷻ رفعةً وكرامةً لمن شاء يوم القيامة حيث تشتد الحاجة إليها، وأعظمهم منزلة عند الله ﷻ أكثرهم شفاعة في الخلق والعباد؛ وأعظم الناس شفاعة هو النبي محمد ﷺ وهي المقام المحمود في قوله ﷻ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ الإسراء: ٧٩، يليه الأنبياء والصالحون والأولياء ومن أذن له ﷻ من عباده.
- رحمة لمن استحق عذاباً أو منزلة دُنيا في الجنة؛ فتكون: بالعفو عنهم، أو تخفيف العقاب عليهم، أو برفع المنزلة في الجنة.

---

(١) المراد بالشفاعة: هي سؤال الله ﷻ يوم القيامة أن يتجاوز عن أصناف من خلقه، في دفع العذاب عنهم، أو زيادة رفعتهم في الدرجات. وأصل الشفاعة: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة. -النهاية لابن الأثير ٢/ ٣٩٩

وأصل أن الشفاعة المذكورة في النصوص شفاعتان:

- **الشفاعة المنفية:** التي يتمسك بها المشركون الجاهليون، ومن ضاهاهم من جهال هذه الأمة وضلالهم، أو ممن ينتسبون إلى الإسلام وأهله، حيث يعتقدون أن هؤلاء الشفعاء شركاء لله ﷻ في الملك والتصريف والتدبير، وهذه الشفاعة **شرك بالله** ﷻ، لذا جاءت النصوص بنفيها: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ البقرة: ٤٨.

- **الشفاعة المثبتة:** أثبتها الله ﷻ بآيات كثيرة وأحاديث بلغت بمجموعها حد التواتر، وحقيقتها أن يشفع الشفيع بإذن الله ﷻ فيمن يحدهم الله ﷻ ويعينهم له ممن ارتضاهم من أهل التوحيد والإخلاص من باب التفضل والإنعام على أهل التوحيد، فيغفر لهم ذنوبهم بدعاء الشافع الذي أراد الله ﷻ كرامته في ذلك الموقف العظيم، يقول الإمام المرداوي رحمه الله: (شفاعة النبي ﷺ نوع من السمعيات قد وردت بها الآثار حتى بلغت مبلغ التواتر المعنوي، وانعقد عليها إجماع أهل الحق، قبل ظهور الخوارج الذين ينكرون الشفاعة)[1] **وشروط الشفاعة معلومة بالنصوص**، هي:

١- كون الشافع والمشفوع فيه من أهل التوحيد:

قال الرسول ﷺ: (أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا الله،

(١) اللآلي البهية ٩٤

خالصاً من قلبه أو نفسه). رواه البخاري

وقال ﷺ: (لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أُمتي لا يشرك بالله شيئاً). متفق عليه

وقال الله ﷻ في حق الكفار: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ المدثر: ٤٨.

٢- إذن الله للشافع أن يشفع:

قال ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ البقرة: ٢٥٥.

وقال ﷻ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ سبأ: ٢٣.

٣- رضى الله عن المشفوع فيه:

قال ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ الأنبياء: ٢٨.

وقال ﷻ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ النجم: ٢٦.

ونبين وسطية أهل السنة والجماعة في هذه المسألة من بين:

- **الوعيدية الجفاة** من الخوارج والمعتزلة؛ الذين تجرأوا على النصوص فأنكروا ما أثبته الشرع ليؤكدوا مذهبهم الفاسد القائل بخلود أهل الكبائر الموحدين في النار، وأن الشفاعة لا تنفعهم أبداً، وهم بذلك أنكروا حقاً من حقوق المصطفى ﷺ وكرامةً أكرمه الله بها:

- يقول القاضي عبدالجبار المعتزلي: (لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟... ثم قال: فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين)[١] وذكر أن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة[٢].
- أما الخوارج فأنزلوا آيات الشفاعة المنفية في حق الكفار يوم القيامة على أهل الكبائر من الموحدين كقوله ﷻ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ المدثر: ٤٨[٣].

حتى أن الأباضية زادت على حديث النبي ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) رواه أبو داود والترمذي. فجعلوه: (ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)! وقد استشهد به الربيع بن حبيب في مسنده[٤].

ونقول لهم:

- قال ﷻ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ القلم: ٣٥- ٣٦ فكيف يتساوي العصاة من أهل التوحيد مع فرعون وهامان وأضرابهما؟
- ثم إنهم تحت مشيئة الله ﷻ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ

(١) شرح الأصول الخمسة ٦٨٨
(٢) شرح الأصول الخمسة ٦٩٠
(٣) انظر التوسل والوسيلة ١١
(٤) مسند الإمام ربيع ٤/ ٢٢ الحديث ١٠٠٤

وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ١١٦.

■ وروى أبو ذر رضي الله عنه حديث النبي ﷺ: (أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة) قلت: وإن سرق، وإن زنى؟ قال: (وإن سرق، وإن زنى). رواه البخاري ومسلم.

وبجمع الأدلة يؤول ما ورد من تخليد العصاة في النار بأنه المكث الطويل، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الوعد من الله ﷻ لا يتخلف، وإنما الوعيد يجوز أن يتخلف وهذا من كمال رحمة الله ﷻ وكرمه.

- **المرجئة الغلاة** فأثبتوا ما نفاه الله ﷻ من الشفاعة الشركية؛ مضاهاة ومحاكاةً للنصارى ومشركي الجاهلية، وممن يُمثلهم «الصوفية»؛ فقد جعلوا لمن يعظمونه من الأولياء المزعومين حقاً عند الله ﷻ في الشفاعة، فيشفعون لمن عظمهم في الدنيا وأحبهم وقام بأداء حقوقهم المزعومة وخدمتهم، وسكت عن منكراتهم البدعية ثم مات على ذلك، الشفاعة في دينهم من أهم الأصول التي يتبنونها، وتمثل موقعاً مهماً في حياتهم الدنيوية والأُخروية، وتُعد من أعظم المسوغات التي يتعلقون بها في تركهم الفرائض والواجبات الدينية وارتكابهم المحذورات الشرعية، ومن أقوالهم[1]:

o ما ذكره إمامهم الشعراني في ترجمة سيده عبدالرحيم القناوي من أنه يشفع عند الله ﷻ ليغفر للملائكة: كان في حلقته فنزل شبح من

(١) انظر رسالة الشيخ (العلاقة بين التشيع والتصوف) جمع أقوالهم في هذا الموضوع ٥٠١-٦٣٣

الجو، لا يدري الحاضرون ما هو؟ فأطرق الشيخ ساعة، ثم ارتفع الشبح إلى السماء، فسألوه عنه؟ فقال: «هذا ملك وقعت منه هفوة، فسقط علينا يستشفع بنا، فقبل الله شفاعتنا فيه فارتفع»[(١)].

يريدون بهذا الدعوة للتوجه إلى المخلوق حياً كان أو ميتاً، حتى في حالات الشدة والكرب ولا يسمى ذلك شركاً!

o ينقل الشعراني عن شيخه أبي محمد الكتاني قوله: (من الشيوخ من ينتفع به مريده الصادق بعد موته، أكثر من انتفاعه به حال حياته، وبعضهم سمع نطق شيخه من قبره؛ يأمره وينهاه)[(٢)].

يريدون بقاء المُريد[(٣)] في عبودية وخضوع لغير الله ﷻ حتى بعد موت شيخه؛ أملاً في حصوله على المنافع بعد هلاك ذلك الشيخ.

o والصوفية عامة لا يعتبرون طلب المدد من فلان أو فلان -من مشايخهم الأموات- من أمور الشرك، وقد بين هذا إمامهم محمد زكي شيخ الطريقة الشاذلية -كما يصف نفسه- بجلاء: (إن الدعاء لا يكون عبادة إلا حين يعتقد الداعي ربوبية المدعو . . . فإن تخلف اعتقاد الربوبية من الداعي؛ استحال أن يكون الدعاء عبادة)[(٤)].

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني ١/ ١٥٦-١٥٧

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية ١/ ١٨٩

(٣) المريد هو المتعلم على شيخ طريقة وفق منهاج، وهو رتبة من رتب الصوفية، وعرفه ابن عربي بأنه: المتجرد عن إرادته.

(٤) الإفهام والإفحام / قضايا الوسيلة والقبور ١٤٩-١٥٠

وقال مبيناً معنى قولهم «**مدد يا سيدي**»: (والقائل: مدد يا سيدي فلان، إما إنه يطلب المدد من الحي أو من الميت. فطلب المدد من الحي معناه: طلب دعائه وإرشاده وروحانيته وتوجيهه وتربيته وبركة صلاحه وتقواه وسره مع الله وما هو من هذا السبيل. وطلب المدد من الميت معناه: التوسل به إلى الله والاستشفاع به إليه ﷻ في قضاء الحوائج ودفع الحوائج والتماس بركة مقامه عند الله والاستمداد من مدد الله وسره، وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلا)[١].

وقال أن التوسل أمر متفق عليه: (ولم يكد يختلف على جوازه أحد من السلف . . . إلى القرن السابع حيث ابتدع ابن تيمية هذا الخلاف الفتان، ولم يكن ليهتم به أحد حتى تبناه الوهابية منذ القرن الثالث عشر لأسباب سياسية وعصبية قبلية، فمنعوا التوسل إلى الله بصالحي الموتى، وتستروا باسم التوحيد المظلوم)[٢].

فرحم الله ﷻ شيخي الإسلام الإمامين بصدق والوليين بحق: ابن تيمية وابن عبدالوهاب، وجزاهما عنا خير الجزاء لتمسكهما بالحق الذي جاء به الوحي والذب عن دين الله ﷻ، وحماية أركان التوحيد ورفع مناره، وكفاهما فخراً وعزاً مُناصبة أهل الزيغ والضلال لهما العداء.

- أما **أهل السنة والجماعة** فقرروا أن الشفاعة محض حق الله ﷻ يهبها لمن يشاء مقيدة بالشروط المذكورة، ومما لوحظ كثرة توجيه طلبة

(١) المصدر السابق ٣٩
(٢) المصدر السابق ٧

العلم بما قيل: (نحن لا نطلب من رسول الله ﷺ أو من الولي الصالح، ولكن ندعو الله ﷻ ونطلب منه أن يُشفع فينا نبيه، أو يشفع فينا وليه فلان وفلان). وهذا صحيح عندنا -ونعلم يقيناً- أن محمداً ﷺ شافع يوم القيامة، وله شفاعات كثيرة، ولكن يجب أن ننوه على أننا لا نجزم لغيره ﷺ «تعييناً» ممن زعم أنهم أولياء بأنهم شفعاء، ويهبهم الله ﷻ الشفاعة؛ فهذا غيب والغيب الأصل فيه التوقيف على نص من الله ﷻ أو من رسوله ﷺ.

وطلب الشفاعة من الله ﷻ بأن يكون نبينا محمد ﷺ شافع لنا جائز، ويستحب الإرشاد إلى الأكمل، فالكمال في هذا الباب -كما تعلمنا من مشايخنا رحمهم الله- أن ندعو الله ﷻ أن يجعلنا شفعاء مكرمين نشفع في الخلق والعباد والأرحام والأهل بدل أن تقف وتنتظر الشفاعة، فاطلب من الكريم المنان مقامات الشافعين المكرمين، وهذا هو الأصل؛ أن الإنسان إذا دعا أن يطلب الأعلى لا الدون؛ فإن الرضى بالدون دون، كما علمنا الرسول ﷺ: (إن في الجنة مئة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فهو أوسط الجنة وهو أعلى الجنة وفوقه العرش ومنه تفجر أنهار الجنة). صحيح ابن حبان فما دمت في حال الدعاء، فأطلب أعلى المقامات.

❖ يقع اللبس في الخوارق الواقعة من الله ﷻ لأوليائه وغيرهم تكريماً واستدراجاً:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن أصول أهل السنة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يُجري الله ﷻ على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين -رحمهم الله- وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة)[١].

والخوارق[٢] التي تقع في هذه الدنيا على أنواع:

١- ما جعله الله تكريماً وتفضيلاً لمن شاء ﷻ للأنبياء والأولياء[٣] تيسيراً لتصديقهم، وتحقيقاً لاتباعهم من قبل من يدعوهم إلى ما لم يعرفوه، فتكون تلك الآيات المعجزات الخارقات تأييداً لدعوتهم وتصديقاً وامتثالاً لما يأمرونهم به، كمجيء الرزق لمريم رضي الله عنها، وحمل

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٦

(٢) الفرق بين المعجزات وخوارق الأولياء؛ المعجزات: مبنية على الإظهار والاشتهار ومقرونة بالتحدي وصاحبها نبي، وخوارق الأولياء: مبنية على الكتم والستر وليست مقرونة بالتحدي وصاحبها ولي.

(٣) الولي هو المؤمن التقي المتبع للكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، وقد عرف الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ يونس: ٦٢-٦٣

سارة رضي الله عنها بإسحاق ﷺ بعد سن اليأس، ونبع الماء من بين أصابع النبي محمد ﷺ، ونداء عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسارية الجبل، وأن أويساً القرني رضي الله عنه كان مجاب الدعاء حتى أن النبي ﷺ أوصى الصحابة رضي الله عنهم أن يطلبوا منه الدعاء لهم.. وغيرها كثير.

٢- ما لا شأن له بالكرامة؛ لأنه من الطبائع في المخلوقات الأخرى؛ كالطيران في الهواء، والتشكل بأشكال مختلفة والتخفي وسرعة الانتقال كما هو حال الجن، فقدرات الجن والشياطين بالنسبة لبني آدم فيها من الخوارق، كما في قصة النبي سليمان ﷺ معهم حين طلب إحضار عرش بلقيس، وهم يمارسون ما هو مقدور عليه في طبيعتهم، لكنه بالنسبة للإنسان يعد خارقاً.

٣- ما يجعله الله سبحانه وتعالى على يد بعض الفجار والفساق؛ فتنة لهم ولاتباعهم واستدراجاً لهم في باطلهم وفسقهم وفجورهم، ومنهم من يستعين بالشياطين ليسحر عقول الناس ويخدعهم.

إنما يقع اللبس بين ما يكون للأولياء والصالحين، وبين هؤلاء الأدعياء الزاعمين أنهم أولياء وأهل الكرامة والمنزلة الرفيعة عند الله سبحانه وتعالى، وأنهم يسوقون الأتباع إلى الجنة والكرامة في الدنيا والآخرة، وهم بإظهار ذلك يدعون الناس إلى تعظيمهم واتباعهم، فتكون الخوارق فتنة لهم ولأتباعهم.

والحق أنه ليس من منهج الإسلام التعويل على الكرامات وجعلها شرطاً للإيمان، والواجب على المؤمن أن يدرك الفوارق ويميز بين الولي

الحق والمتبع لله ﷻ ورسوله ﷺ، وبين المدعي للولاية، وذلك بالنظر في جانبين:

- **النظر في حال صاحبها** من حيث الإسلام والإيمان والطاعة والإمتثال والاتباع لله ﷻ ورسوله ﷺ، ثم النظر في دعوته وعلاقته بالاتباع والطلاب الذين يلازمونه ويجالسونه، هل يدعوهم إلى الله ورسوله أم إلى تعظيمه والثناء عليه؛ قال يونس بن عبدالأعلى الصدفي رحمه الله: قلت للشافعي رحمه الله: إن صاحبنا الليث كان يقول: (لو رأيتم الرجل يمشي على الماء، فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة). فقال الشافعي: (قصَّرَ الليث رحمه الله؛ بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة)[1]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (من لم يكن مصدقاً فيما أخبر به، ملتزماً طاعته فيما أوجب وأمر به في الأمور الباطنية التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان لم يكن مؤمناً فضلاً عن أن يكون ولياً لله، ولو حصل له من خوارق العادة ما عسى أن يحصل؛ فإنه لا يكون مع تركه لفعل المأمور وترك المحظور -من أداء الواجبات من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها- إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله المقربة إلى سخطه وعذابه)[2].

- **التمييز بين الخارقة والخارقة**، من حيث سببها وحالها، ثم من

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٧٦٩

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/ ٤٣١

حيث إعلانها وبثها ونشرها بين الناس، قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (مخالفة الخوارق للشريعة دليل على بطلانها في نفسها، وذلك أنها قد تكون في ظواهرها كالكرامات، وليس كذلك؛ بل من أعمال الشيطان. كما يحكى عن عبدالقادر الجيلاني أنه عطش عطشاً شديداً، فإذا سحابة قد أقبلت وأمطرت عليه شبه رذاذ حتى شرب، ثم نودي من سحابة: يا فلان! انا ربك، وقد أحللت لك المحرمات. فقال له: اذهب يا لعين! فاضمحلت السحابة. وقيل له: بم عرفت أنه إبليس؟ قال: بقوله «قد أحللت لك المحرمات». هذا وأشباهه لو لم يكن الشرع حَكَماً فيه لما عرف أنها شيطانية)[1].

فالأصل أن الأولياء الصادقين عند حصول الخارقة والكرامة يحمدون الله كثيراً على تيسيره لأمورهم وحاجاتهم، ويخافون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كثيراً من أن يكون استدراجاً لهم وتعجيلاً لحسناتهم في الدنيا؛ لأنهم إنما يريدون ثواب ولايتهم وطاعتهم في الآخرة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، فعلامة ذلك إنما تظهر في التردد بين الحمد والخوف، وكذلك تظهر في كتمه لما حصل له؛ فما رأينا أحداً من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين -رحمهم الله- يذكر كرامةً وخارقة لنفسه؛ مخافة الوقوع بتزكية النفس والاغترار بالأحوال، بل كل ما نقل إلينا كان حكاية من غيرهم، وقد قيل: (الكرامة تُطوى ولا تُحكى).

وأما الأدعياء فبخلاف ذلك؛ يفرحون بها، ويعلنونها وينشرونها بين

(١) الموافقات ٢/ ٢٧٥-٢٧٦

الناس؛ لأنهم إنما يريدون كثرة الأتباع والانقياد لهم، والطاعة والتعظيم منهم وخدمتهم ونحوها، وهي المعيار على صدق الولاية عندهم، قال اللقاني في جوهرته:

وأثبتن للأولياء الكرامة ومن نفاها فانبذن كلامه

جعلوا الخوارق شرطاً في الولاية وعلامة عليها، كلما كثرت الخوارق دل ذلك على علو المنزلة والولاية عند الله ﷻ، وليس الأمر كذلك، بل الأصل ضده وخلافه، ومما جاء عن الصوفية ما ذكر السراج الطوسي قول سهل بن عبدالله: (من زهد أربعين يوماً صادقاً مخلصاً في ذلك؛ تظهر له الكرامات من الله ﷻ. ومن لم يظهر له ذلك؛ فلِما عَدِمَ في زهده من الصدق والإخلاص). ولما قيل له: كيف يكون ذلك؟ أي الكرامات، قال: (يأخذ ما يشاء من حيث يشاء)[1].

والحق أن الولاية لا شأن لها بالخوارق، ولا يُعتد بالخوارق علامةً عليها؛ لأنها اتباعٌ وإيمان، وخوف ورجاء، وصلة بالله ﷻ واتباع لرسوله ﷺ، ودعوة الخلق لذلك. قال الإمام الجوزجاني رحمه الله: (كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة؛ فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة)[2].

إن الغلو في الكرامات أهم ما يتميز به الصوفية ومن شابههم في تعظيمهم لشيوخهم وساداتهم، حتى بلغ بهم أن خصوهم بخصائص

(١) اللمع للسراج ٣٩٠، الرسالة القشيرية ٢/ ٦٧٣

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٣٢٠

الربوبية التي تتمثل في تصرفهم في الأكوان وطاعة الأشياء لهم، وإحاطتهم بقصص خيالية وأساطير كثيرة؛ لحمل الأتباع على الإذعان لهم وتقديسهم وتعظيمهم لدرجة العبادة، ومثال الخوارق: «المشي على الماء، وطي الأرض، وكلام البهائم، وظهور الشيء في غير موضعه ووقته»[١] إضافةً إلى إحياء الموتى والتصرف بالكون، فإذا نظر الباحث في أي كتاب صوفي قديماً كان أو حديثاً، يجد ويلحظ الاعتماد على باب الكرامات اعتماداً يكاد يكون كلياً في إثبات ومعرفة الشيوخ والأولياء للدلالة على صحة كونهم أولياء، كما تتطلع دائماً إلى التمكن من القدرات الخارقة، والخروج عن مستوى البشرية والدخول في عالم الملكوت، فيجعلون ذلك أسمى أهدافهم وغاية خلقهم وإيجادهم، مهما خالف شرع الله ﷻ وابتعد عن سنة رسول الله ﷺ، ومن أقوالهم[٢]:

- قول محمود المنوفي: (وفي الأخبار القدسية يقول الله: عبدي أنا الذي يقول للشيء كن فيكون، فأطعني أجعلك بقدرتي ربانياً تقول للشيء كن فيكون)[٣].
- قول أبي طالب المكي: (قال بعض العلماء: من طوى أربعين يوماً من الطعام؛ ظهرت له قدرة من الملكوت)[٤].
- ذكر القشيري أن الفضيل بن عياض رحمه الله كان على جبل من جبال

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ٨٧-٨٨
(٢) انظر رسالة الشيخ العلاقة بين التشيع والتصوف
(٣) جمهرة الأولياء ١/ ١٠٦
(٤) قوت القلوب ٢/ ١٦٦

منى، فقال: (لو أن ولياً من أولياء الله ﷻ أمر هذا الجبل أن يميد؛ لماد). قال: فتحرك الجبل، فقال: (اسكن، لم أُردكَ بهذا)، فسكن الجبل[١].

- عن عبدالواحد بن زيد أنه أخذ حصىً من الأرض فصارت في يده ذهباً[٢].

- يقول ابن عربي: (ثم اعلم أن رجال الله على أربع مراتب: رجال لهم الظاهر، ورجال لهم الباطن، ورجال لهم الحد، ورجال لهم المطلع . . . فرجال الظاهر: هم الذين لهم التصرف في عالم الملك والشهادة) ثم يذكر أن شيخه أبا السعود بن الشبل البغدادي من رجال هذه الطبقة، وأنه أُعطي التصرف منذ خمس عشرة سنة، ولكنه تركه حيث يقول: (نحن تركنا الحق يتصرف لنا). ويُعلق ابن عربي أنه امتثل قول الله ﷻ: ﴿فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾ المزمل:٩. أي شيخه اتخذ الله ﷻ وكيلاً عنه يتصرف له في عالم الملك والشهادة. ثم يقول: (وأما رجال الباطن: فهم الذين لهم التصرف في عالم الغيب والملكوت، وأما رجال الحد: فهم الذين لهم التصرف في عالم الأرواح النارية عالم البرزخ والجبروت، وأما رجال المطلع: فهم الذين لهم التصرف في الأسماء الإلهية)[٣].

هكذا يفصح بكل جرأة أن الغاية التي ينشدونها هي بلوغهم مرتبة

(١) الرسالة القشيرية ٢/ ٦٨٧

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٩٩

(٣) الفتوحات المكية ١/ ١٨٧-١٨٨

الربوبية، والخروج عن منازل العبودية التي خلقهم الله ﷻ لها!

- قال عبدالكريم الجيلي في معرض ذكره لما اختص به الأنبياء من معجزات وقدرات: (وهذا الأمر الذي جعله الله لداود وسليمان -عليهما السلام-؛ غير محصور فيهما ولا مقصور عليهما، وإنما هو أمر عام في جميع الخلفاء، أعني الخلافة الكبرى. وما اختص داود وسليمان إلا بظهور ذلك، والتحدي به، وإلا فكل واحد من الأفراد والأقطاب له التصرف في جميع المملكة الوجوية، ويعلم كل واحد منهم ما اختلج في الليل والنهار، فضلاً عن لغات الطيور. وقد قال الشبلي: لو دبت نملة سوداء على صخرة صماء في ليلة ظلماء ولم أسمعها؛ لقلت إني مخدوع أو ممكور بي. وقال غيره: لا أقول لم أشعر بها؛ لأنه لا يتهيأُ لها أن تدب إلا بقوتي وأنا مُحرِّكها، فكيف أقول: لا أشعر بها وأنا مُحرِّكها؟)[١].
- نقل القشيري قول سهل بن عبدالله: (إن الذاكر لله على الحقيقة لو همَّ أن يُحيي الموتى؛ لفعل). ثم ذكر أنه مسح على عليل بين يديه فبرئ وقام[٢].
- وقد عقد القشيري في رسالته فصلاً طويلاً شحنه بذكر كرامات شيوخ الصوفية وغرائب أحوالهم، وكذا الشعراني في كتابه الطبقات الكبرى الذي ملأه بالظلم والظلمات من حكاياه عن خوارق مختلقة نسبها إلى

(١) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والاوائل ١/ ١٢٢

(٢) الرسالة القشيرية ٢/ ٧٠٠

من زعمهم أولياء، وتجد الغرائب التي تعجب من نسبتها للإسلام فضلاً عن للعقلاء!

يُعلق الإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قد لبَّس إبليس على قوم من المتأخرين؛ فوضعوا حكايات في كرامات الأولياء ليشيدوا -بزعمهم- أمر قومهم، والحق لا يحتاج لتشييد بباطل)[1].

(١) تلبيس إبليس ٢٨٥

❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على أن القرآن كلام الله، وأنه معجز:

● **لم تتفق فرق أُمة الإسلام على حقيقة إثبات الكلام لله ﷻ [١]:**

١- أتباع السلف أثبتوا كلام الله على حقيقته، ومن أدلتهم: آية صريحة ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ النساء: ١٦٤، وحديث: (يقول الله ﷻ: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تُخرج من أُمتك بعثاً إلى النار). رواه البخاري ومسلم

٢- المعتزلة ترى بأن القرآن مخلوق من مخلوقات الله، ومن أدلتهم: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ الزمر: ٦٢، ودليل عقلي: أن في إثبات الكلام لله ﷻ تشبيه له بالمخلوقين؛ فأوجبوا نفيها تنزيهاً.

ووافقهم الخوارج: ومن أدلتهم: أن الله ﷻ «جعله» قرآناً عربياً والمجعول مخلوق، وكذا لأنه مُنزل ومتلو. ذكر إمامهم ابن جمع الإباضي: (ليس منا من قال إن القرآن غير مخلوق)[٢].

٣- الأشاعرة قسموا الكلام لقسمين: نفسي ولفظي، واللفظي مخلوق، إذاً القرآن الذي بين أيدينا عندهم مخلوق، ويقولون أنه تعبير

---

(١) انظر لرسالة الشيخ فلاح حفظه الله «الأشاعرة ليسوا من أهل السنة». وذكر الرد في كتاب «الادّكار».

(٢) مقدمة التوحيد ١٩

جبريل عليه السلام أو النبي محمد ﷺ عن معان من الله ﷻ، ومن أدلتهم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، ودليل عقلي: أن إثبات الكلام لله ﷻ يستلزم تشبيهه بالمخلوق، والتشبيه كفر.

- **كما أنها لم تتفق على حقيقة إعجاز القرآن الكريم، ولبيان ذلك أقول:**

قد جرت حكمة الله ﷻ وسنته في خلقه أن يؤيد الأنبياء والمرسلين بالدلائل والآيات والبراهين الساطعات التي تدل على صدقهم في دعوتهم، والتي تيسر على الناس تصديقهم والإيمان بهم، لينالوا الخير العظيم في الدنيا والآخرة. يقول النبي ﷺ: (ما من نبي إلا أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، إنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي...) رواه البخاري

ويقول ابن تيمية رحمه الله موضحاً مذهب أتباع السلف: (إن الإعجاز القرآني له وجوه متعددة: من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أمر بها، ومعانيه التي أخبر بها الله ﷻ، وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين من الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة)[1].

هذا قول جمهور أهل السنة والجماعة في إعجاز القرآن الكريم.

---

(١) التفسير الكبير ٢/ ١٥٤

أما المعتزلة فزعموا أن الإعجاز القرآني يعني:

١- أنه معجزٌ **بصرف الدواعي** مع قيام الموجب لها، أي أن الله ﷻ صرف قلوب الأمم وهممهم عن معارضته مع قيام المقتضى الذي هو التحدي.

٢- أو أنه معجزٌ **بسلب القدرة** الجازمة، أي أن الله ﷻ سلبهم القدرة فأعجزهم عن المعارضة، رغم أنهم كانوا يملكون القدرة على المعارضة.

وهذا قول ساقط يشهد بخذلان قائله ومتبنيه؛ فإنهم لما خذلهم الله ﷻ وانصرفوا عن النصوص الشرعية، وألقاه إبليس وحزبه على قلب إمام المعتزلة والمتكلمين أبي إسحق النظام المتوفى ٢٣١هـ وقيل قبل ذلك، وأجراها على لسانه، ثم تلقتها من بعدهم الطوائف المعادية للحق.

ولا يحتاج المسلم إلى أدلةٍ يستدل بها على بطلان هذه الأقوال، ولكن أورد شيئاً لعل فيه العظة والعبرة:

أما قولهم أن الله ﷻ **صرف قلوب** الخلق وهممهم عن المعارضة، فإنه ساقطٌ لما ثبت من قيام بعض السفهاء بما زعموه قرآناً يعارضون به كلام الله ﷻ تأييداً لدعواهم الكاذبة.

وأما ما ذهبت إليه بعض الفرق من أن الله **سلبهم القدرة** والعلوم التي يحتاجون إليها في المعارضة، فهاهم العرب الذين نزل القرآن فيهم بالتحدي والإعجاز لم يزعم أحدٌ منهم على شركهم وكفرهم وعنادهم أنهم

سُلبوا شيئاً مما كانوا يتمتعون به قبل نزول القرآن من أنواع البلاغة والبيان والفصاحة، في جميع أساليبهم من شعرٍ ورجزٍ ورسائل وخطابة، وغيرها مما كانوا يتنافسون فيه بإظهار الفصاحة والبلاغة والبيان.

ومما ذُكر عن بعض من عارض بهُرائه القرآن الكريم، ما كان من مسيلمة بن حبيب الكذاب، فإنه عارض القرآن قائلاً: (يا ضفدع بنت الضفدعين، نقِّي لكم تنقين، لا الماء تكدرين، ولا الشارب تمنعين، رأسك في الماء، وذنبك في الطين)، وقوله أيضاً: (والمبذرات زرعاً، والحاصدات حصداً، والذاريات قمحاً، والطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً..) إلى غير ذلك من الكلام السخيف الركيك البارد، والخُرافات والترهات التي يأنف من قولها وسماعها الصبيان وهم يلعبون.

وكذلك ما ذُكر عن أبي العلاء المعري، وأبي الطيب المتنبي، وعبدالله بن المقفع الكاتب البليغ المشهور، فقد اشتهر عنهم أن نفوسهم حدثتهم بمعارضة القرآن لما أُعجبوا بأنفسهم وبلاغتهم وقدرتهم على التأليف الرائع في الشعر والنظم والنثر، ولكن الخذلان والخيبة كانت نهايتهم، فيُحكى عن ابن المقفع أن سبب عدوله عن هذا الأمر أنه سمع صبياً عند الكُتَّاب يقرأ قوله ﷻ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾ هود: ٤٤، فيُقال أنه كسَّر الأقلام ومزَّق الصحف التي قد كتب فيها بعضاً من بدايات معارضته للقرآن الكريم.

ومما يلحق بمعارضة القرآن ما تزعمه البهائية والقاديانية، حيث أنهم

يزعمون أن زعماءهم قد وضعوا لهم كتباً يعارضون بها القرآن الكريم، ولكنهم لم يظهروها لأنه لم يحن وقت ظهورها بأمرٍ ممن يزعمونه يوحى إليهم، وقد سبقهم إلى هذا الضلال العظيم أسيادهم الذين لا يعتد بإجماعهم -كما يصفهم النووي رَحِمَهُ اللَّهُ- منذ القدم، وما زالوا على ذلك العهد، يزعمون بأن لديهم كتاباً وقرآناً غير الذي بين أيدي الناس، وأنه محفوظٌ في غياهب السرداب في أروقة دولتهم المتوهمة، حتى يخرجها مهديهم المنتظر.

❖ الإعتماد على الأسباب قدحٌ في التوحيد، وتركها قدحٌ في الشرع والعقل:

التوكل على الله ﷻ في حصول المنافع ودفع الأضرار، هو جماع التوحيد ولبه وزبدته كما ذكر أهل العلم، وجاء في الحديث قول النَّبِيُّ ﷺ: (عُرِضَتْ عليَّ الأُمم فأخذ النبي يمر معه الأُمة، والنبي يمر معه النفر، والنبي يمر معه العشرة، والنبي يمر معه الخمسة، والنبي يمر وحده، فنظرتُ فإذا سواد كثير، قلتُ: يا جبريلُ هؤلاء أمتي؟ قال: لا ولكن انظر إلى الأفق، فنظرتُ فإذا سواد كثير، قال: هؤلاء أُمتك وهؤلاء سبعون أَلفا قدَامهم لا حساب عليهم ولا عذاب، قلتُ: ولِمَ؟ قال: كانوا لا يكتوونَ ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون. فقام إليه عُكَّاشة بن محصن فقال: ادْعُ اللَّه أَن يجعلني منهم. قال: اللهم اجعله منهم. ثم قام إليه رجل آخر قال: ادْعُ اللَّهَ أَن يجعلني منهم. قال: سبقكَ بها عُكَّاشَةُ). رواه البخاري

فبين النبي ﷺ أنهم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون، أي أنهم في معرض احتياجهم إلى العلاج والدواء والبرء من الأمراض والعاهات لا يعتمدون ولا يركنون إلى الأسباب والدواء والعلاج؛ تحقيقاً للتوكل على الله ﷻ وحده في حصول المنافع ودفع الأضرار.

وهذا التوكل مما يجد البعض صعوبة في إدراك حقيقته؛ فأهملوا الأخذ بالأسباب، ولو أنهم قرأوا الأدلة لوجدوا الأمر منه ﷻ بالأخذ بها، إذ لا تعارض بين التوكل والبذل كما قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾ النساء: ٧١، وقال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم﴾ الأنفال: ٦٠، وقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ الجمعة: ١٠.

غفل عن هذا التحقيق أقوام وجماعات، وحصل الاضطراب والخلط بين الاعتماد على الله ﷻ وبين الركون إلى الأسباب والأدوية الحسية:

١- منهم من ترك الأسباب كليةً بحجة التوكل والاعتماد على الله ﷻ، فقد روي أن عمر بن الخطاب لقي ناسًا من أهل اليمن فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون، قال: بل أنتم المتكلون إنما: (المتوكل الذي يلقي حبه في الأرض ويتوكل على الله)[١].

وكثير من أهل التصوف والغلو في العبادة على هذا؛ سئل الإمام أحمد عن قوم لا يعملون ويقولون: نحن متوكلون. فقال: هؤلاء مبتدعة[٢]. وروي عن أهل التصوف أن منهم من يرمي بنفسه من أعلى الجبل توكلاً على الله[٣]، ومنهم من لا ينام إلا في أرض يكثر فيها

(١) جامع العلوم والحكم ٢/ ٥٠٧

(٢) المسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ص٢٣٨

(٣) سير الأولياء في القرن السابع الهجري ٩٤

الثعابين والعقارب توكلاً على الله[١]، ومنهم من يدخل النار توكلاً على الله[٢] !

من هنا كان ترك الأسباب وإهمالها كلياً وعدم السعي والجد في تحصيلها قدح في الشرع؛ لأن نصوص الشرع كلها تحث على السعي والبذل والجد في تحصيل المنافع وتكميلها، وفي دفع المضار وتقليلها، منها:

- قال الله ﷻ: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ٢٥﴾ مريم: ٢٥، فأناط الله ﷻ رزقها بهز النخلة، ولو شاء لرزقها بلا فعل، والمتأمل في هذا يعلم أن النخل شجر قوي لا يُلقي ثماره بالهز وإنما بالقصد فيتسلق المزارع النخلة ليتمكن من قطف ما أراد، ومع هذا كلف الله ﷻ مريم رضي الله عنها وهي في حالة ولادتها ببذل سبب لتنال رزقها.
- قال ﷻ: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡۖ﴾ الأنبياء: ٨٠.
- سئل النبي ﷺ عن أطيب الكسب فقال: (عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور). صححه الحاكم
- قال النبي ﷺ: (تداووا عباد الله؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع معه شفاء إلا الهرم). رواه ابن ماجه وأحمد وفيه أمر جلي بعدم

(١) المصدر السابق ١٠٣
(٢) المصدر السابق ١١٤

الركون إلى الضعف والمرض، لما يترتب عليه من وهن في طاعة الله ﷻ، فكيف يتعبد لله بترك ما يقوي لطاعته.

وكذلك تركها يعد قدحاً في العقل أيضاً، لأن العقلاء جميعاً اتفقوا على أن الأمور بأسبابها، فالجوع يدفع بالطعام، والعطش بشرب الماء، والأمراض والعاهات بالأدوية النافعة . .إلخ

وقد يعلق بعضهم عجزه عن بذل السبب بحديث: (لو أنكم توكلون على الله حق توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطانا). رواه أحمد والترمذي، وهو لا يدرك أن غدو الطير ورواحها هو بذل الأسباب، فلم يذكر النبي بقاؤها في أعشاشها، بل نص على الحركة.

٢- ومنهم من اعتمد على الأسباب وتعلق بها وشد الرحال إليها، وهم في غفلة وعماية عن الله ﷻ بحجة أن الله جعل لكل شيء سبباً، فتعلقوا بالأسباب متناسين رب الأسباب، الذي بيده تعطيل الأسباب عن مسبباتها، وبيده أيضاً إمضاؤها ﷻ، فكانت النتيجة التسخط وعدم رضا القلب بالنتائج التي شاءها الله ﷻ؛ ولذلك كان الحسن والفضيل وغيرهما يفسرون التوكل على الله بالرضا. من هنا صار الاعتماد الكلي على الأسباب واعتقاد أنها تنفع بذاتها، قادح في التوحيد الواجب لله ﷻ؛ لأنه ﷻ يملك الضر والنفع لا شريك له في ذلك، وأما المعتزلة فترى التوكل «الاعتماد على الأسباب» لتعطيلهم صفة المشيئة والقدرة عن الله ﷻ؛ قال القاضي عبد الجبار: (التوكل على الله: هو أن يلتمس

الخير ويبتعد عن الشر فيما عهد الله ﷻ إليه، ولا يفارق هذه الطريقة إلى ما يكرهه، وليس التوكل ما يدعيه قوم من أعمال الخير وترك التكسب والاشتغال بطلب ما يحتاج إليه من الناس؛ فإن ذلك محرم في أكثر الآيات)[١]. وكذلك قد يوقع الاعتماد على الأسباب في الشرك؛ وذلك حين يجعل ما ليس بسبب سبباً وأنه مستقل بالتأثير من دون الله ﷻ فيوقع في الشرك الأكبر، أما إذا اعتقد أن الله جعله سبباً مع أن الله لم يجعله كان شركاً أصغراً؛ لمشاركته الله بالحكم على ذاك الشيء بالسببية[٢].

٣- أما أهل السنة والجماعة فجمعوا بين الحسنتين، وتخلوا في مذهبهم عن الإساءتين؛ فيبذلون الأسباب ويجتهدون في طلبها، وقلوبهم - حال ممارسة وتعاطي الأسباب- متعلقة بالله ﷻ ويرجون النفع منه ﷻ، ولا يركنون إلى الأسباب، قال الإمام أبو بكر الطرطوشي رحمه الله: (..والتوكل والكسب لا يتضادان.. لأن التوكل محله القلب، والكسب محله الجوارح، ولا يتضاد شيئان في محلين)[٣]، من هنا جاءت العبارة المعنونة لهذا التعليق تقرر بإيجاز المذهب الحق، قال بعض العلماء: (الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع)[٤].

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار ١/ ٣١٣

(٢) ينظر القول السديد (باب من الشرك لبس الحلقة) ٤٥-٤٦

(٣) سراج الملوك للطرطوشي ٢/ ٢٠٧

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ١٦٩

وقد قرر أهل السنة أن تعريف التوكل على الله ﷻ: هو بذل الأسباب المشروعة، مع اعتماد القلب في حصول نتائجها على الله وحده، فالله ﷻ بيده إمضاؤها وتعطيلها.

وقد بُدء التعريف ببذل السبب اتساقاً مع ما بدأ به رسول الله ﷺ: (اعقلها وتوكل). رواه الترمذي

ويدرك حقيقة توكل القلب كل ناظر في قصص الأولين؛ حيث سيجد الرضا والطأنينة والتفويض لله ﷻ في قصة ابراهيم ﷺ مع وقومه قبيل إلقاءه النار، وقصة هاجر رضي الله عنها أم إسماعيل في واد غير ذي زرع، وأم موسى رضي الله عنها قبل إلقائه في النهر.. وغيرها من المواقف التي تعلمنا كيف نكون أقوى بالتوكل على الله ﷻ، والثقة بوعده مع الإيمان بإنفاذ قضائه، لنجني ثمرة الرضا بالمقادير ولو لم تكن متوقعه، وننال توفيق الله إن قصرت الأسباب ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ الطلاق: ٣.

قال سهل التستري رحمه الله: (من طعن في الحركة فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان، فالتوكل حال النبي ﷺ، والكسب سنته، فمن عمل على حاله، فلا يتركن سنته)[1].

وأجاب الفضيل بن عياض رحمه الله عمن ترك السعي وتوكل على الله: (... لكن لم يفعل هذا الأنبياء ولا غيرهم، وقد كان الأنبياء يؤجرون أنفسهم، وكان النبي ﷺ يؤجر نفسه وأبو بكر وعمر، ولم يقولوا: نقعد حتى يرزقنا الله ﷻ، وقال الله ﷻ: ﴿وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ الجمعة: ١٠،

(١) الحلية ١٠/ ١٩٥

ولابد من طلب المعيشة)[١].

وقال مطرف بن الشخير رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس لأحد أن يصعد فوق بيت، فيلقي نفسه، ثم يقول: «قدر لي»! ولكنا نتقي ونحذر، فإن أصابنا شيء؛ علمنا أنه لن يصيبنا إلا ما كتب لنا)[٢].

ومن لطائف الحديث السابق ذكره: (هؤلاء أُمتك وهؤلاء سبعون أَلفا قدَامهم لا حساب عليهم ولا عذاب) التي سمعتها من شيخنا حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ أن كل مؤمن يطمع أن يكون منهم، ولو أن الرواية اقتصرت على السبعين ألفاً لم يحق لنا أن نطمع به؛ لأن الصحابة ومن تبعهم بإحسان قد استغرقوا العدد كله وزادوا، وهم أهل القرون المفضلة، فليس لأحد من المتأخرين الطمع بعدهم، لكن جاءت البشارة لنا والأمل في الرواية الأخرى والتي بها الزيادة: (...فاستزدت ربي عز وجل، فزادني مع كل ألف سبعين ألفا) رواه أحمد. وفي رواية: (وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا مع كل ألف سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب وثلاث حثيات من حثيات ربي). رواه الترمذي وابن حبان. فبدلاً من أن تكون سبعين ألفاً صاروا أربعة ملايين وتسعمائة ألف؛ فجاز لنا الرجاء نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم.

(١) جامع العلوم والحكم ٢/٥٠٦
(٢) الإبانة الكبرى ١٧١٣

❖ الأصل في البشرية الشرك والخرافة، ثم تقدمت وتصاعدت نحو التوحيد بدلالة: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ البقرة:٢١٣:

هذه قالها الفلاسفة في «نظرية التطور التصاعدي» قياساً على أن الأصل في الإنسان الخرافة والجهل، فكان بدائياً حتى في طعامه وشرابه وعلاقاته، ثم تطور في جميع الجوانب، وهم يقيسون الجانب الديني والروحي كذلك بزعمهم على ما ظنوه الأصل في الإنسان، يرونه كان يعدد الآلهة ومع مرور الزمن والتفكر والتعلم توصل إلى توحيد الله ﷻ وألغى معبوداته السابقة، وهذا خطأ يُجاب عليه بما يلي:

١- الأصل عندنا **فطرية التوحيد** وأصالته في الإنسان من لدن آدم ﷺ؛ قال الله ﷻ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ الروم: ٣٠، وقال الرسول ﷺ: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه...) رواه مسلم.

٢- آدم ﷺ أبو البشرية وأصلها، خُلِقَ على التوحيد ورفعه الله قدراً وشأناً: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ طه: ١٢٢، وأمر الملائكة بالسجود له والتعلم منه، فكيف يزعمون أنه كان بدائياً؟ بل وقال قائلهم إن أصل الإنسان قرد وتطور بعد ذلك، والعياذ بالله.. فشتان بين سلفنا وسلفهم.

٣- نوح ﷺ هو أول رسول أرسل إلى أهل الأرض، والرسول هو

المبعوث إلى قوم مشركين؛ فالشرك طرأ في قومه، حين عبد قومه تماثيل نحتوها لأشخاص صالحين وهم: ود وسواع ويغوث ويعوق ونسرا، قال ابن عباس ﷺ: (هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن أنصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم عبدت). رواه البخاري. أما من قبل نوح ﷺ فكان المبعوثون إليهم **أنبياء**؛ لعموم التوحيد آنذاك، قال ابن عباس ﷺ: (كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق، **فاختلفوا** فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين). رواه الطبراني وصححه الألباني

٤- أما عن الآية المذكورة في العنوان ففيها تقدير محذوف، يوضحه تكملة الآية: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ البقرة: ٢١٣، وكذلك هي في قراءة عبدالله بن مسعود ﷺ: (كان الناس أُمةً واحدةً فاختلفوا)، وآية: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ يونس: ١٩

٥- حديث قدسي: (قال الله ﷻ: إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يُشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً). رواه مسلم

٦- روى الطبري رحمه الله في تفسيره: (وقيل: إن وقت كون الناس أمة واحدة على دين التوحيد يوم استخرج ذرية آدم من صلبه فعرضهم

على آدم، يقول أبي بن كعب رضي الله عنه: «كانوا أمة واحدة، حيث عرضوا على آدم ففطرهم يومئذ على الإسلام، وأقروا له بالعبودية، وكانوا أمة واحدة مسلمين كلهم..)[1].

(١) تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨

❖ احتجاج آدم عليه السلام على موسى عليه السلام بالقدر لما ذكَّره بذنبه ومعصيته:

قال رسول الله ﷺ: (احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة) فقال له آدم: (يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة!. فحجَّ آدمُ موسى، فحجَّ آدمُ موسى) ثلاثاً. رواه البخاري

العبارة فيها شيء من الإجمال، والحق أن احتجاج آدم على موسى -عليهما السلام-، ولوم موسى لآدم لم يكن على المعصية، بل كان على ما حصل ونتج عنها وهو «الإهباط إلى الأرض» وهذا جائز، وواضح من سياق قول موسى ﷺ: (وأخرجتنا من الجنة)، لذلك بَين آدم ﷺ أن تلك النتيجة قد كتبها الله ﷻ -كما هو مذكور في التوراة- قبل خلق آدم، والمعنى المراد: كيف يا موسى.. وأنت نبي ورسول ومن أولي العزم تلومني على المصيبة، والمصائب تقع من الله ﷻ، وعلى الخلق والعباد أن يصبروا تجاهها، بل ويرضوا بها إيماناً وتسليماً. وفي رواية ذكرها الإمام الشعبي رحمه الله: (أفليس تجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجني من الجنة قبل أن يدخلنيها؟ قال بلى). كما أنه لا يجوز لوم التائب من المعصية باتفاق الناس، ويجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية بعد التوبة، ولكن لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية تبريراً لها ومسوغاً إلى الاستمرار بها؛ فهذا مخالفٌ للشرائع والديانات والعقول كلها.

أما **المعتزلة/ القدرية** فزعموا أن أفعال العباد مخلوقة لهم، ولا شأن لله ﷻ بها، وليس الأمر كذلك؛ فشتان بين اللوم والمحاسبة على الفعل والمعصية، وبين اللوم على المصائب ونحوها. وهذه طريقة المعتزلة، يلوون أعناق الأدلة ويحرفون في معانيها لتتفق مع أصولهم وقواعدهم، وهم الذين تولوا كبر هذه المسألة.

وحاول **الجبرية** -الذين يعتقدون بأن العبد مسير، لا يملك قدرة على اختيار أفعاله- تأييد معتقدهم الفاسد بهذا الحديث، فشذَّ مسعود بن ناصر السّجزي في القراءة: (فحجَّ آدمَ موسى)، بنصب «آدمَ» على أنه المفعول، وجعل «موسى» في محل رفع فاعل! ورد عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله: (هو محجوج بالاتفاق قبله على أن آدم بالرفع، على أنه الفاعل، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: «فحجَّه آدمُ» وهذا يرفع الإشكال فإن رواته أئمة حفاظ، والزهري من كبار الفقهاء الحفاظ، فروايته هي المعتمدة، ومعنى حجه: غلبة في الحجة)[1].

- من أقوال بعض الأئمة الملخصة لهذه المسألة:

- الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: (هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر، وأن الله قضى أعمال العباد، فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق في علم الله . . . وليس فيه حجة للجبرية وإن كان في بادئ الرأي يساعدهم)[2].

(١) فتح الباري ١١/ ٥١٧

(٢) فتح الباري ١١/ ٥١٧

- قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد، ويتوهم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه، وليس كذلك؛ إنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما يكون من أفعال العباد، وصدورها عن تقدير سابق منه، فإن القدر اسم لما صدر عن فعل القادر، وإذا كان كذلك، فقد نفى عنهم من وراء علم الله أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار، فالحجة إنما نلزمهم بها، واللائمة إنما تتوجه عليها، وجماع القول في ذلك أنهما أمران لا يبدل أحدهما عن الآخر، أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء، ونقضه إنما جهة حجة آدم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علم منهم أنه يتناول من الشجرة، فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه؟ وإنما خلق الله الأرض، وأنه لا يترك في الجنة بل ينتقل منها إلى الأرض، فكان تناوله من الشجرة سبباً لإهباطه واستخلافه في الأرض كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قبل خلقه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠، فلما لامه موسى عن نفسه، قال له: أتلومني على أمر قدره الله علي؟ فاللوم عليه من قبلك ساقط عني؛ إذ ليس لأحد أن يعير أحداً بذنب كان منه؛ لأن الخلق كلهم تحت العبودية سواء، إنما يتجه اللوم من قبل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذ كان ينهاه فباشر ما نهاه عنه، وقول موسى وإن كان في النفس منه شبهة، وفي ظاهره تعلق لاحتجاجه بالسبب، لكن تعلق آدم بالقدر أرجح، فلهذا غلبه، والغلبة تقع مع المعارضة، كما تقع مع البرهان)[1].

(١) المصدر السابق ١١/ ٥١٨

- قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الصواب في قصة آدم وموسى: أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص؛ ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل: لماذا خالفت الأمر ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ التغابن: ١١، قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أو غيره: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم)[1].

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٣١٩

❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على تقسيم السنة والبدعة إلى حسنة وسيئة:

المقرر عند أهل السنة والجماعة الذين يلتزمون بالأدلة الشرعية، ويقدمون فهم سلف الأمة على على غيره: أن «**السنة**» مفردة عامة لغةً؛ منها ما هو حسن ومنها ما هو سيء، باعتبار موافقة النصوص ومخالفتها، فقد ثبت عن رسول الله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة؛ كان له أجرها وأجر من عمل بها، من بعده لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة؛ كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً). رواه مسلم، والمراد من السنة هنا: الطريقة والفعل الذي يقتدى به، والحسنة: ما كان موافقاً لشرع الله وهدي الرسول ﷺ، والسيئة ما خالفهما.

أما «**البدعة**» فكلها سيئة، ولكن بعض الفرق قاسوا على تقسيم السنة فقسموا البدعة كذلك، بل وجعلوا لها خمسة أحكام حسب الأحكام التكليفية، كما نقل عن تقسيم الإمام العز بن عبدالسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن أقوال العلماء في رد هذا التقسيم:

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (المحافظة على عموم قول النبي ﷺ «كل بدعة ضلالة» متعين، وأنه يجب العمل بعمومه، وأن من أخذ يصنف البدع إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك ذريعة إلى ألا يحتج بالبدعة على النهي فقد أخطأ كما يفعل طائفة من المتفقهة والمتكلمة

والمتصوفة والمتعبدة إذا نهوا عن العبادات المبتدعة . . . فما سمي بدعة وثبت حسنه بأدلة الشرع فأحد الأمرين فيه لازم: إما أن يقال: ليس ببدعة في الدين، وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة، كما قال عمر: «نعمت البدعة هذه». وإما أن يقال: هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح، كما يبقى فيما عداها على مقتضى العموم، كسائر عمومات الكتاب والسنة)[١].

- قال الإمام الشاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنّ هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع؛ لأنّ حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي، لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده؛ إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها أو المخيَّر فيها، فالجمع بين عدِّ تلك الأشياء بدعًا، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها جمع بين متنافيين)[٢].

ومنهم من تعلق بقول الصحابي عمر الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نعمت البدعة هذه) رواه البخاري عن صلاة التراويح في جماعة، ويجاب على قياسهم من وجوه عدة:

١- على افتراض صحة القول وثبوته؛ فالأصل عند أهل العلم والعقلاء جميعاً أن قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يعدوا وصفه بالموقوف في الأدلة

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٧٠-٣٧١
(٢) الاعتصام ١/ ٢٤٢

الشرعية، وفي المقابل عندنا نصوص شرعية كثيرة مرفوعة وموقوفة تخالف هذا القول، منها:

قول النبي ﷺ: (وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار). رواه النسائي

قال النبي ﷺ: (من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد). رواه مسلم

قول النبي ﷺ في خطبته يوم الجمعة: (إن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة). رواه مسلم

فما هو مستندكم في تقديم ومعارضة قول عمر رضي الله عنه -على افتراض صحة استدلالكم به- على المرفوع الثابت عن رسول الله ﷺ؟ قال الصحابي ابن عباس رضي الله عنه: (أراكم ستهلكون؛ أقول قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!). رواه أحمد

٢- أن عمر الفاروق رضي الله عنه -الذي فرَّق الله سبحانه وتعالى به بين الحق والباطل- من الخلفاء الراشدين الذين أمر الرسول ﷺ الأمة باتباع سنتهم: (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ) رواه أبو داود والترمذي، وهذا الحديث يؤكد أن السنة واحدة؛ سنها الرسول رضي الله عنه أو سنها أحد الخلفاء رضي الله عنهم، فقد قال ﷺ في الحديث «عضوا عليها» بلفظ مفرد، ولم يقل عليهما، ولا يدخل غير الخلفاء رضي الله عنهم في ذلك.

٣- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (نعمت البدعة) إنما أراد بها المعنى

اللغوي، فإنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ صلى بالصحابة رضي الله عنهم جماعة ثلاثة ليال، ثم في الليلة الرابعة لم يخرج إليهم، فسألوه فقال ﷺ: (ولكني خشيت أن تُفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا) رواه مسلم، فلما كان في خلافة عمر رضي الله عنه زالت تلك الخشية؛ إذ لا نسخ ولا تغيير ولا تشريع في دين الله سبحانه وتعالى، فأعادهم عمر رضي الله عنه على ما كان عليه رسول الله ﷺ، فهي سنة نبوية أحياها عمر الفاروق خشية أن الأمة لا تقوى على ذلك بعده، أما معنى البدعة اللغوية فلا ينطبق على ما تقدم؛ لأنها: ما كان على غير مثال سابق. وأما البدعة الشرعية: فما لم يدل عليه دليل شرعي. فقول النبي ﷺ: (كل بدعة ضلالة). لم يرد به «كل عمل مبتدأ»، وإنما أراد «كل ما ابتدئ من الأعمال التي لم يشرعها هو ﷺ». قال الإمام ابن رجب رحمه الله: (وأمَّا ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد، وخرج ورآهم يصلون كذلك، فقال: نعمت البدعة هذه)[1].

وبهذا يبطل الاحتجاج بالأثر.

ومنهم من تمسك بمقولة موقوفة على الصحابي ابن مسعود رضي الله عنه: (فما رأى المسلمون حسنًا، فهو عند الله حسنٌ، وما رآه المسلمون سيئًا فهو عند الله سيء) رواه أحمد، والجواب عليه:

- أن الموقوف لا تعارض به النصوص المرفوعة.

(١) جامع العلوم والحكم ١/ ١٢٩

- هو في تقرير إجماع الصحابة للتخصيص أل العهدية؛ لما تقدمه الحديث عنهم ﷺ فلا يعمم، كما في آية: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ النساء: ١١٥
- هي تجوز في السلوك والأخلاق، وما لا يبنى عليه حكم تشريعي، فاعتياد الناس ليس دليلاً معتبراً للتأصيل، قال ﷻ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ الشورى: ٢١.

نختم بهذا الأثر القيم في التحذير من الابتداع في الدين:

عن عمرو بن سلَمة ﷺ قال: كُنَّا نجلِس على باب عبدالله بن مسعود ﷺ قبل صَلاة الغَداة، فإذا خرج مشينا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعريُّ ﷺ فقال: (أخَرَجَ إليكم أبو عبدالرحمن بعدُ؟)، قلنا: (لا)، فجلس معنا حتى خرج، فلمَّا خرج قمنا إليه جميعًا. فقال له أبو موسى: (يا أبا عبدالرحمن، إني رأيت في المسجد آنِفًا أمرًا أنكرتُه، ولم أرَ -والحمد لله- إلا خيرًا)، قال ابن مسعود: (فما هو؟)، فقال أبو موسى: (إن عشتَ فستراه)، قال أبو موسى: (رأيتُ في المسجد قومًا حِلَقًا جلوسًا ينتَظِرون الصلاة، في كلِّ حلقة رجل، وفي أيديهم حصى، فيقول: «كبِّروا مائة» فيُكبِّرون مائة، فيقول: «هَلِّلوا مائة» فيُهَلِّلون مائة، ويقول: «سبِّحوا مائة» فيُسَبِّحون مائة)، قال ابن مسعود: (فماذا قلتَ لهم؟)، قال أبو موسى: (ما قلتُ لهم شيئًا انتِظار رأيك أو انتظار أمرك)، قال ابن مسعود: (أفلا أمرتهم أن يَعُدُّوا سيِّئاتهم، وضمنت لهم ألَّا يَضِيع

من حسناتهم)، ثم مضى ومضينا معه، حتى أتى حلقة من تلك الحِلَق، فوَقَف عليهم فقال: (ما هذا الذي أراكم تصنعون؟)، قالوا: (يا أبا عبدالرحمن، حصى نَعُدُّ به التكبير والتهليل والتسبيح)، قال: (فعُدُّوا سيِّئاتكم، فأنا ضامِنٌ ألَّا يَضِيع من حسناتكم شيء، ويْحَكم يا أمَّة محمد! ما أسرعَ هلكتَكم! هؤلاء صحابة نبيِّكم ﷺ مُتوافِرون، وهذه ثِيابُه لم تبلَ، وآنيته لم تُكسَر، والذي نفسي بيده إنَّكم لعلى مِلَّة هي أهدى من ملَّة محمد، أو مُفتَتِحو باب ضلالة)، قالوا: (والله يا أبا عبدالرحمن، ما أردنا إلا الخير)، قال: (وكم من مُريدٍ للخير لن يُصِيبَه، إنَّ رسول الله ﷺ حدَّثنا أن قومًا يقرؤون القرآن لا يُجاوِز تَراقِيَهم، وأيمُ الله ما أدري لعلَّ أكثرهم منكم، ثم تولَّى عنهم)، فقال عمرو بن سلَمة: (رأينا عامَّة أولئك الحِلَق يُطاعِنُوننا يوم النهروان مع الخوارج!). أخرجه الدارمي وصحَّحه الألباني.

❖ الأصل في الشرع هجر البدعة والفسق، لا هجر المبتدع والفاسق؛ لما لهما من الحقوق:

هذه العبارة يقولها عامة دعاة الأحزاب المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة، ويريدون بها الترويج لأئمتهم ومؤلفاتهم رغم مخالفاتهم، فجعلوا الأصل في الشرع هجر البدعة لا هجر المبتدع؛ على أن المسلم له حق الموالاة والتواصل والتعاون، ولأن الأصل في الهجر إنما هو مراعاة مصلحته، فكيف يهجر هو؟!

والذي قرره أئمة أهل السنة والجماعة، وتقرر في النصوص الشرعية إنما هو هجر المبتدع ومفارقته؛ لأن مدار البدعة عليه هو، فالبدعة إنما ظهرت بسببه، فقطع السبب وإزالته هو الأصل، كما لا يسعنا السكوت عن التنبيه عن مخالفاته لئلا يغتر الناس بجانب الحق الذي معه فيقبل كل ما صدر منه، ولا سيما إن كان مؤثراً في محيطه وله ظهور بين الناس، وإلا فنكون من الذين كتموا الحق.

- أولاً: **من هو المبتدع؟**

هو من يمارس بدعته على علم وقصد، فيعلم عدم ورودها في النصوص، ويداوم عليها، ويدعو إليها؛ مستحسناً لها قاصداً التعبد لله بها والتقرب إليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (نعم من خالف الكتاب المستبين، والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة

خلافاً لا يُعذر فيه فهذا يُعامل بما يعامل به أهل البدع)[١]، وقال في بيان المخالفة التي يُبدع صاحبها: (وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ، وإن كان غيرهم يشك فيها أو ينفيها؛ كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته، وحوضه، وخروج أهل الكبائر من النار، والأحاديث المتواترة عندهم في الصفات، والقدر، والعلو، والرؤية وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته، كما تواترت عندهم عنه، وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك؛ كما تواتر عند الخاصة -من أهل العلم عنه- الحكم بالشفعة، وتحليف المدعي عليه، ورجم الزاني المحصن، واعتبار النصاب في السرقة، وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع)[٢].

ويقول الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: (المبتدع هو الذي عادته الابتداع في الدين، وليس الذي يبدع بدعة؛ ولو كان هو فعلاً ليس عن اجتهاد وإنما عن هوى، مع هذا لا يسمى مبتدعاً ... فيشترط إذن في المبتدع شرطان:

١- أن لا يكون مجتهداً، وإنما يكون متبعاً للهوى.

٢- يكون ذلك من عادته ومن ديدنه)[٣].

ولالتباس مصطلح «المبتدع» جزم قوم بأن الإمامين النووي وابن

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٢

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٢٥

(٣) سلسلة الهدى والنور ٧٨٥

حجر وغيرهما بأنهما من أهل البدع، لموافقتهما لأصل من أصول أهل البدع! وهذا قول بعيد عن الصواب؛ فينبغي التفريق بين الوقوع في البدعة والخطأ من علماء السلف، فالمبتدع ينطلق من أصول وقواعد مبتدعة، وليس من اتفقت أصوله مع أصول أهل السنة والجماعة وزل في أصل واحد أو جزئية، ومن أقوال العلماء في الاعتذار للعلماء وعدم تبديعهم:

- قال سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصانه ذهب فضله، وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً فهو جاهل)[١].
- قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولو أنا كلما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة)[٢].

■ **ما هو الأصل في معاملة المبتدع؟**

قرر أهل العلم أن الأصل: هجر المبتدع والتضييق عليه؛ وذلك مراعاة لمصالح عدة:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٤٨

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٩-٤٠

١- صيانة وتحقيق النصوص الشرعية وتوجيهات الله ﷻ ورسوله ﷺ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ النساء: ١٤٠، وروى جويبر عن الضحاك رحمه الله قال: (دخل في هذه الآية كل محدث في الدين مبتدع إلى يوم القيامة) (١)

٢- صيانة النفس بالنأي عن مواطن البدع والمخالفات وعدم المشاركة لأهلها؛ ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ هود: ١١٣، ومخالطة أهل البدع والجلوس معهم ومشاركتهم لا شك له تأثير عاجلاً أم آجلاً؛ كما قيل:

فما ينفع الجرباء قُربَ صحيحة إليها، ولكن الصحيحة تجرب

وجاء في كلام الله ﷻ على لسان نبيه إبراهيم عليه السلام: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ الممتحنة: ٤؛ فالبراءة من أهل البدع والشرك والمخالفات قبل البراءة والبعد عن الشركيات والبدع والمخالفات.

وقال الإمام مفضل بن مهلهل رحمه الله: (لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يُحدثك ببدعته؛ حذرته وفررت منه، ولكنه يُحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه، ثم يدخل عليك بدعته؛ فلعلها تلزم قلبك، فمتى تخرج من قلبك)(٢).

---

(١) تفسير القرطبي ٥/ ٤١٨

(٢) الإبانة ٢/ ٤٤٤

٣- صيانة المجتمع والأمة بالموقف الحق في هجر المبتدع؛ لئلا تتسع دائرة البدعة ومن يعمل بها، ودليلها نصوص وجوب إنكار المنكر وإعلان ذلك صيانة لأهل الإسلام: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ التوبة: ٧١ ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ التحريم: ٦، ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ العصر: ٣

٤- صيانة المبتدع والتضييق عليه في ممارسة بدعته، لعله يتوب إلى الله ﷻ ويعود إلى السنة والجماعة، كما جرى مع الثلاثة المخلفون الذين خالفوا الأمر الشرعي بلا عذر: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ التوبة: ١١٨

فالشاهد أن المبتدع ومصلحته آخر ما ينظر إليه كما تقرر النصوص، وليس هو الأصل، ومن أقوال العلماء -رحمهم الله- في ذلك:

- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (لكل أمة مجوس، ومجوس أمتي الذين يقولون لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم). رواه الحاكم والطبراني

- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (سيكون في آخر أمتي ناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم). رواه مسلم، قال البغوي رحمه الله بعد أن ذكره: (قد أخبر النبي لهم عن افتراق هذه الأمة، وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لمن اتبع سنته، وسنة أصحابه رضي الله عنهم، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من

الأهواء والبدع معتقداً، أو يتهاون بشيء من السنن أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حياً وميتا، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتدأ إلى أن يترك بدعته، ويراجع الحق)[١].

- ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ المجادلة: ٢٢ قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (استدل مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه الآية على معاداة القدرية، وترك مجالستهم، قال أشهب عن مالك: لا تجالس القدرية وعادهم في الله لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ المجادلة: ٢٢ قلت: وفي معنى أهل القدر جميع أهل الظلم والعدوان)[٢].

- قال الإمام أبو داود السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: (أرى رجلاً من أهل البيت مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمهُ أن الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: المرء بخدنه)[٣].

- قال الإمام يحيى بن أبي كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق؛ فخذ في طريق آخر)[٤].

---

(١) شرح السنة للبغوى ١/ ٢٢٤

(٢) تفسير القرطبي ١٧/ ٣٠٨

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ١٦٠

(٤) الإبانة ٢/ ٤٧٥

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساندتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو، أو من قال أنه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق؛ بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فساداً، ويصدون عن سبيل الله)[١].

- قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم:

١- إلتفات الجهال والعامة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم.

٢- أنه إذا وقِّرَ من أجل بدعته؛ صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء، وعلى كل حال، فتحيا البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه)[٢].

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ١٣٢
(٢) الاعتصام ١/ ١١٤

❖ الواجب الرفق والتراحم عند الاختلاف عملاً بالقاعدة «مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب»:

لا شك أن الأصل في المسلم أن يتعامل مع الخلق والعباد -حتى مع البهائم- بالرفق والتراحم اقتداءً بالنبي ﷺ، وامتثالاً لما جاء في نصوص القرآن والسنة في باب الأخلاق والمعاملات، فكيف في باب التعامل مع طلاب العلم وأهل الإسلام، خاصة من يخالفه في رأي أو مذهب في الدين والاعتقاد والعمل، ولعل أهم ما كتب في ذلك كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، والرفق والتراحم هو الأصل والواجب في التعامل مع الكفار في دعوتهم والاجتهاد في هدايتهم وإيصال الخير لهم، فلا شك أنه أوجب مع أهل الإسلام وحقهم في هذا أعظم من حق الكفار.

هذا من حيث الجملة، ولكن عند الممارسة لابد من النظر في جوانب مهمة، منها:

- **ما هو سبب الخلاف؟**

١- هناك من يخالفك لسوء فهم، أو دليل ثبت عنده وسمعه وتمسك به، وغاب عنه تخصيصه أو نسخه أو ضعفه، فهذا أولى بالرفق؛ لأنه سرعان ما يتراجع إن تبين الحق ولا يكابر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكثيرٌ من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة

ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة:٢٨٦، وفي الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»)[١].

وينبغي في هذه الحالة التبيين بالحكمة والموعظة الحسنة ليتراجع -إن كان حياً-، وعدم اتباعه فيما ظهر خطؤه لمجرد كونه عالماً، قال الصحابي ابن عباس رضي الله عنه: (ويل للأتباع من عثرات العالم). قيل: كيف ذلك؟ قال: (يقول العالم شيئاً برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه، فيترك قوله ثم يمضي الأتباع)[٢]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تُبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم، فتدبره فإنه نافع)[٣].

٢- هناك من يخالفك لأصول وقواعد وضعها واعتمدها في الدين والتدين تخالف أصول قواعد السلف؛ لاستحسان أو لأهواء اعتمدها في

---

(١) معارج الوصول ٤٣

(٢) الموافقات للشاطبي ٤/ ١٦٨-١٦٩

(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٦١

دينه مع عدم إلتفاته لنصوص السلف وقواعدهم وطريقتهم، أو تقليداً لإمام نصبه وأوجب الاقتداء به مطلقاً، وهذا **يشدد عليه بعد نصحه** وعرض الأدلة الشرعية عليه.

وأما القاعدة: «**مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب**»، فنفصل فيها:

- إن كان المذهب مبنياً على الرأي والقياس والنظر والاستدلال بالعمومات فممكن، قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وما زال الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث وهم مع ذلك متآلفون)[1]، وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وبين الأئمة اختلاف كبير في الفروع وبعض الأصول، وللقليل منهم غلطات وزلقات، ومفردات منكرة، وإنما أُمرنا باتباع أكثرهم صواباً، ونجزم بأن غرضهم ليس إلا اتباع الكتاب والسنة، وكل ما خالفوا فيه لقياس أو تأويل، وإذا رأيت فقيهاً خالف حديثاً أو رد حديثاً أو حرَّف معناه فلا تبادر لتغليطه، فقد قال علي لمن قال له: أتظن أن طلحة والزبير كانا على باطل؟ فقال: «يا هذا إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله». وما زال الاختلاف بين الأئمة واقعاً في الفروع وبعض الأصول مع اتفاق الكل على تعظيم البارئ جل جلاله، وأنه ليس كمثله شيء،

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٩٤

وأن ما شرعه رسوله حق، وأن كتابهم واحد، ونبيهم واحد، وقبلتهم واحدة، وإنما وضعت المناظرة لكشف الحق، وإفادة العالم الأذكى لمن دونه وتنبيه الأغفل الأضعف)[1].

- إن كان المذهب مبنياً على أصل ديني وقاعدة عقدية ودليل صريح صحيح؛ فنقول: «مذهبنا صواب لا يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا في هذا خطأ لا يحتمل الصواب».
- أما المذهب في الاعتقاد وأصول الدين المبني على قواعد كلامية وعقلية محضة فلا والله، لا يحتمل التعدد والتردد أبداً، فالصحابة ﷺ ومن اتبعهم بإحسان عقيدتهم واحدة، ولم يختلفوا في شيء منها. وعلى ذلك أهل البدع والأهواء الذين أسسوا مذاهبهم على قواعد كلامية تصادم نصوص الوحي، بل أعلنوا وصرحوا أن قواعدهم العقلية المحضة مقدمة، والواجب عند التعارض صرف النصوص من الكتاب والسنة وتأويلها لتتفق مع قواعدهم العقلية والفلسفية والكلامية بدعوى أن القواعد براهين يقينية، ونصوص الكتاب والسنة إنما ظواهر ظنية.

فمثل هذا كيف يقال أنه خطأ يحتمل الصواب؟! لا والله بل خطأ في تأصيله وتفريعه جملةً وتفصيلا، والأدلة كثيرة في هذا الباب. فتدبر يا عبد الله، ثم إلتزم الحق رافضاً ما سواه مهما زينه أهله وزخرفوه، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ

(١) فيض القدير ١/ ٢١٠

فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ الأنعام: ١٥٩، قال الرسول ﷺ: (فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة). رواه أبو داود والترمذي

وقد انقسم الناس في مسألة التبديع إلى طرفين ووسط، طرف مغالٍ بلا تثبت من حال العالم، وطرف مداهن مميع لمذهب السلف وموسع له فذا يخلط الباطل بالحق، ووسط معتدل يتحرى الحق ولا يتسرع بالحكم حتى يتثبت ولا يجرمنه شنآن قوم ألا يعدل بحكمه.

دونك هذين القولين النفيسين:

- قال شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ومما ينبغي أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات:

١- منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة.

٢- ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد باطلاً بباطل أخف منه، وهذه

حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

- ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون **كان من نوع الخطأ**، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك. ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة.
- بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهولاء من **أهل التفرق والاختلافات)**[1].

o قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

(معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب إطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عند القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم . . . ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٨-٣٤٩

ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين)[١].

(١) إعلام الموقعين ٣/ ٢٩٥

❖ «الجماعة جماعتان، والخروج خروجان» ولكل لوازم وآثار:

الجماعة جماعتان:

- **الجماعة الأولى «الحق»:**

إن كلمة «**الجماعة**» من الأسماء في لغة العرب، وكل اسم في لغة العرب له مدلول عَلَمي ومدلول وصفي، جاء في الحديث النبوي: عن عوف بن مالك الأشجعي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقنَّ أمَّتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار). قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: (**الجماعة**). رواه ابن ماجه وفي رواية: (ما أنا عليه اليوم وأصحابي). رواه الترمذي

فالجماعة المرادة في الحديث:

- **علميتها**: الصحابة ﷺ بأعيانهم.
- **وصفيتها**: فهو الحق والدين والشرع الذي كان عليه النبي ﷺ والصحابة ﷺ.

قال نعيم بن حماد رحمه الله: (إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه

الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك؛ فإنك أنت الجماعة)[١].

يعلق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على حديث الافتراق: (فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها هم أهل البدع،- قال-: وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة بل كل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فمن جعل شخصاً غير رسول الله ﷺ مَن أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدع، كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة الكلام في الدين وغير ذلك، كان من أهل البدع والضلالة والتفرق)[٢] وقال أيضاً: (البدعة مقرونة بالفُرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال اهل البدعة والفرقة)[٣].

والافتراق المراد هنا هو في المسائل الاعتقادية وليست الفقهية، يقول الإمام المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لحديث الافتراق: (قال العلقمي: قال شيخنا: ألف الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي في شرح

---

(١) إعلام الموقعين ٣/ ٣٩٧

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٦-٣٤٧

(٣) الاستقامة ١/ ٤٢

هذا الحديث كتاباً قال فيه: قد علم أصحاب المقالات أنه ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، إنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد، وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالاة الصحابة، وما جرى مجرى هذه الأبواب، لأن المختلفين فيها قد كفر بعضهم بعضاً، بخلاف النوع الأول؛ فإنهم اختلفوا فيه من غير تكفير ولا تفسيق للمخالف فيه، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف. وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه، ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنتين وسبعين فرقة، والثالثة والسبعون هم: أهل السنة والجماعة، وهي الفرقة الناجية)[1].

o **ويلزم** لهذه الجماعة:

الاعتقاد أن الصحابة على الحق، وأنهم من أهل الجنة بلا شك، والاعتقاد بأن الأمر الذي كانوا عليه في دينهم عقيدة وشريعة هو الحق الذي رضيه الله ﷻ منهم، ووجوب اتباعهم في الدين كله، وعدم الابتداع في دين الله ﷻ، كما أمر ﷻ بذلك:

١- ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ التوبة: ١٠٠.

(١) تحفة الأحوذي ٧/ ٣٩٨

٢- ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ النساء: ١١٥.

٣- ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ البقرة: ١٣٧.

٤- ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهۡلَهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ الفتح: ٢٦

٥- حديث النبي ﷺ: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..). متفق عليه

٦- حديث النبي ﷺ: (فإنه من يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ). رواه الترمذي وأبو داود

o **الأثر** الذي سيراه الناس إن هم أحسنوا الاتباع:

أنهم سيكونون أمةً واحدة، بلا اختلاف ولا نزاع في شيء من دينهم، فضلا عن الافتراق، وكما قيل (لو وقفوا لما اختلفوا). التوقيف يعني وقوفٌ كلي في مسائل الدين والاعتقاد على مقتضى النصوص الشرعية، أي ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وأما من خالف الصحابة رضي الله عنهم في منهجهم وطريقتهم في الدين والاعتقاد، فقد خرج عما كانوا عليه، وهذا هو **الخروج العلمي** عن منهج الصحابة وعقيدتهم.

■ **وأما الجماعة الثانية فهي «جماعة المسلمين»:**

هم الذين اجتمعوا بيعة على إمام، بالسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، كما جاء في الأحاديث[١]:

- عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (نعم). قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: (نعم وفيه دخن)، قلت: وما دخنه؟ قال: (قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر)، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: (نعم دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها)، قلت: يا رسول الله صفهم لنا. قال: (هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا)، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)، قلت: فإن لم يكن لهم

---

(١) حمل بعض المغرضين قول الشيخ فلاح مندكار حفظه الله في دعوته إلى الصبر على السمع والطاعة: (وإن ضرب ظهرك وسلب مالك واعتدى على عرضك) على غير المعنى الذي عناه الشيخ؛ حيث ألزموه جزماً -بلا تبين- بأنه قصد «واغتصب أهلك»!. والرد على ذلك: أن دلالة لفظه «العرض» أعم؛ وتشمل غيره من السب والشتم، يؤيده ما رواه الحاكم عن النبي ﷺ: (أما ابن عمي فهتك عرضي) وقصد ﷺ شتم، وأيضاً في اللغة: قال ابن منظور في لسان العرب: عرض الرجل: حسبه، وقيل نفسه، وقيل خليقته المحمودة. وقال الزبيدي في تاج العروس: انتهك عرضه: بالغ في شتمه. إلى جانب أن الشيخ يقرر أن طاعة ولاة الأمر مقيدة وليس مطلقة. لكنهم الحاقدين هكذا يتتبعون المجمل من الأقوال ويأولونه على أقبح معانيه، والله المستعان على ما يصفون.

جماعة ولا إمام؟ قال: (فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك). رواه البخاري ومسلم

- قال رسول الله ﷺ: (وأنا آمركم بخمس كلمات أمرني الله بهن: الجماعة، والسمع والطاعة، والهجرة والجهاد في سبيل الله، فمن خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع). رواه الترمذي وأحمد

- جاء في حديث عمر رضي الله عنه: (من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة). رواه الترمذي

- سأل سلمة الجعفي رضي الله عنه رسول الله ﷺ، فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعونا حقنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة، فجذبه الأشعث بن قيس، وقال: (اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتم). رواه مسلم

- عن حذيفة بن يمان رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس). قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: (تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك؛ فاسمع وأطع). رواه مسلم

- عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (من كره من أميره شيئاً

فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية). رواه البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (المراد بالميتة الجاهلية -وهي بكسر الميم- حالة الموت؛ كموت أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً، بل يموت عاصياً)[1].

- **يلزم** لهذه الجماعة:

السمع والطاعة على كل مسلم لولي الأمر التي تمت البيعة له، ويدخل كل مقيم بإمارته في البيعة وإن لم يبايع بنفسه؛ وقد برر بعض خوارج العصر انشقاقه بعدم مباشرته للبيعة، بينما الأصل أنه متى تمت البيعة من **أهل الحل والعقد** لزم الأُمة كلها تلك البيعة.

- أما **الأثر** على هذا الأصل العظيم فهو الأمن والأمان في البلاد، وكذلك قطع أطماع الأعداء والكفار في التفريق والتمزيق لهذه الأمة وكيانها، وكذلك عدم التنافس على المناصب والزعامة وما يترتب عليه من **الخروج العملي** والحروب والقتل وسفك الدماء بين المسلمين.

وبهذ تتضح الجماعتان والخروجان.

(١) فتح الباري ١٧/ ١٣

❖ «التكفير والخروج» من خصائص الخوارج؛ تحقيقاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ (١)

المشهور عند طلبة العلم أن التكفير والخروج من خصائص **الخوارج الأولى**، فكل من خالف أو ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب في الإسلام يحكمون بكفره ومروقه، ويوجبون قتاله والبراءة منه في الدنيا، ومن ثم الحكم بخلوده في النار في الآخرة، وهذا الاعتقاد الواجب بمذهبهم على أهل الإسلام تحقيقاً وإعمالاً لنصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصوص الولاء والبراء.

والحق أن «التكفير والخروج» ليسا من خصائص فرقة الخوارج، ولكنهم أول من ابتدعه لكل من يخالفهم في آرائهم الدينية، وتفسيراتهم للنصوص الشرعية، حملهم منهجهم هذا على إعلان حكمهم الجائر، فقالوا بكفر الخليفتين ﷺ، وغيرهما من الصحابة الكرام ﷺ، ثم توسعوا فقالوا بتكفير كل من يخالف نصاً أو أمراً؛ إذ العمل بجميع النصوص شرط لصحة الإسلام والإيمان عندهم. وهذا المذهب من حيث الجملة هو مذهب عامة فرق الضلالة -الثنتين والسبعين- المُشار إليها في حديث الافتراق، وهم يختلفون في بعض التفاصيل.

---

(١) هذا التعليق زبدة كتاب للشيخ عنوانه «نزعة التكفير»، مع شرح قليل منه.

فالمعتزلة يعتقدون ذلك في صاحب الكبيرة، ويوجبون قتاله ومحاربته، ولكن لا يصفونه بالكفر في الدنيا؛ لأنه في منزلة بين المنزلتين، فإن مات على كبيرته كان كافراً مخلداً في النار بإجماعهم، وقد تولوا أمر فتنة ومحنة تعرضت لها الأمة، وامتدت في خلافة المأمون والمعتصم والواثق، وهي «فتنة القول بخلق القرآن» امتحن فيها العلماء، فمنهم من قُتل، ومنهم من عُذب وسجن، ومدار الأمر على تكفير المخالف، فهذا الخليفة الواثق قد أمر برقعة عُلِّقت في أُذن الإمام أحمد بن نصر الخزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن قتله وقطعه أوصالاً وعلق رأسه على جسر بغداد وفيها رقعة مكتوب عليها: (.. هذا رأس الكافر المشرك الضال أحمد بن نصر الخزاعي، ممن قتل على يدي عبدالله هارون الإمام الواثق بالله بعد أن أقام عليه الحُجة في خلق القرآن ونفي التشبيه وعرض عليه التوبة ومكنه من الرجوع إلى الحق فأبى إلا المعاندة والتصريح، فالحمد لله الذي عجله إلى ناره وأليم عقابه بالكفر، فاستحل بذلك أمير المؤمنين دمه ولعنه)[1].

وقد سبقتهم **فرقة في تكفير سادات الأمة** من الصحابة الأعلام، والخلفاء بأعيانهم لمخالفتهم بزعمهم أمر النبي ﷺ في مسألة الإمامة، وأحقية الصحابي علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيها، ثم توسعوا في مذهبهم بتكفير الأمة ممن يخالفهم في عقائدهم وآرائهم الدينية، روى إمامهم وحجتهم محمد بن يعقوب الكُليني بإسناد تالف إلى الإمام

(١) البداية والنهاية ١٠/ ٣٣٦

الباقر أنه قال: (كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة: المقداد، وأبو ذر، وسلمان الفارسي)[١].

فالشاهد أن عامة الفرق الضالة تقرر «**تكفير المخالف**»، حتى صارت قاعدة دينية عندهم، ولكن الأمر اشتهر في فرقة الخوارج دون غيرهم؛ لأنهم صرحوا وأعلنوا وحاربوا وقاتلوا -قول وفعل-، وأما غيرهم فلا يصرحون ولا يعلنون إلا بعد أن تؤول إليهم السلطة والدولة، كما حصل للمعتزلة في محنة القول بخلق القرآن، صرحوا بكفر الأئمة الأعلام وقتلوا وعذبوا من لا يوافقهم، وكذلك حصل في أيام سقوط خلافة بني أُمية مِن قتلٍ وسفك حتى للنساء والأطفال.

وأما **الأشاعرة** فهم أيضاً يقررون تكفير المخالف لهم، فيزعمون أن من أثبت علو الله ﷻ، وأنه في السماء، وأنه يتكلم حقيقةً، وغيرها من الصفات مما يخالف مذهبهم، فإنه مشبهٌ، والتشبيه كفر بالإجماع، وقال أئمتهم إن الأخذ بظواهر نصوص الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية أصل من أصول الكفر، قرر إمامهم السنوسي رحمه الله -وهو أحد أساطينهم- هذا الحكم الجائر، فقال[٢]: (وأما من زعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق :الكتاب والسنة، ويحرم ما سواهما، فالرد عليه أن حجيتهما لا تُعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر، من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع). وقال أيضاً:

(١) الكافي - الروضة منه ٨/ ٢٠٥

(٢) شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى

(أصول الكفر ستة -ثم عد خمسة منها، ثم قال- سادساً: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير عرضها على البراهين العقلية، والقواطع الشرعية؛ للجهل بأدلة العقول، وعدم الارتباط بأساليب العرب، والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلال الحشوية، فقالوا بالتشبيه والتجسيم..).

إن فتنة التكفير كما تبنتها فرق قديمة، تتبناها أيضاً فرق معاصرة في زماننا، تتمثل في أكثر **الأحزاب والجماعات الحركية** المنتسبة إلى الإسلام والدعوة إليه على وجه الخصوص، فهاهم يتبنون عقائد الخوارج القدامى وإن لم يتسموا باسمهم، إلا أن الأسماء لا تغير من حقائق الأشياء شيئاً، والأمور والأشياء والفِرقُ بمسمياتها وحقائقها لا بأسمائها، فهم يلتقون مع الخوارج في تكفير أصحاب الكبائر، ويفسرون نصوص الحكم بغير ما أنزل الله بتفسير الخوارج، معرضين عن تفسير سلف الأمة من الصحابة ﷺ ومن تبعهم بإحسان، كل هذه الأوصاف وغيرها كثير شنشنةٌ عرفتها الأمة قديماً من أهل البدع والأهواء مع المخالفين لهم من أهل الحق، فقد رأيتُ ورآى غيري، وقرأت وقرأ غيري سوء وقبح مذاهب كثيرة ممن نصب نفسه أو نصبه أتباعه داعية وموجهاً وإماماً في إطلاق وصف الكفر، والحكم على حكام المسلمين بالكفر المخرج من الملة، ومن أقوال أئمتهم:

١- قال إمامهم سيد قطب: (إنه ليس على وجه الأرض دولة مسلمة،

ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقه الإسلامي)[١].

٢- وقال: (إن المسلمين الآن لا يجاهدون، ذلك أن المسلمين اليوم لا يوجدون، إن قضية وجود الإسلام ووجود المسلمين هي التي تحتاج اليوم إلى علاج)[٢].

٣- وقال: (إن هذا المجتمع الجاهلي الذي نعيش فيه ليس هو المجتمع المسلم)[٣].

٤- قال علي العشماوي: (وجاءني أحد الإخوان وقال لي: إنه سوف يرفض أكل ذبيحة المسلمين الموجودة حالياً، فذهبت إلى سيد قطب وسألته عن ذلك، فقال: دعهم يأكلونها، ويعتبرونها ذبيحة أهل الكتاب، فعلي الأقل المسلمون اليوم هم أهل كتاب)[٤].

أما التكفير عند أهل السنة والجماعة فيعد من أعظم مسائل الدين والإيمان وأكثرها دقة، وفي نتائجها خطورة بالغة في الدنيا والآخرة، وقد قرر العلماء قديماً أنه لا ينبغي لمريد النجاة أن يخوض في مسائل التكفير قبل الوقوف على أصوله وضوابطه وقبل تحقق شروطه، ومعرفة موانعه، صيانةً لنفسه عن موارد الهلاك والعطب، ومواطن غضب الله تبارك وتعالى. كما قرروا رحمهم الله أن هذه المسائل ينبغي تركها للعلماء

(١) ظلال القرآن ٤/ ٢١٢٢

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٦٣٤

(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٠٠٩

(٤) التاريخ السري للإخوان المسلمين ٨٠

الأكابر أصحاب العلم الراسخ[١]، والفهم الثاقب، والنظر الدقيق القائم على الجمع بين نصوص الشرع والتوفيق بينها؛ لأن التكفير من الأحكام الشرعية التي هي محض حق الله ﷻ، ومرجعه إلى نصوص الكتاب والسنة، لا مدخل فيه للعقل فضلاً عن الذوق والهوى، **ومن أقوال علمائنا:**

- يقول الإمام الطحاوي رحمه الله: (ولا نشهد عليهم [٢] بكفر، ولا بشرك، ولا بنفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله ﷻ). قال ابن أبي العز رحمه الله: (لأنّا قد أُمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم)[٣].
- يقول الغزالي رحمه الله: (والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه: الاحتراز من التكفير ما وُجِدَ إليه سبيلا؛ فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله خطأٌ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك محجة من دم مسلم)[٤].

---

(١) من تعليقات الشيخ تعليله: لهذا تجد باب الأسماء والأحكام في آخر أبواب كتب الدين؛ ليعلم طالب العلم أن عليه أن يضبط أبواب الدين من عقائد والعبادات ومعاملات ويبلغ مبلغاً من العلم قبل أن يلج هذا الباب الدقيق، ومن المؤسف ما نراه بين طلبة العلم المبتدئين الذين يسارعون في إطلاق الأحكام على الناس قبل أن يضبطوا عباداتهم.

(٢) أي أهل القبلة.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٤٢٧

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ١٥٧

- يقول الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام، ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يُؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار؛ فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما)[١].

وأهل السنة والجماعة يقتفون بذلك سبيل الصحابة الأعلام، الذين لم يكفروا من كفرهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله)[٢]. فإنهم ومن اتبعوهم بإحسان قد وضعوا أصولاً وضوابط يجب مراعاتها في مسألة التكفير، أذكر أهمها إجمالاً:

١- **الاعتقاد الجازم بأن الكفر والتكفير حكمٌ شرعي توقيفي**؛ فالكافر من كفَّره الله ورسوله، وليس لأحد من الناس الحق في ذلك، بل هو محض حق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ورسوله.

يقول الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والكفر حكم شرعي كالرق والحرية

(١) السيل الجرار ٤/ ٥٧٨
(٢) الرد على البكري ٢/ ٤٩٢

مثلاً، إذ معناه إباحة الدم والحكم بالخلود في النار، ومدركه شرعي؛ فيُدرك إما بنص، وإما بقياس على منصوص)[١].

أهم شروط التكفير أو التفسيق:

- أن يكون عالماً بمخالفته الموجبة للكفر أو الفسق، فلا يُكفر إن كان جاهلاً، كحديث عهد بالإسلام، أو كمن نشأ ببادية بعيدة عن العلم والعلماء.
- أن يقول الكفر أو يفعله مختاراً مريداً، فلا يُكفر المكرَه على فعل أو قول الكفر.
- ألا يُكفَّر المسلم إلا بعد إقامة الحُجة عليه، وبيان المحجة له بصورة واضحة جلية، وفلا يُكفر من كان متأولاً في فعل أو قول الكفر.

فقرر علماء أهل السنة والجماعة الشروط «العلم، والاختيار، وعدم التأويل» بدلالات نصوص شرعية كثيرة؛ لذلك بوب الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه: «باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحُجة عليهم»، ومن أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يُكفر، بل ولا يُفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عن الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ٢٤٨

كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من قول أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويُكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية... وليس هو من قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم... ولكن قد يُنقل عن أحدهم أنه كفَّر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليُحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يُكفَّر كل من قاله مع الجهل والتأويل؛ فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع)[١].

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن قيام الحُجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حُجة الله على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أُخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب...)[٢].

٢- وجوب التفريق بين التكفير المُطلق والتكفير المعين:

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيُقال: من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يُحكم بكفره حتى

(١) منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٣٩-٢٤٠

(٢) طريق الهجرتين ٤١٤

تقوم عليه الحُجة التي يكفر تاركها)[١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (إني من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسب معينٌ إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلا إذا عُلم أنه قد قامت عليه الحُجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أُخرى، وإني أُقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية). [٢] وقال أيضاً: (فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع)[٣].

٣- وجوب التفريق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي؛ لأن الكفر ذو أصول وشُعب:

يقول الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الكفر كفران: كفر هو جحد بالله وبما قال، فذلك ضد الإقرار بالله والتصديق به وبما قال، وكفر هو عملٌ ضد الإيمان الذي هو عمل، ألا ترى ما رُوي عن النبي ﷺ: (لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه). قالوا: فإذا لم يؤمن فقد كفر، ولا يجوز غير ذلك، إلا أنه كفر من جهة العمل)[٤].

---

(١) الدرر السنية ١٣/ ٤٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٩

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٧٢

(٤) تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٥١٧-٥١٨

وجواباً على استدلال الخوارج للتكفير بآية ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ المائدة: ٤٤ ذكر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ بإسناده إلى ابن عباس في الآية أنه قال: (ليس بالكفر الذي يذهبون إليه). وفي رواية أُخرى: (هو به كفر، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله). وفي رواية أخرى: (كفر لا ينقل عن الملة). وقد ذكر بإسناده إلى عطاء بن أبي رباح: (كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق).

لقد حذر الرسول ﷺ الأمة من هذا الفكر وخطورته، وبين أنهم سيبقون إلى آخر الزمان، وأن بقيتهم سيكونون مع الدجال: جنده وأعوانه، قال رسول الله ﷺ: (كلما خرج قرن قطع أكثر من عشرين مرة حتى يخرج في عراضهم الدجال). رواه أحمد.

❖ اتفقت فرق أمة الإسلام على أن (لا مشاحة في الاصطلاح):

الأصل أنه لا حرج في الاصطلاحات الحادثة التي يتعارف عليها قوم أو أهل فن في كل عصر، ولا غضاضة من مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحاتهم، ولكن إن كانت لها علاقة في الدين، فالدقة مطلوبة في ما يعمه المصطلح ويقصيه؛ إذ تنبني الاعتقادات على الوصف المقرر شرعاً وليس مناطةً بالأسماء، فلا بد أن يكون فهم السلف الصالح قيد تضبط به المعاني المحتملة إن لم يرد الشرع ببيانها، وهذا ما ميّز به النبي ﷺ الفرقة الناجية عن الفرق الأُخرى؛ ومن الخطأ الواضح أن تُجعل الاصطلاحات الحادثة في زمن متأخر هي الحاكمة في الفهم والتفسير على ما ثبت في زمن متقدم، فتنسخ ما تعارف عليه أرباب الدين -السلف الصالح-، الذين رضي الله سبحانه وتعالى عنهم، وأمر النبي ﷺ باتباعهم في الدين: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ التوبة: ١٠٠، ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ البقرة: ١٣٧.

وكثير من الاصطلاحات الحادثة بها من الإجمال والإطلاق والتوسيع ما كان ذريعةً لدخول الباطل على الحق وتدليسه على الناس ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام:١١٢، لذا كان أتباع السلف يلتزمون المأثور من الأقوال كي لا تضيع المعاني المرادة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة

بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية؛ فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلاً بباطل)[١]. كما إنهم لا يُحدِثون جديداً إلا مُقابلةً لبدعة نشأت؛ كشفاً لعوارها، ففي باب **الألقاب** مثلاً، هم أهل الحديث والأثر في مقابل من تسموا بأهل الكلام وأصحاب المدارس العقلية، وكما تجدهم في **التعبير والتصنيف** متوافقون في استعمال الألفاظ المأثورة، لا يختلفون رغم اختلاف الزمان والمكان، يصف الإمام الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك: (ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأن جاء على قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دين أبين من هذا)[٢].

---

(١) درء التعارض ١/ ٢٥٤

(٢) الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٢٤

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة اصطلاحات يتفق عليها أتباع السلف مع أتباع الفرق الأخرى **اتفاقاً لفظياً**، فيجب أن ينبري طلبة العلم لتحريرها وبيانها؛ لئلا يروج الباطل في جملة الحق، وعلى سبيل المثال قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن لفظة «التوحيد» بين أهل السنة والجماعة وغيرهم: (فتبين أن لفظ التوحيد، والواحد، والأحد في وضعهم واصطلاحهم غير التوحيد، والواحد، والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره، وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته)[1].

وهذا ينطبق على مسألة التوحيد وعلى غيرها مما جاء به القرآن الكريم مما يتعلق بأسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وصفاته.

وبهذا نعلم خطورة الاصطلاحات إن لم تُضبط معانيها بالاستقراء التام للنصوص، وتُقيد بفهم السلف الصالح، لكن البعض يأخذ عموم قاعدة **لا مشاحة في الاصطلاح** وينزلها في غير محلها، غير ملتفت لمآلاتها وتقريراتها، ومن أمثلة الاصطلاحات الحادثة التي أجد مشاحة في الاصطلاح عليها لمخالفة بيّنة:

---

(١) درء التعارض ٣/ ٣٥٥

■ **ترتيب أركان الإيمان عند أهل الكلام**[(١)]:

كما تقدم بيانه؛ فالمتأمل في مؤلفات أتباع السلف يجدها تقتفي الأثر، حتى في التعبير والترتيب والتصنيف، يجدهم يرتبون أركان الإيمان بالترتيب الوارد في النصوص: الإيمان بالله، وبالملائكة، وبالكتب، والرسل، وباليوم الآخر، وبالقدر لقوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ البقرة: ٢٨٥.

ولجواب النبي ﷺ من حديث جبريل عليه السلام حين سأله: (فأخبرني عَنْ الإيمان؟ قال: أن تؤمن باللَّه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ وتؤمن بالقدر خيره وشره) رواه مسلم.

ثم يتناولونها بالتفصيل والشرح على هذا الترتيب إلتزاماً بالأصل العظيم في أبواب الاعتقاد والذي هو «التوقيف»، وتأسياً بقول النبي ﷺ: (نبدأ بما بدأ الله به) رواه مسلم.

---

(١) هذه الفائدة سمعتها من الشيخ حفظه الله أثناء مناقشته رسالة ماجستير معنية بجمع جهود الشيخ عبدالله النوري رحمه الله، فمن مآخذ الشيخ على الباحث هو تصرفه في ترتيب أركان الإيمان على نحو الترتيب الذي تميز به أهل الكلام؛ بحجة أنه أكثر منطقية وأنه لا مشاحة في الاصطلاح، فبين الشيخ فلاح أن هذا الترتيب لا يصح نسبته للشيخ النوري لأنه يُظهره للقارئ على غير الطريقة التي ينتهجها، فيحسبه من أهل الكلام، كما أن وراء هذا الترتيب تقريرات عقدية خاصة بالمتكلمين؛ فثمة مشاحة.

❑ **ومن الحكم المستفادة لهذا الترتيب:**

١- الإيمان بالله؛ قُدِّمَ لأنه الأساس وما بعده تابع له.

٢- الإيمان بالملائكة؛ لأنهم الوسطاء في نقل الرسالة بين الله ورسله.

٣- الإيمان بالكتب؛ لأنها الحجة التي حملتها الملائكة إلى الرسل.

٤- الإيمان بالرسل؛ لأنهم من يبلغ رسالة الله إلى الخلق.

٥- الإيمان باليوم الآخر؛ لأنه المعاد، وفيه الحساب على الإيمان بما جاءت به الرسل.

٦- الإيمان بالقضاء والقدر؛ لتقرير أنه لا تعارض بين شرع الله وقدره، والحث على بذل الأسباب، ورداً على المشركين القائلين: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ﴾ النحل: ٣٥.

وإن قال قائل أن هذا الترتيب ورد خلافه، كما في قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ البقرة: ١٧٧، فالجواب عليه: أن سياق الخطاب كان موجهاً لمنكري البعث، وهذا علة تقديمه، نقل الرازي عن القفال -رحمهما الله- قوله: (قد قيل في نزول هذه الآية أقوال، والذي عندنا أنه أشار إلى السفهاء الذين طعنوا في المسلمين، وقالوا: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ البقرة: ١٤٢ مع أن اليهود كانوا يستقبلون المغرب، والنصارى كانوا يستقبلون المشرق، فأخبر ﷻ أن صفة البر لا تحصل بمجرد استقبال المشرق والمغرب، بل

البر لا يحصل إلا عند مجموع أمور:

- الإيمان بالله، وأهل الكتاب أخلوا بذلك؛ أما اليهود فقولهم: بالتجسيم، وقولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ التوبة: ٣٠، وأما النصارى، فقولهم: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ التوبة: ٣٠؛ ولأن اليهود وصفوا الله ﷻ بالبخل، حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ آل عمران: ١٨١.

- الإيمان باليوم الآخر، واليهود أخلوا بهذا الإيمان، حيث قالوا: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ البقرة: ١١١، وقالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ البقرة: ٨٠، والنصارى أنكروا المعاد الجسماني، وكل ذلك **تكذيب باليوم الآخر**...)[(١)].

أما أهل الكلام فترتيب أركان الإيمان عندهم مختلف، يزعمون أن ترتيبهم أكثر منطقية وأنسب وأقرب للعقل، والمشهور عندهم أن موضوعات علم الكلام تنقسم إلى: إلهيات، ونبوات، وسمعيات، وقد يقع خلاف يسير في اندراج بعض الأقسام ببعض[(٢)]، لكن من ناحية العموم تتضمن تحتها ما يلي:

١- الباب الأول «الإلهيات»: الإيمان بالله، والإيمان بالقدر.

٢- الباب الثاني «النبوات»: الإيمان بالرسل، والإيمان الكتب.

---

(١) تفسير الرازي ٥/ ٤٠-٤١

(٢) انظر: (العقيدة النظامية) للجويني، (إحياء علوم الدين) للغزالي، (مقدمات المراشد إلى علم العقائد) لابن خمير السبتي، (مصابيح الأرواح في أصول الدين) للبيضاوي، (المواقف في علم الكلام) للإيجي، (كبرى اليقينيات الكونية) للبوطي.

٣- الباب الثالث «الغيبيات/السمعيات»: الإيمان بالملائكة، والإيمان باليوم الآخر.

❑ **وفي بيان وجه المشاحة، أقول:**

- **الإلهيات**: أي ما يُنسب إلى الله ﷻ ويضاف إليه.

أدرجوا تحته: الإيمان بالله ﷻ ومسائل التوحيد، وهذا نعم ولا شك أنه من الإلهيات.

ولكن القدر ليس كذلك، هم يزعمون أن مراتب القدر: علم الله، وكتابة الله، ومشيئة الله، وخلقه ﷻ الأشياء على وفق علمه وكتابته ومشيئته. يجعلونها كلها «**مضافة لله** ﷻ»، متناسين أو متغافلين على أن مدار الأمر في هذه المراتب الأربعة على **أفعال العباد** الدائرة بين الإحسان والإساءة، وبين العصيان والطاعة، وبين الإيمان والكفر:

- علم الله أي: علمه الأزلي بالعباد وأفعالهم وأحوالهم.
- كتابته أي: أمر بكتابة تلك الأفعال والأحوال في اللوح المحفوظ.
- مشيئته أي: الإذن منه ﷻ للعباد في أزمنتهم أن يمارسوا ويفعلوا ما يشاءون، ومشيئتهم تابعة لمشيئة الله ﷻ.
- الخلق والإيجاد أي: وجود ووقوع أفعال العباد على وفق ذلك.

والحق أنهم فعلوا ذلك وبوبوا على هذا الترتيب لأنهم **جبرية**، يعتقدون أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله، فتضاف إليه ﷻ، وما العبد عندهم إلا كالريشة في مهب الريح، يقولون في ذلك:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له: إياك إياك أن تبتل بالماء [١]

- **النبوات**: أي ما يتعلق بالأنبياء -عليهم السلام- ويضاف إليهم.

أدرجوا تحته: الإيمان بالأنبياء والرسل، وهذا نعم لا شك أنه من النبوات.

ولكنهم أدرجوا تحته أيضاً الإيمان بالكتب، ومعلوم أن الكتب السماوية هي كلام الله ﷻ، تكلم بها حقيقةً، فهي وحيه وأمره وخبره، وأما التوراة فهي كلامه وكتابته بيده ﷻ، فكيف تدرج تحت النبوات؟

والحق أنهم خالفوا جميع النصوص؛ وهذا يرجع إلى اعتقادهم أن القرآن والكتب السابقة أيضاً ليست من كلام الله حقيقةً؛ بل خلقها الله ﷻ، وأما الأشاعرة فخالفوا النصوص والعقول فزعموا أن كلام الله نفسي، ومعاني أوحاها إلى جبريل عليه السلام، وجبريل هو الذي عَبَّر بالكلام والألفاظ عن المعاني التي أوحاها الله إليه، فالقرآن والكتب من الله معنىً، واللفظ والكلمات من جبريل، وبعضهم يزعم أن جبريل أوحى المعنى إلى رسول الله ﷺ، الذي بدوره عبر عن وحي الله والمعاني التي أرادها ﷻ بكلمات من عنده، فالقرآن عندهم ألفاظه وحروفه وكلماته إما من جبريل أو من محمد؛ فهي مخلوقة، لذلك أُدرجت ضمن النبوات.

ولو سلمنا لهم جدلاً فنقول: حتى مع هذا الإنحراف فالأولى منطقياً

(١) ومن العجيب أن هذا البيت يحتج به الطرفان (الجبرية والقدرية)؛ أما الجبرية: فتُصور به عجز العبد عن التصرف أمام قدرة الله -الإقرار-، وأما القدرية: فتُصور به شناعة الملقي؛ لتنزه الله أن يكون فاعلاً لهذا الظلم القبيح -الإلزام-.

أن تكون الكتب في الإلهيات، لأنها خلقه ﷻ ووحيه وأمره ونهيه، فالأصل أنه يُضاف إلى الله ﷻ لا إلى جبريل عليه السلام، ولا إلى محمد ﷺ.

- **السمعيات**: أي الغيبيات التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالسمع، إما بنص من كلام الله ﷻ أو كلام رسوله ﷺ.

فأدرجوا تحتها: الإيمان بالملائكة، والإيمان باليوم الآخر، وحجتهم أنه لا سبيل إلى معرفة شيء عن الملائكة ولا عن اليوم الآخر إلا بالسمع، وهذا والله من أعجب الأقوال والتعليلات والتقسيمات، ثم يزعمون أنه يوافق المنطق!

نقول لهم: نعم الغيب لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع، ولكن أليس الغيب الأعظم هو في باب الإيمان بالله؟!

والحق أن أركان الإيمان كلها من الغيب، وكلها الأصل فيها **التوقيف**؛ الوقوف التام على ما جاء به النص، فما جاء إثباته وجب على أهل الإيمان إثباته، وما جاء نفيه كذلك، وما جاء مفصلاً أو مجملاً فكذلك، بلا زيادة ولا تحريف ولا تأويل. كله غيب وكله الأصل فيه السمع، وليس الأمر مقتصراً على الملائكة واليوم الآخر، لكنهم حين جعلوا لعقولهم حجة وحكماً في باب الإلهيات وغيره على النقل؛ أفردوا باب السمعيات وقصروا عليه ما تقدم.

ونقول لهم **إذا كانت المنطقية غايتكم**؛ فلن تتوقفوا عند ترتيب الأركان، وليس بغريب أن تأخذكم تلك الغاية إلى ترتيب سور القرآن على

النحو الذي ترونه أكثر تناسباً، إن شئتم رتبتموها تدريجياً من حيث عدد الآيات، وإن شئتم رتبتموها زمنياً من حيث أسبقية النزول، وربما قدمتم سورة ابراهيم على يوسف على أن يوسف من أحفاده. . فليس عندكم ما يردكم عن التغيير الذي ترونه تقدماً وتجديداً.

وبهذا يتبين وجه المخالفة التي لا نُقر بها؛ لما تتضمنه من أصول اعتقادية، فلا نقول ترتيب أنسب وهو خلاف النص، بل الأنسب ما كان على نحو ما جاء عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: (والاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة)[1]، وقد ورد عن السلف ذكر هذه الاصطلاحات لكن بمرادات مختلفة؛ فقد صنف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاب النبوات، فليس الإشكال عندنا في إطلاق المصطلح، وإنما على ما أُصِّل عليه وما يتتبع ذلك الاطلاق من اعتقاد.

- **توحيد الحاكمية:**

هذا من الاصطلاحات الحادثة، وهي كلمة حق أُريد بها باطل، ويرجع أصل الاصطلاح إلى الخوارج؛ حين اعتراضوا على واقعة التحكيم بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ثم أعاد طرحه حديثاً أبو الأعلى المودودي وترجمه إلى العربية سيد قطب خاصة في كتابه معالم في الطريق وتفسيره في ظلال القرآن، يدعون إلى توحيد الحكم؛ ويرتبون عليها شرك الحكم -يسمونه شرك القصور-،

(١) مدارج السالكين ٣/ ٣٠٦

يستدلون بأدلة تعلق بها الخوارج: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ الأنعام: ٥٧، ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الشورى: ١٠، ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ غافر: ١٢، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ المائدة: ٤٤، ويعللون ذلك أن الحكم في البلاد الإسلامية للدساتير والأحكام الوضعية، ففي إفرادهم توحيد الحاكمية تخويف وإظهار لشناعة مناقضة فعل المسلمين للتوحيد الواجب بزعمهم، وهم يرون أن الواقع قمة الكفر والشرك والجاهلية، قال إمامهم المودودي: (يختلف الإسلام عن الجاهلية، لأنه قائم على الحاكمية لله، فيما الثاني قائم على الحاكمية للإنسان)[1].

والحق أن توحيد الحاكمية لا معنى لإفراده واصطلاحه؛ لأنه يدخل في أنواع التوحيد، وفيه ترويج لفكر الخوارج التكفيري، وقد أنكر توحيد الحاكمية كثير من مشايخنا وعلمائنا؛ لأن الأمر استقر منذ القرن الأول على تقسيم التوحيد الواجب لله على قسمين، توحيد القصد والطلب (الألوهية)، وتوحيد العلم والمعرفة والإثبات والذي يشمل الربوبية (الفعل) والأسماء والصفات (الكمال).

أذكر جواب شيخنا عبدالعزيز بن باز رحمه الله رحمةً واسعة في آخر حجة حجها، حين استضفناه في حملتنا، ووجه إليه أحد الحضور سؤالاً عن توحيد الحاكمية، فقال ما معناه:

---

(١) موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه ٣٧-٣٨

(توحيد الحاكمية هو الاعتقاد الجازم أن الحُكم حق من حقوق الله ﷻ، ويدخل في توحيد الربوبية -فعله ﷻ-؛ فهو الذي يحكم، وما يترتب عليه من نتيجة: أنك تؤمن بحكم الله ﷻ وتخضع له وترضى به، وهذا داخل تحت توحيد الأولوهية -حقه ﷻ-.

لقد جعلوه قسماً حين رأوا أن كثيراً من البلاد الإسلامية لا تحكم بشرع الله ﷻ؛ فزجراً لهم وتخويفاً أفردوه، ليبينوا لهم أنهم خالفوا نوعاً من أنواع التوحيد، نقول لهم:

- إن توحيد الحاكمية وفق تقسيم السلف داخل تحت نوعين من أنواع التوحيد، فأيهما أعظم وأشد تخويفاً: أن يكون نوعاً مستقلاً أو أن يدخل تحت نوعين من أنواع التوحيد؟

الحق أن المخالفة في نوعين من أنواع التوحيد: الأولوهية والربوبية، أشد.

- أكلما خالف الناس شيئاً نأتي ونخترع أو نقرر نوعاً من أنواع التوحيد؟! فمثلاً في هذه الأيام كثير من الناس تركت الصلاة؛ فهل هذا يكفي لنقول الصلاة نوع من أنواع التوحيد؟ لا فالصلاة داخلة في توحيد الألوهية، لا تفرد عنها لترك الناس لها).

من أقوال أئمتهم التي تركز على الحُكم[(١)]:

o قال إمامهم حسن البنا: (نريد بعد ذلك الحكومة المسلمة، ولا

(١) انظر: فكر الإرهاب والعنف في المملكة العربية السعودية، للدكتور عبدالسلام السحيمي حفظه الله ١٥٧-٢٠٤

نعترف بالأحزاب السياسية، ونريد بعد ذلك أن ينظم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي، فمصر وسوريا والعراق والحجاز وكل شبر فيه مسلم يقول: لا إله إلا الله، كل ذلك وطننا الكبير الذي نسعى إلى تحريره وإنقاذه وضم أجزائه بعضها إلى بعض)[١].

o قال إمامهم المودودي: (غاية الدين الحقيقية إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة)[٢].

o قال إمامهم سيد قطب: (ولعله تبين مما أسلفنا أن غاية الجهاد في الإسلام، هي هدم النظم المناقضة لمبادئه، وإقامة حكومة مؤسسة على قواعد الإسلام في مكانها واستبدالها بها، وهذه مهمة إحداث إنقلاب إسلامي عام غير منحصر في قطر دون قطر، بل مما يريده الإسلام ويضعه نصب عينيه، أن يحدث هذا الإنقلاب الشامل في جميع المعمورة، وهذه غايته العليا ومقصده الأسمى الذي يطمح إليه ببصره، إلا أنه لا مندوحة للمسلمين أو أعضاء الحزب الإسلامي عن الشروع في مهمتهم بإحداث الانقلاب المنشود، والسعي وراء تغيير نظم الحكم في بلادهم التي يسكنونها)[٣].

o قال إمامهم فريد عبدالخالق: (إن نشأة فكرة التكفير بدأت بين بعض شباب الإخوان في سجن القناطر في أواخر الخمسينات وبداية

(١) مجموع رسائل حسن البنا ١٧٧
(٢) الأسس الأخلاقية ٢٢٠
(٣) ظلال القرآن ٣/ ١٤٥١

الستينات، وأنهم تأثروا بفكر سيد قطب وكتاباته، وأخذوا منها أن المجتمع في جاهلية، وأنه قد كفر حكامه الذين تنكروا لحاكمية الله لعدم الحكم بما أنزل الله ومحكوميهم إذا رضوا بذلك)[١].

ومن الاصطلاحات المحدثة التي لا مشاحة فيها:

تقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ «**أنواع التوحيد لثلاث**»، والذي اتهمه بابتداعه من لا نظر له في كتب السنة، ونجيب عليه: يتبين لنا بالاستقراء أنه لم يأت بجديد، ولم يُقدم على تقسيمه إلا رحمةً لأهل البدع؛ حيث أفرد الربوبية عن الأسماء والصفات بعدما كانا قسماً واحداً تحت «توحيد المعرفة الإثبات»؛ لئلا يُقدح في توحيد المخطئين بباب الأسماء والصفات فقط، فيُظن أنهم أخطأوا أيضاً بباب الربوبية؛ ففرق رَحِمَهُ اللَّهُ بينهما لتوضيح موطن الخلاف فحسب، قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف أشار إليه ابن منده وابن جرير الطبري وغيرهما، وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في تاج العروس، وشيخنا الشنقيطي في أضواء البيان: وآخرين رحم الله الجميع، وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن، كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم وفعل وحرف، والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء).

أما عن «**توحيد المتابعة**» الذي يذكره دائماً شيخنا حماد الأنصاري

(١) الإخوان المسلمين في ميزان الحق ١١٥

رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه ليس في باب التوحيد الواجب لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإنما التوحيد الواجب لرسول الله ﷺ، فكان يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: كما يجب عليك أن توحد الله بأنواع التوحيد الثلاث، عليك أن توحد رسول الله ﷺ في المتابعة؛ فلا تتخذ متبوعاً تتبعه في كل قول إلا رسول الله ﷺ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٢﴾ التغابن: ١٢ طاعة مطلقة في أمره ونهيه، فليس في الاصطلاح مشاحة، حيث أنه لم يخالف النصوص.

تلك أمثلة فيها بيان المسألة، ودعوة إلى تحري الألفاظ المأثورة، وإنعام النظر في أصول المقولات الحادثة ودواعيها؛ لكي نسلم من موافقة أهل البدع، ونحفظ السنة والأثر، وحدود المعاني الشرعية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمَن تكلَّم بلفظ يَحتمل المعانيَ لم يُقبل قولُه، ولم يُردَّ حتى نستفسرَه ونستفصله، حتى يتبيَّن المعنى المراد، ويَبقَى الكلام في المعاني العقلية، لا في المنازعاتِ اللفظيَّة، فقدْ قيل: أكثرُ اختلافِ العُقلاء مِن جِهة اشتراك الأسماء، ومَن كان متكلِّمًا بالمعقول الصِّرْف لم يتقيَّد بلفظ، بل يُجرِّد المعنى بأي عبارة دلَّتْ عليه)[1].

(١) درء التعارض ١/ ٢٩٩

❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على وجوب تنزيه الله ﷻ؛ تحقيقاً لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن إثبات الكمال لله ﷻ: (وهذا من العجب أن «مُقدمة» وقع عليها الإجماع، هي منشأ الاختلاف والنزاع! فرضي الله عمن بين لنا بياناً يشفي العليل، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل، إنه ﷻ سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل)[1].

إن الأصل هو اتفاق أمة الإسلام على تحقيق التنزيه لله ﷻ في أفعاله وكماله وحقه وعبادته، كما تقرره الآية الكريمة، بل آيات كثيرات في التنزيه ونفي الند والكفؤ والسميّ عنه ﷻ، لكن أهل الإسلام اضطربوا في حقيقة التنزيه وتحقيقه؛ فكل طائفة ترى مذهبها مصيب لتنزيه الله ﷻ، قال الشاعر:

الـنـاس شـتـى وآراء مـفـرقـةٌ كلٌ يرى الحق فيما قال واعتقدا

فالواجب هو اتفاق أهل الإسلام وتميزهم عن غيرهم من أهل الملل والأديان باتباع جميع النصوص، ولكن الواقع الذي نحى ببعض فرق الأمة عن الصواب هو اتباعها لسنن من كان قبلها كما أخبر المصطفى ﷺ، فتراهم يحرفون الكلم عن مواضعه، أو يجتزؤنها حسب القواعد

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٧١

التي أملاها أئمتهم ورفعوها من ناحية الحجية على النصوص.

أما آية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، كل الفرق يقررونها وجعلونها أصلاً من أصولهم من حيث **منطوقها**، أما من حيث **مفهومها** فشرقوا وغربوا كما يلي بيانه:

١- **الجهمية** يزعمون أن مقتضاها نفي جميع الأسماء والصفات عن الله ﷻ؛ بدعوى أنها من المحدثات، والمحدثات من خصائص المخلوقين، وظاهرها يفيد التشبيه المستحيل على الله، إذاً تنزيه الله ﷻ -عندهم- هو ألا يوصف لا بنفي الصفات ولا بإثباتها.

قال الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجهم: (ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول أن الله ﷻ شيء؛ لأن ذلك تشبيهاً له بالأشياء)[١]، فمن أثبت صفة عندهم يكفر؛ لأن التشبيه كفر، والرد عليهم هو تتمة الآية التي أثبت الله ﷻ بها لنفسه الأسماء والصفات: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١.

٢- قرر **المعتزلة** أن شيوخهم الجهمية أخطأوا، فقالوا أن معنى ومقتضى الآية نفي الصفات فقط، فأثبتوا الأسماء لله ﷻ، لاعتقادهم أن تعدد الأسماء لا يُنافي وحدانيته وتنزيهه ﷻ، بخلاف الصفات التي حكموا بحدوثها، قال واصل بن عطاء: (من أثبت لله معنى وصفة قديمة؛ فقد أثبت إلهين)[٢]. فمن أثبت صفة

(١) مقالات الإسلاميين ٢٨٠

(٢) الملل والنحل ١/ ٤٠

جاءت في القرآن والسنة يعتبر عندهم مخالفاً للتنزيه، وواقعاً في التشبيه والتمثيل الذي يكفر قائله بالاجماع.

الرد عليهم أنهم غفلوا عن أن الأسماء «أصل الصفات»؛ فبثبوت الاسم في لغة العرب ثبوتٌ للصفة المشتقة منه -إن كانت الأسماء حسنى-، ونقل عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (من قال: إن الله عز وجل لم يكن موصوفاً حتى وصفه الواصفون فهو بذلك خارج عن الدين). (١)

٣- الأشاعرة خطأوا من سبقهم في تحقيق مقتضى الآية، وقرروا أن بعض نصوص الأسماء والصفات توهم التشبيه، والتشبيه كفر، فأوجبوا عرضها على العقل الذي يقرر ما يوهم التشبيه فيتأولونه، وما لا يوهم فيؤمنون به لموافقته للعقل، قال إمامهم الشهرستاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمذهب الحق أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١، فليس الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بجوهر ولا جسم ولا عرض، ولا في مكان ولا في زمان، ولا قابل للأعراض ولا محل للحوادث)(٢).

وأثبت عامة الأشاعرة سبعة صفات عقلية، هي: العلم / القدرة / الحياة / السمع / البصر / الإرادة / الكلام(٣) وأنكروا غيرها تأويلاً وتحريفا، أما الأسماء فأثبتوها بتأويل ما دلت عليه من

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٣

(٢) نهاية الإقدام ١٠٣

(٣) وقيل ثمانية؛ انظر نهاية الإقدام ١٠٧

المعاني والأوصاف، سئل الإمام الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ: (هلّا أجريتم الآية -يعني قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ طه: ٥ على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، ومصيراً إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله؟) فأجاب: (إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبىء عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو الالتزام للتجسيم، وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد زال، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له، وإذا أزيل الظاهر قطعاً فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع، والإعراض عن التأويل حذاراً من مواقعه محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام وإستزلال العوام وتطرق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض كتاب الله ﷻ لرجم الظنون..)[1].

ويلزم من قولهم أن الجماعة الأولى كانوا جاهلين بالحق، أو كانوا عالمين به ولكنهم كتموه، وكلا الأمرين باطل.

وتبطل شبهة الأشاعرة «بإيهام النصوص للتشبيه» من وجوه عدة، أهمها:

- أن فيها جناية على النصوص الشرعية؛ حيث جعلوا ظاهرها يدل على الضلال.

---

(١) الإرشاد ٤١-٤٢

- صرف لكلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره المعلوم، فقد جاء الخطاب بلسان عربي مفهوم فصيح، هدى ونور منه لخلقه.
- فيه مخالفه لما كان عليه سلف الأمة والجماعة، وقد حث الرسول على الإلتزام بما كانوا عليه، وأن ذلك سبب النجاة والهدى.
- أنهم أعلم بمراد الله من الله، وأعلم بمراد رسول الله منه في نصوص الصفات، وفيه اتهام لرسول الله أنه كتم من الحق والنور، وترك الأمة على ما ظاهره الضلال أو الكفر، وطعن في القرآن الذي أنزله الله ﷻ هدى ونورا، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل: ٤٤ ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ النحل: ٨٩
قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المتشنعين).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ملخصاً مذاهبهم:

- (**فالجهمية** التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات أعراضاً تقوم بالموصوف، ولا يعقل موصوف بصفة إلا الجسم فإذا اعتقدوا حدوثه اعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة والرب ﷻ قديم، فالتزموا نفي صفاته، وأسماؤه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنى وصفاته العلى.
- **والمعتزلة** استعظموا نفي الأسماء؛ لما فيه من تكذيب القرآن تكذيباً

(١) إبطال التأويلات لأبي يعلي ١٧٥-١٧٦

ظاهر الخروج عن العقل والتناقض، فإنه لا بد من التمييز بين الرب وغيره بالقلب واللسان، فما لا يميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات، وهو حقيقة قول الجهمية؛ فإنهم لم يثبتوا في نفس الأمر شيئاً قديماً ألبتة . . . والمقصود هنا أن المعتزلة لما رأوا الجهمية قد نفوا أسماء الله الحسنى استعظموا ذلك وأقروا بالأسماء، ولما رأوا هذه الطريق توجب نفي الصفات، نفوا الصفات فصاروا متناقضين؛ فإن إثبات: حي عليم قدير سميع بصير، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ولا حكمة ولا سمع ولا بصر، مكابرة للعقل، كإثبات: مصل بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وقائم بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها. ولهذا ذكروا في أصول الفقه: أن صدق الاسم المشتق «كالحي والعليم» لا ينفك عن صدق المشتق منه «كالحياة والعلم»، وذكروا النزاع مع من ذكروه من المعتزلة كأبي علي وأبي هاشم.

- **الأشاعرة**- فجاء ابن كلاب ومن اتبعه كالأشعري والقلانسي، فقرروا أنه لا بد من إثبات الصفات متابعة للدليل السمعي والعقلي، مع إثبات الأسماء، وقالوا: ليست أعراضاً؛ لأن العرض لا يبقى زمانين! وصفات الرب باقية. سلكوا في هذا الفرق -وهو أن العرض لا يبقى زمانين- مسلكاً أنكره عليهم جمهور العقلاء، وقالوا إنهم خالفوا الحس وضرورة العقل، وهم موافقون لأولئك على صحة هذه الطريقة طريقة الأعراض، قالوا:

وهذه تنفى عن الله أن يقوم به حادث، وكل حادث فإنما يكون بمشيئته وقدرته. قالوا: فلا يتصف بشيء من هذه الأمور، لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يقوم به فعل اختياري يحصل بمشيئته وقدرته، كخلق العالم وغيره، بل منهم من قال: لا يقوم به فعل بل الخلق هو المخلوق. كالأشعري ومن وافقه)[1].

وذكر الإمام ابن القيم في مختصره قول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن كان الحق فيما يقوله هؤلاء النفاة الذين لا يوجد ما يقولونه في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة، بل يوجد على خلاف الحق عندهم إما نصاً وإما ظاهراً، بل دالاً عندهم على الكفر والضلال، لزم من ذلك لوازم باطلة:

- أن يكون الله ﷻ قد أنزل في كتابه وسنة نبيه من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره ويوقعهم في الشبيه والتمثيل.
- أن يكون قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به، بل رمز إليه رمزاً وألغزه إلغازاً لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهيد.
- أن يكون قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها، وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه، ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك.
- أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم، الذي هو من أهم

(١) النبوات ٦٣-٦٤

أصول الإيمان، وذلك إما جهل ينافي العلم وإما كتمان ينافي البيان.

- أنهم إلتزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أُميين مقبلين على الزهد والعبادة والتسبيح وقيام الليل، ولم تكن الحقائق من شأنهم)[١].

٤- أما **أهل السنة والجماعة** فالأصل عندهم الجمع بين النصوص كلها قرآناً وسنةً، وإثبات كل ما أثبته الله ﷻ لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل، ونفي ما نفي نفاه الله ﷻ عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ، ولا شك أنه الصواب والمسلك الصحيح والمنهج القويم فبه الامتثال لدلالة الكتاب والسنة، واتباع لما جاء عن سلف الأمة والجماعة، ومعلوم أنهم كانوا على الحق، وإننا مأمورون باتباعهم، ومن أقوال العلماء:

- يقول الإمام ابن عبدالبر رحمه الله: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة)[٢].
- قال الإمام الخطابي رحمه الله: (مذهب السلف إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، إذ الكلام

(١) مختصر الصواعق ١/ ٥١-٥٢

(٢) التمهيد ٧/ ١٤٥

في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف، وقد يعبرون عن ذلك بقولهم «تمر كما جاءت، ولا يتعرض لها بتأويل»، ومرادهم أنه **يجب إثبات حقيقة الصفات دون التكييف**، وقد يظن من ينسب إليهم أنهم أرادوا التفويض، أو أنها من المتشابه، وهذا ظن خاطئ)[١].

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مذهب السلف بين مذهبين، وهدى بين ضلالين: إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات؛ فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١ رد على أهل التشبيه والتمثيل. وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١، رد على أهل النفي، والتعطيل، فالممثل أعشى، والمعطل أعمى، والممثل يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً)[٢].

- قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته:

لسنا نشبه وصفه بصفاتنا ... إن المشبه عابد الأوثان

كلا ولا نخليه من أوصافه ... إن المعطل عابد البهتان

من مثل الله العظيم بخلقه ... فهو النسيب لمشرك نصراني

---

(١) الغنية عن الكلام وأهله، وهي رسالة مفقودة، نقل منها السيوطي في صون المنطق والكلام ١/ ١٣٧-١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ١٩٦

أو عطل الرحمن من أوصافه فهو الكفور وليس ذا إيمان

وفي الجواب على اتهام الفرق الأخرى «**الوقوع بالتشبيه**» لمن اتبع منهج أهل السنة والجماعة، يبين العلماء حقيقة التشبيه المحرم، والفرق بينه وبين إثبات ما جاء في الوحي بلا تكييف للمعنى:

- قال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنما التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه وأما إذا قال: كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١)[١].
- قال إمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب سؤال: من المشبهة؟ قال: (من قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله بخلقه)[٢].
- قال الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك فهو لقصور فهمه ونقص علمه وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

(١) درء تعارض العقل مع النقل ٢/ ٣٢

(٢) المصدر السابق

وقيل:

عليَّ نحتُ القوافي من مقاطعها وما عليَّ إذا لم تفهمِ البقرُ

فكيف يقال في قول الله الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ هود: ١، إن حقيقة قولهم أن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال، وأنه ليس فيه ما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه)[١].

أختم هذا التعليق بكلام جميل للإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فليس القلب الصحيح قط إلى شيء أشوق منه إلى معرفة ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وصفاته وأفعاله وأسمائه، ولا أفرح بشيء قط كفرحه بذلك، وكفى بالعبد عمى وخذلاناً أن يضرب على قلبه سرادق الإعراض عنها والنفرة والتنفير، والاشتغال بما لو كان حقاً لم ينفع إلا بعد معرفة الله والايمان به وبصفاته وأسمائه. والقلب الثاني قلب مضروب بسياط الجهالة، فهو عن معرفة ربه ومحبته مصدود، وطريق معرفة أسمائه وصفاته كما أنزلت عليه مسدود، وقد قمش شبهاً من الكلام الباطل، وارتوى من ماء آجن غير طائل، تعج منه آيات الصفات وأحاديثها إلى الله عجيجاً، وتضج منه إلى منزلها ضجيجاً، مما يسومها تحريفاً وتعطيلاً، ويؤول معانيها تحريفاً وتبديلاً، قد أعد لدفعها أنواعاً من العدد، وهيأ لردها ضروباً من القوانين، واذا دعي الى تحكيمها أبى واستكبر، وقال تلك أدلة لفظية، لا تفيد شيئاً من اليقين، قد

(١) شرح الطحاوية ٢٣٥-٢٣٧

أعد التأويل جنة يتترس بها من مواقع سهام السنة والقرآن، وجعل إثبات صفات ذي الجلال تجسيماً وتشبيهاً يصد به القلوب عن طريق العلم والإيمان، مزجي البضاعة من العلم النافع الموروث عن خاتم الرسل والانبياء)[١].

(١) شرح القصيدة النونية (الكافية الشافية) ٧ - ٨

❖ **اتفقت فرق أُمة الإسلام على أن لكل فرقة قواعد تضبط المذهب في أبواب الإعتقاد، مثل قواعد الأسماء والصفات:**

لم تتفق على ذلك؛ **فأهل الكلام** وضعوا قواعد أساسية ابتدائية في باب الأسماء والصفات؛ صيانة لأتباعهم وطلاب العلم من الزلل في هذا الباب العظيم، ثم بعد وضع القواعد -التي جعلوها أصلاً- عرضوا نصوص الكتاب والسنة في باب الأسماء والصفات على تلك القواعد وجعلوها حاكمة، لذا قلما تجد في كتبهم استدلالات من الوحي، إذ يغلب عليها القوانين الفلسفية والحجج العقلية، وهي:

١- **تقديم العقل على النقل**؛ وهي قاعدة مبنية على افتراض التعارض بين الأدلة النقلية والعقلية.

٢- **التفريق بين النقل والنقل**؛ ليضعفوا السنة مقابل القرآن، ويضعفوا الآحاد مقابل المتواتر.

٣- **التأويل**؛ ليتصرفوا في معنى ما ثبت.

القاعدتان الآخرتان تدعمان وتخدمان القاعدة الأولى، فهما ذريعة لتحقيقها، ولهذا تَقِل الاستدلالات النقلية في كتبهم بينما تزخر بأقوال أئمتهم.

أما أئمة **أهل السنة والجماعة** فالأصل عندهم نصوص الوحي -كما

تقدم ذكره-، فيثبتون ما جاء بالنص بلا تعطيل ولا تمثيل ولا تشبيه، مع اعتقاد كماله وجلاله وجماله في جميع الأسماء والصفات، وأنه ليس كمثله شيء، وقواعدهم المشهورة ليست ابتدائية، بل استقرائية لما أفادت النصوص، فهي مثل قواعد اللغة العربية التي لم تكن موجودةً في سطور، بل كانت تجرى على لسان العرب سليقةً، وحين اختلطوا بالعجم دخل عليهم اللحن، فأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أبا الأسود الدؤلي رَحِمَهُ اللَّهُ بتدوين قواعد تضبط اللسان؛ لتحفظ لغة القرآن، فدون القواعد المستفادة من تتبع سليقة الفصحاء ولم يبتدعها من عند نفسه، وكذلك قواعد أهل السنة والجماعة ليست مبتدعة وإنما استنبطت من استقراء نصوص الوحي، ووضعتْ ردة فعل على قواعد أهل الكلام؛ لتكشف فساد قولهم، وليسهل على طلبة العلم الضبط، ومن قواعدهم المتقررة:

١- **التوقيف**: وهو ألا نثبت ولا ننفي شيئاً حتى يرد فيه النص الشرعي، وإلا فالقول مردود، قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١﴾ الحجرات: ١، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٢﴾ التغابن: ١٢.

٢- **عدم التفريق بين النقل والنقل**: أن نحتج بالسنة كما نحتج بالقرآن، ونقبل الآحاد كما نقبل المتواتر، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ الحشر: ٧.

قال الرسول ﷺ: (يوشك أن يقعد الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله). رواه الترمذي

٣- **عدم التأويل**: أن نعتقد بأن الله ﷻ خاطبنا بلغة عربية فصيحة، تتضمن معنى ظاهراً يجب علينا أن نفهمه، ولا نصرفه إلى معان أبعد بلا قرينة معتبرة، قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ يوسف: ٢.

وقواعدهم الخاصة في باب الأسماء والصفات:

١- **التنزيه**: امتلاء القلب بتعظيم الله ﷻ وإجلاله عن أن يكون له مثيل وكفء وسمي وند: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ النحل: ٧٤، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ الإخلاص: ٤، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ مريم: ٦٥، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ البقرة: ٢٢.

٢- **الإثبات**: الإيمان بأن الله ﷻ أعلم بما يصف به نفسه، ورسوله ﷺ أصدق من يخبر عنه ﷻ، فليس لأحد أن ينفي ما أثبته ﷻ لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، أو يفرق بين صفة وأخرى، ولا يُحرف المعنى المعلوم باللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، قال الإمام الدارمي رحمه الله: (لسنا أعلم بمراد الله من الله، ولا أعلم بكتاب الله من رسول الله، ولا أعلم من الصحابة فيما يتعلق بالوحي، ولم يثبت أنهم أولوا مع

أن الوحي نزل بين أظهرهم، إذ لو أولوا لنقل إلينا، فلما لم ينقل دل على أنهم آمنوا به كما جاء دون تأويل فهم أولى بالإتباع)[١].

٣- اليأس وقطع الطمع عن إدراك الكيف: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ طه: ١١٠. قال الإمام الربيع بن خيثم رَحِمَهُ اللَّهُ: (يا عبد الله! ما علَّمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استؤثر عليك فيه من عِلمٍ فكِلهُ إلى عالمه)[٢]. وقال الإمام مطرف بن الشخير رَحِمَهُ اللَّهُ: (الحمد لله الذي من العلم به الجهل بغير ما وصف به نفسه)[٣].

وهذا هو الفرق بيننا وبينهم؛ وشتان بين القواعد الإبتدائية والاستقرائية، فالابتدائية نتاج العقول واستحساناتها وجعلها الحاكمة، والاستقرائية مستنبطة من مجموع النصوص على فهم سلف الأمة.

(١) عقائد السلف ٣٠٨

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٩

(٣) التمهيد ٧/ ١٤٦

❖ الأصول الاعتقادية الخمسة للمعتزلة لا يمكن لمسلم أن يطعن فيها:

يقول إمام المعتزلة أبو الحسين الخياط المعتزلي في كتابه الانتصار:

(أما جملة قول المعتزلة الذي يشتمل على جماعتها، فليس يمكنك الطعن فيها؛ لأن الأُمة بأسرها تصدّق المعتزلة في أصولها التي تعتقدها وتدين بها).

ويعني أن أصول المعتزلة الخمسة وهي:

«التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» مما تتفق الأُمة على صحته، وليس الأمر كذلك، فإن أهل السنة والجماعة إن اتفقوا مع بعض الألفاظ فإنهم لا يتفقون مع المعاني التي قصدها المعتزلة؛ وقاعدتهم: الاتفاق في الألفاظ لا يلزم منه الاتفاق في المعاني، فالأصل التحقق من المعاني الشرعية، وعدم قبول للعبارات المجملة خصوصاً إذا جرت على ألسن أهل البدع.

والجواب على قول أبي الحسين الخياط المتقدم هو بتحرير المصطلحات وكشف مضامينها، ثم بيان وجه مخالفة المعتزلة في مقابلة مذهب أهل السنة والجماعة، وتقرير الطعن الذي نفاه بزعمه بالأدلة الشرعية:

١- التوحيد:

- **المعتزلة:**

- تعريف **التوحيد** عندهم: (هو العلم أن الله ﷻ واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً أو إثباتاً على الحد [١] الذي يستحقه، والإقرار به [٢]. ولابد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً، لأنه لو علم ولم يقر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً)[٣].
- قال واصل بن عطاء: (إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة؛ فقد أثبت إلهين)[٤].
- فأثبوا ذات الله القديمة، ونفوا أن يكون لها صفاتاً؛ لأن الصفات القديمة تفضي إلى تعدد القدماء وهو مخالف للتوحيد، والصفات الحادثة تجعل الله ﷻ محلاً للحوادث كالمخلوقين، وكلا الأمرين محال.
- مدار «**التوحيد**» عندهم مقتصر على باب الأسماء والصفات.

---

(١) الحد العقلي: العقل يحدد ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله ﷻ.

(٢) الأصل أن الإقرار -النطق والإعلان- يكون بعد العلم، ولكنهم يعنون الإيمان والعلم القائم على البحث والنظر والاستدلال.

(٣) جميع تعريفات أصول المعتزلة التالية ذكرها القاضي عبدالجبار في كتابه «شرح الأصول الخمسة».

(٤) انظر أبو الحسين الخياط في الانتصار: (إن الله ﷻ لو كان عالماً بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديماً او يكون محدثاً...)

■ **أهل السنة والجماعة:**

- تعريف **التوحيد** عند أهل السنة والجماعة يتضمن إفراد الله ﷻ بما يختص به من الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات.
- المذهب في باب **الأسماء والصفات**: إثبات ما جاء عن الله ﷻ في الكتاب والسنة، ونفي ما نفي عنه ﷻ فيهما، وإجراء ذلك على ظاهره، ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وكذلك إثبات الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل.
- صفات الله ﷻ قديمة تابعة لموصوفها.

فأين الاتفاق الذي زعمه القاضي عبدالجبار؟

٢- العدل:

■ **المعتزلة:**

- تعريف العدل عندهم: (كلام يرجع إلى أفعال القديم ﷻ، وما يجوز عليه، وما لا يجوز..)، وقال: (وأما علوم العدل؛ فهو أن يعلم أن أفعال الله ﷻ كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأنه لا يكذب في خبره، ولا يجور في حكمه).
- ينزهون الله ﷻ عن الشر والظلم، حتى نفوا أن يكون الله ﷻ

خالقاً لأفعال العباد، متعلقين بقوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ البقرة: ٢٠٥، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ الزمر: ٧، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ غافر: ٣١.

- استدلوا بأدلة عقلية منها: «إن إرادة القبيح قبيحة»، فلو كان الله ﷻ مريداً للمعاصي؛ لوجب أن يكون حاصلاً على صفة من صفات النقص، وذلك لا يجوز على الله ﷻ. ومن ثم يرتبون على ذلك أن العبد هو الخالق لأفعاله؛ تنزيهاً عن نسبة القبيح والظلم إلى الله ﷻ.
- مدار «**العدل**» عندهم على ما ينبغي على الله ﷻ فعله وما لا ينبغي فعله.

■ **أهل السنة والجماعة:**

- يعتقدون عقيدة جازمة أن لله ﷻ الأسماء الحسنى والصفات العلىٰ، وأن جميع أفعاله وخلقه وقضائه حسن وخير وأن الشر ليس إليه[(١)].
- لا يوجبون على الله ﷻ شيئاً أو فعلاً، بل هو الفاعل المختار، لا يُسأل عما يفعل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما الإيجاب على الله ﷻ والتحريم والقياس على خلقه، فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع، مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول. وأهل السنة متفقون على أن الله ﷻ خالق كل شيء وربه

(١) وهذا مقتضى اسم الله القدوس.

ومليكه، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً. ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب قال: إنه كتب على نفسه الرحمة، وحرم الظلم على نفسه، لا أن العبد مستحق على الله شيئاً كما يكون على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح). [١]

- قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد). فأفعال العباد وقعت منهم عن قدرة وإرادة ومشيئة واختيار منهم، وخالق هذه الأشياء هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالذي خلق ما تقع به الأفعال هو خالق الأفعال، أي خالق السبب خالق للمسبب[٢].
- قال الإمام الاسفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وسائر الأشياء غير الذات وغير ما الأسماء والصفات

مخلوقة لربنا من العدم وضل من أثنى عليها بالقدم

- يردون على المعتزلة بالإلزام:

هل يقع في ملك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما لا يريد؟

هل إرادة المخلوق تغلب إرادة الخالق؟

- ثم إن قول المعتزلة «الله خلق العالم سوى أفعال العباد الواقعة منهم» استثناء لا دليل عليه! بل الأدلة ضده: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٤٠٩-٤١٠

(٢) انظر التنبيهات اللطيفة / ودعوة التوحيد / شرح الواسطية للشيخ الهراس.

شَيْءٍ﴾ الرعد: ٦٢، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ الصافات: ٩٦، الواردة في قصة ابراهيم مع قومه، وقصد الأصنام في قوله «وما تعملون».

- من الآيات التي تهدم مذهب المعتزلة: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ الأنعام: ٣٩.
- المعتزلة تقول: الله لا يحب الفساد لذا لم يخلقه. نقول لهم: وهو أيضاً لا يحب الكفار والشياطين وهو خالقهم، فليس إلزامكم في موضعه. وإنما الحكمة من ذلك تحقيق الابتلاء الذي لا يكون إلا بتخيير المرء بين الخير والشر، وقال الله ﷻ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ البلد: ١٠.

فأين الاتفاق الذي زعمه القاضي عبدالجبار؟

٣- الوعد والوعيد:

- **المعتزلة:**

- تعريف **الوعد والوعيد** عندهم: (أما علوم الوعد والوعيد، فهو أن الله ﷻ وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محاله، ولا يجوز عليه الخلف والكذب).
- تعلقوا بعموم آيات منها:

o ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ النساء: ١٠٠ وقع أجره على الله: أي

وجب ثوابه عليه؛ إذ أن حقيقة الوجوب الوقوع والسقوط.

- ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ البقرة: ٨١ قال القاضي: (دلت الآية على ان من غلبت كبائره على طاعاته -لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا؛ إذ أن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام مستحيل فيها- هو من أهل النار مخلد فيها)[1]. فيوجبون إنفاذ الوعيد على الكافر والعاصي على حد سواء.
- ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ﴾ البقرة: ٤٨، ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ الشعراء: ١٠٠، ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ المدثر: ٤٨، ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ غافر: ١٨: على أن العصاة ما لم يتوبوا في دار التكليف لا تنفعهم الشفاعة.
- ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ ق: ٢٩.

■ **أهل السنة والجماعة:**

- يُعملون جميع نصوص الوعد والوعيد، فآيات «الوعيد» تتوجه للكافر والمشرك والعاصي:

- أما الوعيد الذي توعد الله به الكافرين والمشركين فإنهم سينالونه حتماً إن ماتوا على كفرهم وشركهم، بدلالة قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ النساء: ١١٦.
- أما الوعيد المتوجه للعصاة، فإنهم إن تابوا فيتوب الله عليهم، كما

(١) متشابه القرآن ١/ ٩٧

قال ﷻ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ الفرقان: ٧٠، وإما أن يموت على معصيته، فإنه تحت مشيئة الله ﷻ إن شاء عذبه على قدر معاصيه بمقتضى عدله ثم أدخله الجنة، وإن شاء عفا عنه بشفاعة الشافعين أو بمقتضى عفوه ورحمته ﷻ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، وقال ﷺ: (أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان). رواه البخاري، ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ الزمر: ٥٣.

- إن خلف الوعيد لا يعتبر كذباً ولا قبيحاً؛ قال عمرو بن عبيد لأبي عمرو بن العلاء[1]: (يا أبا عمرو، لا يخلف الله وعيده، وقد قال ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ النساء: ٩٣)، فقال أبو عمرو: (ويحك يا أبا عثمان، من العجمة أُتيت!؛ إن العرب لا تعد إخلاف الوعيد ذماً، بل جوداً وكرماً). فقال عمرو بن عبيد: (فأوجدني هذا)، فقال: (نعم، أما سمعت قول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي)[2]

وفي الرد على الآية التي استدل بها عمرو بن عبيد، قال الإمام

(١) هو أحد أئمة الأدب واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي رحمه الله ١٥٤هـ
(٢) مدارج السالكين ١/ ٣٩٦

الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: (قوله: ﴿مُّتَعَمِّدًا﴾ النساء:٩٣ أي مستحلاً قتله . . وفي قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ﴾ النساء:٩٣ أي يستحق ما ذكره الله من العقاب إن شاء أن يجازيه)[١] والمُستحل كافر بالإجماع.

- الوعيد من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مشروط بعدم العفو والمغفرة، فلا يلزم منه الخلف والكذب، بمعنى أن العذاب واقع بهم ما لم يشملهم عفو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ورحمته ومغفرته، وأهل العلم يحملون آيات الوعيد على معنى إنشاء الوعيد -لا الإخبار به-، فهي بذلك لا تتصف بالصدق والكذب.
- العبد لا يستحق بنفسه على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شيئاً، إنما هو فضل من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أما المعتزلة فيعتقدون ضرورة ثواب المطيعين، كما وعد هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإنه لا يخلف وعده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فعليك بالفرقان في هذا الموضع الذي افترقت فيه الفرق. . . لا يستوجب العبد على الله بسعيه نجاةً ولا فلاحاً، ولا يدخل أحداً الجنة بعمله أبداً. . والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بفضله وكرمه ومحض جوده إحسانه، أكد إحسانه وجوده وبره بأن أوجب لعبده عليه حقاً بمقتضى الوعد، فإن وعد الكريم إيجابٌ، ولو بعسى ولعل، لذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عسى من الله واجب»)[٢]. وقال عن الوعيد: (وإخلاف الوعيد لا يُذم، بل يمدح، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد، والفرق بينهما: أن الوعيد

(١) مختصر تفسير الطبري ١/ ١١٩

(٢) مدارج السالكين ٢/ ٣٣٨-٣٣٩

حقه، فإخلافه عفو وهبة وإسقاط، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه..)[١].

- قال النبي ﷺ: (... أما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن أناساً أصابتهم النار بذنوبهم -أو قال بخطاياهم- فأماتهم الله إماته حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة فجيء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل). رواه مسلم
- يجيبون على استدلالهم بآية: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١﴾ البقرة: ٨١، بقول الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (الآية رد على بني إسرائيل الذين زعموا أنهم لن تمسهم النار إلا أياماً معدودة، بأن الأمر ليس كما زعموا؛ بل إن من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته وهو من وافى يوم القيامة وليس له حسنة، بل جميع أعماله سيئات. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١﴾ البقرة: ٨١، أي: عمل مثل عملكم، وكفر بمثل ما كفرتم به، حتى يحيط به كفره فما له من حسنة)[٢].
- يجيبون على استدلالهم المتقدم بعموم نفي الشفاعة: (بحمل تلك

(١) مدارج السالكين ١/ ٣٩٦

(٢) مختصر تفسير ابن كثير ١/ ٧١

الآيات على الكفار، وعلى هذا يكون ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ البقرة: ٤٨ مخصوص بذوي الشفاعة في الآخرة؛ حيث تُقبل منهم، وبأهل الكبائر من الموحدين حيث تقبل فيهم، أما: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ البقرة: ٤٨ أي فدية، فعلى عمومه لم يُخص، إذ لا فدية هناك ولو ملء الأرض ذهباً)[١].

فأين الاتفاق الذي زعمه القاضي عبد الجبار؟

٤- المنزلة بين المنزلتين[٢]:

- **المعتزلة:**

- تعريف **المنزلة بين المنزلتين** عندهم: (هو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين)، وقال القاضي: (إن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً. وكذلك صاحب الكبيرة له حكم بين الحكمين، فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه

(١) ذكره الطوفي في الإشارات الإلهية

(٢) بهذا الأصل سميت المعتزلة بهذا الاسم؛ حيث إن سبب نشأتها هو **اعتزال** واصل بن عطاء مجلسَ الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكر الموقف الإمام الشهرستاني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الملل والنحل ١/ ٦٠، ومختصرها: أن الإمام البصري سُئل عن حكم مرتكب الكبيرة، وقبل أن يجيب على السائل، قال واصل بن عطاء: (أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر). ثم قام عن مجلس الحسن إلى ناحية أُخرى من المسجد، فقال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعتزلنا واصل).

هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين). فمرتكب الكبيرة بين الإيمان والكفر، اسماً وحكماً في الدنيا، وأما إن مات بلا توبة، وخرج من الدنيا على كبيرته؛ فإنه يُخلد في النار ويُعذب أبداً عذاباً دون عذاب الكافرين.

- وقال: (الإيمان عبارة عن خصال خير، إذا اجتمعت سمي المرء مؤمناً، وهو اسم مدح، والفاسق لم يستكمل خصال الخير، ولا استحق اسم المدح، فلا يسمى مؤمناً، وليس هو بكافر أيضاً؛ لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه، لا وجه لإنكارها، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة؛ فهو من أهل النار خالداً فيها، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير، ولكن تخفف عنه النار).

- مما تعلقوا به من الأدلة:

o ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ الجن: ٢٣.

o ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾﴾ الزخرف: ٧٤. قال القاضي: (الآية تدل على أن الوعيد بالخلود؛ لأنه لم يخص مجرماً من مجرم، وبين أنهم خالدون في النار، والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له)[1].

o ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ المائدة: ٢٧.

---

(١) متشابه القرآن ٢/ ٦٠٩

■ **أهل السنة والجماعة:**

- ليس عندهم هذا اللفظ بأصله ولا معناه، ومذهبهم: (أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج؛ إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام. ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضاً؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين)[1].

- أجاوبوا بأدلة منها:

o ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ المائدة: ٢٧ «وإنما» في الآية لا تقتضي الحصر وإنما هي للتوكيد، كما أن التقوى عامة وهي تقوى المعاصي على الإطلاق.

o ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ البقرة: ١٧٨ سمى الله ﷻ القاتل أخاً للمقتول، وهي الأخوة الإيمانية، وهذا دليل على أن القتل -وهي كبيرة- لم تخرجه من الإيمان.

o ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ الحجرات: ٩

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٤٠

أطلق الله اسم الإيمان على الطائفتين المتقاتلتين من أهل الإسلام.

- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ١١٦ فيها تخصيص لكل العمومات التي زعموا أنها تشمل الكافر والفاسق والموحد، وهي خاصة للكافرين.
- قال الصحابي أبو ذر رضي الله عنه: أتيتُ النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: (ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة)، قلتُ: (وإن زنى وإن سرق؟)، قال: (وإن زنى وإن سرق)، قلتُ: (وإن زنى وإن سرق؟)، قال: (وإن زنى وإن سرق) قلتُ: (وإن زنى وإن سرق؟)، قال: (وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر..) رواه البخاري.

فأين الاتفاق الذي زعمه القاضي عبدالجبار؟

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[(١)]:

- **المعتزلة:**

- (واعلم أن المقصود في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو: أن لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر، فإذا ارتفع هذا الغرض ببعض المكلفين سقط عن الباقين؛ فلهذا قلنا أنه من فروض

(١) هذا الأصل من أخطر الأصول عند المعتزلة؛ لأنه يتضمن إعمال السيف، حيث لا تنفع الوسائل الأخرى بزعمهم.

الكفايات)، ويقول الزمخشري: (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات) [١]، يرون وجوبه بالقلب واللسان واليد.

- مما تعلقوا به من الأدلة:

o ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ آل عمران: ١١٠ ذكر الزمخشري أن «منكم» للتبعيض؛ لأنه من فروض الكفايات.

o ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ آل عمران: ١١٠ ذكر القاضي أن الله ﷻ مدحنا على ذلك، فلو لم تكن من الحسنات الواجبات لم يفعل ذلك.

o قال الرسول ﷺ: (ليس لعين ترى الله يُعصى أن تطرف، حتى تغير أو تنتقل)[٢].

o الإجماع: قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (اجمعت المعتزلة إلا الأعصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك)[٣].

- تغيير المنكر عندهم يبدأ بالحسنى، باللسان، ثم باليد، ثم بالسيف؛ الزمخشري: (عليه أن يباشر الإنكار بالسهل، فإن لم

---

(١) الكشاف ١/ ٤٥٢

(٢) ليس له وجود في كتب السنة المعتمدة

(٣) المقالات ١/ ٢٧٨

ينفع ارتقى إلى الصعب، لأن الغرض هو إزالة المنكر)[١].

- لذلك يرون قتال المخالف لهم، سواء كان سلطاناً أو غيره من عامة الناس، فقالوا بوجوب الخروج على السلطان الجائر، وقتال المخالفين بلا تفريق بين قتال الكافر والفاسق، قال الإمام الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن المعتزلة قالوا: إذا كنا جماعة، وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا، عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذ الناس بالإنقياد لقولنا، فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد، وفي قولنا الذي هو القدر، وإلا قتلناهم)[٢].
- وتعلقوا بقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ﴾ الحجرات: ٩ فالإصلاح أولاً ثم الإنتقال إلى المقاتلة.

■ **أهل السنة والجماعة:**

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفروض العينية على الكل، لا يسقط أبداً.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مرتب بترتيب رسول الله باليد ثم اللسان ثم بالقلب، قال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (من رآى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان). رواه مسلم وكل ذلك إيمان ولكنه متفاوت

(١) الكشاف ١/ ٤٥٢

(٢) المقالات ١/ ٢٧٨

بتفاوت الاستطاعة.

- قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (واشترط قوم كون المنكر مأذوناً فيه من جهة الإمام أو الوالي، ولم يجيزوا لآحاد الرعية الحسبة، وهذا فاسد؛ لأن الآيات والأخبار تدل على أن كل من يرى المنكر فسكت عنه: عصى، فالتخصيص بإذن الحاكم تحكم)[1].
- أما الإنكار على السلطان فالأصل الصبر على جوره وعدم الخروج عليه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا أمر رسول الله بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة). وعن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بايعنا رسول الله على السمع والطاعة، في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) رواه مسلم وأما مناصحته فالأصل أن تكون سراً، ولا يبديها علانية أمام العامة.

فأين الاتفاق الذي زعمه القاضي عبدالجبار؟

(١) مختصر منهاج القاصدين ١٢٤

❖ الأشاعرة هم أتباع أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في أصول المنهاج ومسائل الاعتقاد:[١]

هكذا يدّعون، يزعمون أنهم أتباع أبي الحسن، علي بن إسماعيل الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في **الأصول والعقائد**، كما يزعمون أنهم أتباع الأئمة في **الفروع**؛ فالأحناف أتباع الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، والمالكية منهم أتباع الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، والشافعية أتباع الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، والحنابلة أتباع الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنهم أوجبوا في دينهم اتباع وتقليد أحد الأئمة في أبواب الأصول، وكذلك أوجبوه في أبواب الفروع، قال إمامهم اللقاني:

فواجبٌ تقليد حبر منهم ... كذا حكى القوم بلفظ يُفهم

ويعتقدون أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نصب أئمةً في الأصول، وهم: أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتوريدي. وأئمةً في الفروع، وهم: الأئمة الأربعة. فأوجبوا تقليدهم والانتساب إليهم، كما نصوا على أن الخروج عن المذاهب الأربعة هي أخطر بدعة تهدد الشريعة![٢]

---

(١) انظر رسالة الشيخ «الأشاعرة ليسوا من أهل السنة».

(٢) ألف كتاب اسمه «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية». يعلق الشيخ فلاح مندكار على هذا: لستُ أدري ماذا يريدون بالبدعة هنا؟! فالذي يعرفه العقلاء وطلاب العلم أن البدعة هي مخالفة ما كان عليه صدر الأمة من الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أيام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن خالف وأحدث أمراً في الدين لم يعرفه السلف وقع بالبدعة، ولست أدري هل المذاهب الأربعة كانت مقررةً أيام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أم هو أمر حدث وطرأ بعد القرون الثلاثة؟!

قال إمامهم ابن السبكي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة -ولله الحمد- في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية؛ لحقوا بأهل الاعتزال، ورعاع من الحنابلة؛ لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية؛ فلم نر مالكيًّا إلا أشعريًّا عقيدة، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة)[1].

لكن هل الأمر كذلك؟

فالذي نعرفه أن التابع لا يخالف متبوعه، أما هؤلاء فنقول لهم:

أين الأشاعرة من الإمام أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ؟

فمعلوم أن الإمام أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ كان معتزلياً أربعين عاماً، ثم ترك الاعتزال ورد عليهم ردوداً تدل على خبرته وعمقه في أصولهم واستدلالاتهم، ثم دخل في مذهب ابن كلاب الذي حاول زمن الفتنة أن يوفق أو يلفق بين مذهب أهل السنة وبين مذهب المعتزلة المتسلطون، ثم أيضاً ترك أبو الحسن مذهب ابن كلاب وصار إلى مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بنص كلامه، وأثبت ذلك في كتابه الإبانة، ورد على الكلابية ردوداً تفصيلية في أبواب الصفات الإلهية وغيرها، والأشاعرة منذ ذلك الزمان

(١) معيد النعم ومبيد النقم ٧٥

وإلى يومنا هذا هم على ما كان عليه في طوره الثاني، ولا يقرون بانتقاله إلى الطور الثالث مع وضوح ذلك من خلال مؤلفاته: الإبانة، ورسالة إلى أهل الثغر، مقالات الإسلاميين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الإبانة: (قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّ وَجَلَّ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم)[١].

وقد أثبت أئمة أعلام طوره الثالث، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، والحافظ ابن القيم[٣] وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قلت: رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تمر كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول وبه أدين ولا تؤول)[٤]، ومن العلماء الذين يعتد الأشاعرة بأقوالهم:

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة ١/ ٢٠

(٢) انظر الفتوى الحموية الكبرى

(٣) انظر اجتماع الجيوش الإسلامية

(٤) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٦

١- الحافظ **ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ الذي نص على أطواره الثلاث بقوله: (أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة. الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك. الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخراً)[١].

٢- وممن أثبت له كتاب الإبانه [٢]: الإمام **ابن النديم** في الفهرست، حيث ترجم للأشعري، وذكر جملةً من مصنفاته منها كتاب «التبيين عن أصول الدين». وابن النديم من أقرب العلماء زمناً بزمن الأشعري، حيث أن وفاته كانت في ٣٨٥ هـ ووفاة أبي الحسن ٣٢٤ هـ.

٣- جاء بعده أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله **بن عساكر** الدمشقي ٥٧١ هـ، فذب عن الأشعري وأثبت له كتاب الإبانة فقال: (وتصانيف أبي الحسن الأشعري بين أهل العلم مشهورة معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق موصوفة، ومن وقف على كتابه المسمى «الإبانة» عرف موضعه من العلم والديانة)[٣].

٤- قال الإمام **البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ: (ذكر الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ما دل على أن ما نتلوه من القرآن بألسنتنا ونسمعه بآذاننا، ونكتبه في مصاحفنا يسمى

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعيين ١/ ٢١٠

(٢) الذي ينكر بعض الأشاعرة نسبته للأشعري، ويقر به علماء مذهبهم.

(٣) تبيين كذب المفتري ٢٨

كلام الله ﷻ، وأن الله ﷻ كلم به عباده بأن أرسل به رسوله ﷺ، وبمعناه ذكره أيضاً علي بن إسماعيل في كتابه الإبانة)[١].

فاتباع أبي الحسن الأشعري رحمه الله -إن كانوا حقاً وصدقاً أتباعه- عليهم أن يوافقوه ويتبعوه إلى طوره الثالث الذي نص فيه أنه يقول بكل ما قال به الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله؛ كما اتبعه الأشاعرة قديماً حين انتقل من طور الاعتزال إلى مذهب ابن كلاب.

وكذلك يصح أن نقول: أين الأحناف من الإمام أبي حنيفة رحمه الله؟ وأين المالكية من الإمام مالك رحمه الله؟ وأين الشافعية من الإمام الشافعي رحمه الله؟ وأين بعض الحنابلة من الإمام أحمد رحمه الله؟ فلو أنكم صدقاً وحقاً أتباعهم لاتبعتموهم في مسائل الاعتقاد؛ فهم فيه أئمة ومن أهل الأثر، وما أعجب إلا من قولهم: (إننا نتبعهم في الفروع دون الأصول)! فيقول أحدهم أنه: (مالكي مذهباً وأشعري عقيدةً)، والآخر يزعم أنه: (حنفي مذهباً وماتوريدي عقيدة)[٢]. ولو أنهم اتبعوهم لدلوهم على عقيدة أهل السنة والجماعة التي صار إليها

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ١٠٧

(٢) انعقدت همة الشيخ في إعداد رسالة للدكتوراة أن يعد رسالة الدكتوراة في (الاختلافات العقدية بين الأئمة الأربعة والمنتسبين إليهم). وكان يرأس البرنامج الشيخ عبدالله الغنيمان، فقدم الشيخ خطة بحثه للجنة المكونة من: الشيخ عبدالمحسن العباد، والشيخ حماد الأنصاري، والشيخ محمد أمان الجامي، والشيخ علي الفقيهي. ولكن الشيخ عبدالمحسن العباد رفض الموضوع جملة وتفصيلا؛ لأنه كان قد أمر الشيخ بالكتابة في رسالته التي أقدم عليها، وكان مصراً على ذلك حين رآى من الشيخ دراية وتمكناً في الرد على أهل التصوف.

الإمام الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في طوره الثالث.

خلاصة القول أن الأشاعرة فرقة كلامية طارئة، فقد نشأت بعد القرون الفاضلة، حيث أنها تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري وأنه مؤسسها، وقد كان معتزلياً بالاتفاق حتى بلغ الأربعين أي حتى ٣٠٠هـ ثم انتقل إلى الطريقة الكلابية، وأخذ يرد على المعتزلة بالأدلة الشرعية والقواعد الكلامية أي انه قد سلك مسلكاً لا هو بالسني المحض ولا بالعقلي الكلامي المحض كما هو شأن المعتزلة، ثم إنه استبصر الحق وتراجع عن جميع مسالكه وأقواله في الصفات وغيرها إلى مذهب أهل الحق كما بينه ونص عليه رَحِمَهُ اللَّهُ. وأما الأشاعرة فما زالت تنتسب وتتبنى ما كان عليه في طوره الثاني بعد فراره من الإعتزال، وقبل رجوعه إلى أهل السنة، وما زالوا يحملونه تبعة ذلك المذهب التلفيقي وينسبونه إليه.

ثم إن الأشعرية قد مرت بأطوار ابتعدت فيها عن أهل السنة والجماعة، خاصة بعد أن أصَّل وقعَّد المذهب زعماء اعتمدوا على الفلسفة والمنطق والكلام والجدل، فأضافوا على المذهب أصولاً ومسائل لم تُعرف عن أبي الحسن الأشعري، بل عُرف عنه خلافه. ومن أشهر أولئك: الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ، القشيري الصوفي ٤٦٥هـ، أبو المعالي الجويني ٤٧٨هـ، أبو حامد الغزالي٥٠٥هـ، الفخر الرازي ٦٠٦هـ، والآمدي ٦٨٢هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكم الإلزام بالأئمة الأربعة:

- (أما أقوال الأئمة كالفقهاء الأربعة وغيرهم؛ فليس حجة لازمة ولا إجماعاً باتفاق المسلمين، بل قد ثبت عنهم رضي الله عنهم أنهم نهوا الناس عن تقليدهم؛ وأمروا إذا رأوا قولاً في الكتاب والسنة أقوى من قولهم: أن يأخذوا بما دل عليه الكتاب والسنة، ويدعوا أقوالهم، ولهذا كان الأكابر من أتباع الأئمة الأربعة لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب أو السنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك، . . .) [١]

- (وقول القائل: لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة، إن أراد به أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقين، فقد أحسن، بل هو الصواب من القولين، وإن أراد أني لا أتقيد بها كلها، بل أخالفها، فهو مخطئ في الغالب قطعًا؛ إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة، ولكن تنازع الناس: هل يخرج عنها في بعض المسائل؟ على قولين، وقد بسطنا ذلك في موضع آخر)[٢].

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٠-١١

(٢) في المستدرك على مجموع الفتاوى ٢/ ٢٥٠

● **ختاماً .. هذه همسة في أُذن الأشاعرة:**

ثبت عن أئمة الاشاعرة وأساطينهم الرجوع إلى الحق، بعد أن كرسوا حياتهم وجهدهم بنشر المذهب وتنظيمه وتهذيبه وتزيينه، فكتبوا في أُخريات حياتهم ونهاية مطافهم اعترافاً بالحيرة والاضطراب العقائدي والفكري بسبب البعد عن مذهب السلف ونور الوحي، والاعتماد على الفلسفة والخوض في المنطق والكلام والجدل، وتقليد الشيوخ الذين اخذوا عنهم وتلقوا منهم.

إن في هذه الاعترافات عظة وعبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد في معرفة الحق والتمسك به، ومعرفة الباطل وإن زخرفه الناس وزينوه، خاصة لمن كان ولا يزال في بداية الطريق على مذهب الأشاعرة :

١- **الإمام الجويني (الأب)** رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى ٤٣٨ هـ:

هو عبدالله بن يوسف بن محمد، والد إمام الحرمين. كان من الأشاعرة، وكان زاهداً شديد الاحتياط في دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكنه تحير في كثير من مسائل الاعتقاد التي أخذها عن شيوخه، ثم رآى الحق وأنه ليس فيما أخذ، بل هو عند سلف الأمة ومن تبعهم، ثم استقر أمره رَحِمَهُ اللَّهُ فكتب نصيحةً لإخوانه وأقرانه وشيوخه من الأشاعرة، يقول[1]:

(فهذه نصيحة كتبتها لإخواني في الله.. لما تعين على محبتهم ونصيحتهم في صفات الله... وأعرفهم أنني كنت برهةً من الدهر متحيراً

(١) رسالة (الاستواء والفوقية) الموجودة ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) ١/ ١٧٤-١٨٧

في ثلاث مسائل: مسألة الصفات، مسألة الفوقية، مسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد. وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك، من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها، أو الوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل. فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله، ناطقة مبينة لحقائق هذه الصفات، وكذلك في إثبات العلو والفوقية، وكذلك في الحرف والصوت، ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم: منهم من تأول الاستواء بالقهر والاستيلاء، وتأول النزول بنزول الأمر، وتأول اليدين بالنعمتين والقدرتين. . . ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله معنى قائم بالذات، بلا حرف ولا صوت، ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم).

ثم بين أن أصحاب هذه الأقوال لهم في صدره منزلة وقد تتلمذ عليهم، وبين أن تلك التأويلات لم يطمئن قلبه إليها، بل وجد فيها الكدرة والظلمة وضيق الصدر وعدم الإنشراح، ثم قال: (. . . فلم أزل في هذه الحيرة والاضطراب. . . حتى لطف الله بي، وكشف لهذا الضعيف عن وجه الحق. .).

ثم أثبت العلو والاستواء والفوقية لله ﷻ، وأن جميع الصفات تساق مساق العلو، ثم بين مسألة الحرف والصوت في كلام الله، كل ذاك شرحه وبينه على مذهب السلف ناصحاً أقرانه ومشايخه للرجوع إلى مذهب السلف.

٢- إمام الحرمين الجويني (الابن) رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى ٤٧٨ هـ:

عبدالملك بن عبدالله، أبو المعالي الجويني، ويعتبر من أقطاب الأشاعرة وأئمتهم، وهو من أدخل في المذهب أصولاً من أصول المعتزلة، وقد اشتهر بكثيرة مطالعته في مصنفات أبي هاشم الجبائي المعتزلي، وله مصنفات عديدة امتلأت بتأويل الصفات وتقديم العقل على النقل، وبعد طول بحث وتصنيف وخوض في الكلام والفلسفة بدت علامات الحيرة والاضطراب عليه، ثم هداه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلى الحق وإلى مذهب السلف، فحرم التأويل وأعلن البراءة منه واستدل على التحريم باجماع السلف على ذلك فقال[١]:

(وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقلاً اتباع سلف الأمة، فالأول الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة. وقد درج صحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي الله عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً ومحتوماً؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة،

---

(١) العقيدة النظامية ٣٢-٣٤ تحقيق أحمد حجازي السقا. وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ١٠٠-١٠١

وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي دين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب ﷻ. وعد إمام القراء وسيدهم: الوقوف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ آل عمران:٧ من العزائم، ثم الابتداء: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ آل عمران:٧. ومما استحسن من كلام إمام دار الهجرة وهو الإمام مالك بن أنس رحمه الله أنه سئل عن قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ طه:٥ فقال: (الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة[1]، والسؤال عنه بدعة). فلتجري آية الاستواء والمجيء وقوله ﷻ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ ص:٧٥ و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ الرحمن:٢٧ وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ القمر:١٤ وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف، وكان يقول: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام! فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به». وقال عند موته: «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي -أو قال-: على

(١) واللفظ الثابت (والكيف غير معقول). لكن ذاك نقل الجويني. / البيهقي الاسماء والصفات ٤٠٨

عقيدة عجائز نيسابور»)[١].

٣- أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوافى ٥٠٥ هـ:

هو محمد بن محمد الطوسي الغزالي، تفقه على إمام الحرمين، وبرع في علوم كثيرة، وله مصنفات عديدة في فنون شتى، وكان من أذكياء العالم، عاش في زمن كثرت فيه الآراء والفرق والمذاهب المنحرفة، يقول عن حاله التي عاشها[٢]:

(ولم أزل في عنفوان شبابي منذ راهقت البلوغ إلى الآن وقد أناف السن على الخمسين، اقتحم لجة هذا البحر العميق، وأخوض غمرته خوض الجسور، لا خوض الجبان الحذور، وأتوغل في كل مظلمةٍ، وأتهجم على كل مشكلة، وأقتحم كل ورطة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة، واستكشف أسرار مذهب كل طائفة لأميز بين محق ومبطل، ومتسنن ومبتدع.

لا أُغادر باطنياً إلا وأحب أن أطلع على بطانته، ولا ظاهرياً إلا وأُريد أن أعلم حاصل ظهارته، ولا فلسفياً إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته، ولا متكلماً إلا وأجتهد في الاطلاع على غاية كلامه، ولا صوفياً إلا وأحرص على العثور على سر صفوته... فابتدرت لسلوك هذه الطرق، باستقصاء ما عند هذه الفرق، مبتدئاً بعلم الكلام، ومثنياً بطريف الفلاسفة، ومثلثاً بتعليمات الباطنية، ومربعاً بطريق الصوفية).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/٣٨

(٢) المنقذ من الضلال ٧٠

وهكذا استمر الغزالي حتى انتهى إلى الحيرة والاضطراب وأيقن أن كل تلك الطرق لم ترو غليلاً ولم تشف عليلاً، فلجأ إلى كتاب الله وسنة رسوله، وعاد إلى طريق السلف وأهل الحديث واشتغل بالصحيحين، وعكف على دراسة وحفظ كتب السنة، يقول تلميذه عبدالغافر الفارسي: (وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ، ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين اللذين هما حجة الإسلام، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام يستفرغه في تحصيله)[١].

ويشير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه المرحلة الأخيرة من حياة الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ كثيراً في مصنفاته، مع تحذيره الشديد لما في كتبه ومصنفاته من الأضرار على العقل والروح، وهذا دليل إنصافه وعدله رَحِمَهُ اللَّهُ مع نصحه الأمة وذبه عن دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. ويقول وأبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: (أبو حامد كثر القول فيه ومنه، فأما هذه الكتب -يعني المخالفة للحق- فلا يلتفت إليها، وأما الرجل فيُسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله)[٢].

٤- أبو الفتح الشهرستاني رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى ٥٤٨ هـ:

هو محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، الإمام الفقيه المتكلم، وبرع وبرز في علم الكلام على مذهب الأشاعرة، وصنف وكتب الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام وغيرهما، ويُعد من كبار الأشاعرة، وأئمتهم ممن نشر مذهبهم ونظمه، وكانت نهايته كنهاية من

(١) طبقات الشافعية ٤/ ١١١ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٥-٣٢٦
(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٤

سلفه في الحيرة والاضطراب:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أرَ إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم

ويقول في بداية كتابه نهاية الإقدام[١]: (أما بعد.. فقد أشار إلي من إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول لحسن ظنه بي...) ثم ذكر البيتين.

وهذا اعتراف أنه لم يطف ولم يدخل معهد النبوة والصحابة والسلف وأصحاب الحديث، وفي ذلك يقول محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]:

لعلك أهملت الطواف بمعهد الرسول ومن لاقاه من كل عالم

فما حار من يهدى بهدي محمد ولست تراه قارعاً سن نادم

ويقول الشهرستاني: (فعليكم بدين العجائز؛ فهو من أسنى الجوائز)[٣].

٥- الفخر الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى ٦٠٦ هـ:

هو محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي البكري، المتكلم

(١) نهاية الإقدام للشهرستاني ٣

(٢) ديوان الصنعاني ٣٦٩

(٣) نهاية الإقدام للشهرستاني ٤

صاحب التفسير والتصانيف الكثيرة، ويُعرف بابن خطيب الري، وأحد مشاهير فقهاء الشافعية، وكان معظماً عند الملوك وغيرهم، وكان يحضر مجلس وعظه الملوك والوزراء والعلماء والأمراء والفقراء والعامة، وقد برع في الكلام على مذهب الأشاعرة، وصنف فيه: أساس التقديس، والأربعين، والمطالب العالية وغيرها، ويعتبر ممن نظم المذهب وساهم في نشره، ولكن وصل في نهاية أمره إلى ما وصل إليه من قبله أسلافه، وقد أنشد يقول[١]:

نهاية إقدام العقول عقالُ وأكثر سعي العالمين ضلالُ
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذىً ووبالُ
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيلَ وقالوا

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن، إقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ طه: ٥ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ فاطر: ١٠، واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ الشورى: ١١، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ طه: ١١٠ ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ مريم: ٦٥، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[٢].

ومن أقواله: (من إلتزم دين العجائز فهو الفائز)[٣].

---

(١) طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٤٠
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/ ٥٠١
(٣) لسان الميزان ٤/ ٤٢٧

وقد كتب قبل وفاته وصية يُعلن فيها صراحةً رجوعه إلى مذهب السلف، وإثبات الصفات الإلهية على الوجه اللائق به ﷻ، يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن مذهب الكلام إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد على وجه المراد اللائق بجلال الله ﷻ)[1].

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٧/ ٥٧

خَـاتِمَة

نظمتُ في هذا الكتاب بعض ما انتخبت من درر الشيخ الفاضل أ.د. **فلاح بن إسماعيل مندكار** حفظه الله العلمية العقدية؛ وذاك حين لمست حرصه على تكرار سؤال في اختباراته الجامعية: «اكتب تعليقاً عقدياً لما يلي» -وقَلَّ المصيب فيه-، فجعلتُ من تلك السؤالات عناوين، وأعددت تحتها تعليقات من مجموع ما استفدته منه في محاضراته وخارجها، مع اختصار غير مخل، وتطويل غير ممل، «ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق»؛ مبتغيةً تقريب الفائدة للأخوة والأخوات من طلبة العلم المتطلعين لفوائده -نفعنا الله بعلومه وبارك فيه-.

ويعلم المتأمل في اختبارات الشيخ حفظه الله حكمته من الإعداد على هذا النحو:

- إرشاد طلبة العلم إلى ما جرت به سنة العلماء من التحرير والتنقيح لما أُجمل من مقولات؛ لتنجاب غشاوة الاسترابة عن المرادات الشرعية.
- الدعوة إلى جمع الهمة على الإلمام بالأدلة المسندة والآثار المعتمدة في فهم السلف الصالح للوحي والتحاكم إليها، وإنعام النظر في مباني أصول الاعتقاد التي توجِد مَلكة تُميز النافع المُجدي عن الهوى المُردي.

- الحث على بث العلم والتناصح، لما في السكوت عما اتسع معناه وأُريد معه غيره تغريرٌ للناظر، وضلة للقاصر، ونسبة قول لغير القائل؛ فحَريٌّ بطلبة العلم ألا يألوا جهداً في كشفها.
- تدريب الطالب على تنشيط الذهن واستحضار الأدلة المناسبة في موضع المناقشة والإقناع، وهذا مما لا تساهم فيه الاختبارات الموضوعية، ومن القصور أن يكون المبلغ من العلم مجرد حفظ القوعد؛ فالعلم يزكو بتطبيقه وحسن تبلغيه.
- تقرير قاعدة «**الاتفاق في الألفاظ لا يلزم منه الإتفاق في المعاني**»، ففيها تنبيه إلى أن وراء كلمات أهل البدع ما وراءها، ولو تخيروا من اللفظ المأثور، فإنك تجد لهم مأرباً بين السطور.

ومن نافلة القول أذكر إشارات عامة مستلهمة مما جاء في الكتاب:

١- قال الله ﷻ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ البقرة: ١٣٧؛ فهل بعد هذه المثلية الهادية مطمعٌ؟! ولو جرد الإنسان نفسه عن الهوى لدانت لما أُريد لها من الحق واستغنت به، فماذا بعد الحق إلا الضلال، والمستهدي بالعقل المجرد عن نور الوحي كالمستهدي بالأعمى يضل ويزل.

٢- قال الله ﷻ: ﴿وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ الشورى: ١٥؛ هنا دعوة للتحرر من أغلال التقليد والتبعية العمياء لما يخالف الوحي؛ إذ لا طاعة مطلقة لمخلوق، خلا الرسول ﷺ، ومن الغلط البيّن إلزام الناسَ بشروط ما أنزل الله بها

من سلطان ليصح إيمانهم، كالنظر والاستدلال بالبراهين العقلية، فهذا ينسفه عمل الأنبياء -عليهم السلام-، بل ويشهد الواقع خلافه.. فإنك تجد أقوى الناس إيماناً واطمئناناً من كان على إيمان الصحابة ﷺ، بلا تعقيد ولا إغماض ولا تشقيقات جدلية، وأما أهل الكلام ففي ارتياب وتقلب، ويُخطئ بعضهم بعضاً، وتراجع أئمتهم، فأي الفريقين أوثق إيماناً؟ وقال الشيخ السجستاني محمد بن بهرام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل الكلام: (تعبوا وما أغنوا، ونصبوا وما أجدوا، وحاموا وما وردوا، وغنوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا، ومشطوا ففلفلوا؛ ظنوا ما لا يكون ولا يمكن ولا يستطاع؛ ظنوا أنهم يمكنهم أن يدسوا الفلسفة.. في الشريعة، وأن يضموا الشريعة للفلسفة. وهذا مرامٌ دونه حدد؛ وقد توفر على هذا قبل هؤلاء قوم كانوا أحد أنياباً، وأحضر أسباباً، وأعظم أقداراً، وأرفع أخطاراً، وأوسع قوىً، وأوثق عراً، فلم يتم لهم ما أرادوه، ولا بلغوا منه ما أملوه؛ وحصلوا على لوثاتٍ قبيحة، ولطخاتٍ فاضحة، وألقابٍ موحشة، وعواقب مخزية، وأوزارٍ مثقلة)[1].

٣- قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ المؤمنون: ١؛ لنا أن نقف عند شهادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للمؤمنين على الوجه الذي شرع «بالفلاح»؛ هم الذين أخذوا الدين غضاً طرياً كما جاء به المرسلون، يُسَلمون به بلا تفريق بين الأمر والخبر ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ آل عمران: ٧، ومن الأغلاط الواضحة ما تسمعه من بعض المتكلمين الذين يعتبرون هذا

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٦٤

الفلاح مجرد سلامة، ويرون آراء المتأخرين المبتدعة تفوقه علماً وحكمة! لقد جاؤوا شيئاً إدّا وجاروا عن القصد جداً.

٤- قال الله ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ الشورى: ٢١؛ وهل أذن الله بالخوض فيما سكت عنه؟ ولو شاء لأرسل في شأنه بياناً، أولا نقف وقوف النبي ﷺ حين سئل عن الروح: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء: ٨٥، فما أعضل داء وأشكل دواء من أقحم عقله فيما يعجز عن إدراكه! بل إن العقل ليعجز عن إدراك ما هو أقرب من ذاك، كالذي يخفيه صاحبه في جيبه، فأنى يتوصل للغيب الأعظم!

٥- قال الله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ النساء: ٨٢ سبحان من جعل الوحي سهل الاتصال بالذهن، محببًا إلى النفس، تهش الأسماع له وترتاح القلوب، يصدق بعضه بعضًا، وجعل لأقوال المخالفين من الغموض والتعارض ما يوجب النفرة ولو زخرفوه وزينوه، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (وأنت لا تجد الخلاف في شيء أكثر منه في آراء المتأولين التي يسمونها قواطع عقلية، وهي عند التحقيق خيالات وهمية، نبذوا بها القرآن والسنة وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)[1].

٦- قال الله ﷻ: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ الأنبياء: ٢٧ امتدح الله الملائكة -عليهم السلام- بالوقوف عند قوله

(١) مختصر الصواعق ٣٧

ولزوم أمره، فما لأقوام يتقدمون تبختراً بخطرات عقولهم ونتاجات فضولهم؟ فجعلوا كلامهم يضاهي كلام السلف الصالح، ويزيد زيادةً تضر بالأصول، وتعلق القلب على المعقول بدل المنقول، ثم يقولون: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ البقرة: ١١.

٧- قال الله ﷻ: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ يونس: ٨٢؛ أناط الله ﷻ الحق بكلماته وليس بالذوات، فاعرف الحق تعرف أهله، فهو الميزان وليس قول فلان وفلان، ولو جلَّ قدر العلماء وكثرت حسناتهم فإننا لا نتبعهم في زلاتهم، بل نعتذر لهم ونلتزم الدليل، وفي هذا أقوال كثيرة سبق ذكرها عن كبار أهل العلم لا سيما الأئمة الأربعة -رحمهم الله-، فالمعول عليه ما ثبت بالدليل.

٨- قال الله ﷻ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ الأعراف: ٣؛ ومن الولاية المنهي عنها التصديق بالأقوال التي تعارض ما أنزل الله ﷻ، والركون إلى أصحابها، والنسج على منوالهم؛ ففي ذلك تقوية لشوكتهم وتكثير لسوادهم؛ فيغتر الناس بهم، وفيه ذريعة إلى أن تدرس السنة كما يدرس وشي الثوب، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: (البدع تستدرج بصغيرها إلى كبيرها حتى ينسلخ صاحبها من الدين كما تنسلُّ الشعرة من العجين، هكذا)[1].

هذا ما تيسر لي تدوينه، وعجلت فيه فآمل أن يكون على حد قوله:

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٢٣٩

﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ طه: ٨٤، إن أحسنت فمن الله ﷻ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وعلى الله أجر المجتهد.

وأسأل الله الكريم أن يجزي شيخي ووالدي أ.د. **فلاح بن إسماعيل مندكار** حفظه الله خير ما جزى محسناً عن إحسانه، وعالماً عن طلابه، ومصلحاً عن أُمته، وأستوهبه ﷻ لي وللقارئ المزيد من كل حسنة مُقربة إلى محبته، ومُبعدة عن سخطه، وزيادةً من العلم النافع؛ فالعلم مُرشدٌ إلى الإيمان على الوجه الذي يجبُ، وهو حصن القلب من سهام الفتن يحتجبُ.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وأصحابه الغر الميامين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتبته

سجى ديولي الديولي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❖ إهداء	٥
❖ تقديم فضيلة الشيخ أ. د. فلاح مندكار حفظه الله	٧
❖مقدمة	١٣
❖الشكر	١٩
❖العقل مناط التكليف والفقه عن الله ﷻ؛ فواجبٌ تقديمه مطلقاً	٢٣
❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة	٣٩
❖ التوحيد الواجب لله ﷻ هو الاعتقاد بأنه: (واحدٌ في ذاته لا قسيم له، وواحدٌ في صفاته لا شبيه له، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له)	٥٠
❖ الشفاعة حقٌ، وجعلها الله للأولياء والصالحين	٥٩
❖ يقع اللبس في الخوارق الواقعة من الله ﷻ لأوليائه وغيرهم تكريماً واستدراجاً	٦٧
❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على أن القرآن كلام الله، وأنه معجز	٧٧
❖ الإعتماد على الأسباب قدحٌ في التوحيد، وتركها قدحٌ في الشرع والعقل	٨٣

الموضوع	الصفحة
❖ الأصل في البشرية الشرك والخرافة، ثم تقدمت وتصاعدت نحو التوحيد بدلالة: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ البقرة: ٢١٣	٩١
❖ احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر لما ذكَّره بذنبه ومعصيته	٩٥
❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على تقسيم السنة والبدعة إلى حسنة وسيئة	٩٩
❖ الأصل في الشرع هجر البدعة والفسق، لا هجر المبتدع والفاسق؛ لما لهما من الحقوق	١٠٥
❖ الواجب الرفق والتراحم عند الاختلاف عملًا بالقاعدة «مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب»	١١٣
❖ «الجماعة جماعتان، والخروج خروجان» ولكل لوازم وآثار	١٢١
❖ «التكفير والخروج» من خصائص الخوارج؛ تحقيقاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٢٩
❖ اتفقت فرق أمة الإسلام على أن (لا مشاحة في الاصطلاح)	١٤١
❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على وجوب تنزيه الله سبحانه وتعالى؛ تحقيقاً لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١	١٥٧
❖ اتفقت فرق أُمة الإسلام على أن لكل فرقة قواعد تضبط المذهب في أبواب الإعتقاد، مثل قواعد الأسماء والصفات	١٦٩
❖ الأصول الاعتقادية الخمسة للمعتزلة لا يمكن لمسلم أن يطعن فيها	١٧٣

الموضوع	الصفحة
❖ الأشاعرة هم أتباع أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في أصول المنهاج ومسائل الاعتقاد	١٩١
❖ خاتمة	٢٠٧
❖ فهرس الموضوعات	٢١٣